

# الجزائر

هذا الجار تأملوا صفحاته سفر الخلود ومعهد الآثار

الإستبداد  
السعودي  
قانوننا  
للإرهاب!



١	الدولة المتجاهلة
٢	حكم الإرهاب في بلد مكافحة الإرهاب
٤	السعودية: الإرهاب في مكافحة الإرهاب
٧	قانون مكافحة الإرهاب: الإستبداد السعودي بغطاء أميركي
٩	محاولة اغتيال نايف... حقيقة أم ادعاء؟
١١	السعودية والبحرين والصراع الإقليمي
١٣	السعودية وإسقاط النظام في سوريا
١٩	حلبة المحاور: السعودية تشارك في (الثورة) السورية!
٢١	آل سعود وآل ثاني: حلف بنكهة المؤامرة
٢٣	سقطت رؤية (المستقبل): ١٤ آذار يندب آل سعود
٢٥	موت جيل التأسيس: سؤال الجيل الثالث
٢٧	الوهابية: مذهب الكراهية: لاهوت التكفير
٣٦	هل تخون الولايات المتحدة المملكة؟
٣٧	السعودية: دموع تماسيح تسكب على سورية
٣٩	وجوه حجازية
٤٠	استنصال الأورام الملكية!



# الدولة المتجاهلة

تموز (يوليو) الماضي ما بلغت الإنتباه، ليس لأن إيجاباته كشفت عن خبايا العقل السياسي السعودي، ولكن أيضاً لأن الإجابات جاءت متناقضة مع كل مدعى ديمقراطي. وفيما يتفق كل المراقبين العرب والأجانب على وصف ما جرى في العالم العربي بأنه ربيع الثورات، أو بالأحرى ربيع العرب، فإنه رفض هذا الوصف ونفى أن يكون هناك ربيع عربي، ورفض هذه التسمية بل قد يكون هذا الربيع حسب قوله (خريف أو صيف أو زهرير)؟ لماذا يا سمو الأمير، وقد فتح نافذة أمل لشعوب عربية عانت من استبدادكم واستبداد حلفائكم أمثال زين العابدين بن علي، الذي أذاق الشعب التونسي الأمرين حتى أطلق الكهول آهات اختزلت في عبارة أحد المناضلين المغموين (لقد هربنا من أجل هذه اللحظة التاريخية)، وحسني مبارك، طاغية مصر، المسؤول عن صنع القسط للسكان الذين نهوا خيرات الشعب المصري، واستهوا كرامة المصريين، حتى باتت (البلطجة السياسية) سمة في الحكم المصري.

هذه العائلة المالكة التي كان يزعم تركي الفيصلي بأنها متقدمة في ليبراليتها وديمقراطيتها، غضبت لأجل مبارك حين تخلت الإدارة الأميركية عنه بعد أن شُعت بأن الشعب المصري يرفضه. عارضت العائلة المالكة إرادة الشعب المصري، بحجة أن مبارك له علاقة طويلة مع دولته، ووقوفه معها في أزماتها خصوصاً الحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، والحرب على لبنان وقطاع غزة، وتشكيل معسكر الاعتدال حيث كان نظاماً آل سعود وحسني مبارك يعملان في خدمة المشروع الأمريكي - الاسرائيلي.

تركي الفيصلي رفض تسمية ما جرى في مصر بأنه (ثورة)، حسناً قد نتفق معه في نفي الصفة الثورية باعتبار أن زوال مبارك ليس نهاية المطاف، ولا بد من استكمال شروط الثورة بإزالة كل آثار النظام واقتلاع جذوره، ولكن هذا ما لا يقصده الأمير الليبرالي جداً، فهو يريد نظاماً متصالحاً مع آل سعود، أي ضمن المشروع الأمريكي الاسرائيلي كيما يكون شرعياً.

مشكلة تركي الفيصلي، وهي مشكلة آل سعود عموماً، أنهم لا يريدون التعامل مع حقائق على الأرض، فهم يطلقون توصيفات لا أساس لها، كنفهم وجود ربيع عربي، أو حتى عدم الاقرار بالتغيير، بل لا يؤمنون بشيء اسمه (إرادة الشعوب)، ولذلك حين سئل عن احتمال انتقال ربيع العرب إلى السعودية قال (المملكة لا تواجه أي تهديد لنظام الحكم فيها)، هكذا يفسر التحول الديمقراطي، وهكذا يبدو الديمقراطي من آل سعود، فإنه ينظر إلى الإصلاح والتغيير باعتباره تهديداً لنظام الحكم. يكمل جوابه بالقول بأن سياسة المملكة في رعاية شعبها (لم تتوقف منذ تأسيس المملكة)، فهو ينظر إلى الإصلاح من منطلق مادي محض، ولم يخطر بباله أن يطالب الناس بالحرية والمشاركة في صنع القرار. إذاً كان هذا المتشاكف يجيب بهذه الطريقة، فماذا ينتظر من كبير المثقفين (وكبيرة القعدة)، إنها دولة متجاهلة يا صاحبي!

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، واجه آل سعود حملة دولية إنطلقت من الغرب وتركزت حول نقطة واحدة هي: أن الإستبداد الديني والسياسي في السعودية هو المسؤول الأول والمباشر عن ظاهرة التطرف والإرهاب، ما استوجب حملة علاقات عامة تقودها شركات متخصصة في الولايات المتحدة وأوروبا بهدف إعادة طلاء صورة آل سعود ودولتهم الوهابية.

على مستوى العائلة المالكة، تم تكليف عدد من الأمراء ممن يتقنون اللغة الانجليزية أو درسوا في الجامعات الغربية، ولهم صلات بمراكز القرار في واشنطن والعواصم الأوروبية، أو يحتفظون بصداقات وثيقة مع شخصيات مؤثرة في صنع القرار هناك، من أجل التخاطب معهم بلغة خاصة وفي الغالب تبريرية..

من بين أولئك الأمراء الذين انبروا لهمة الدفاع عن سمعة العائلة المالكة كان الأمير تركي الفيصلي، رئيس الاستخبارات العامة السابق، والسفير في لندن وواشنطن سابقاً، حيث ألقى محاضرات مكثفة في الجامعات الأوروبية والأميركية دفاعاً عن نظام الحكم السعودي وأجرى مقابلات صحافية مكثفة في أوروبا والولايات المتحدة لتصوير المملكة بخلاف ما هي عليه، بل لم يتردد في مقابلة مع القناة الخامسة التابعة لهيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي في العام ٢٠٠٤ بأن يعتبر العائلة المالكة متقدمة على الشعب في نزعتها الديمقراطية والليبرالية وأن المجتمع هو من يحول دون تنفيذ أجندة إصلاحية متقدمة. بطبيعة الحال، هو يتحدث عن شريحة من المجتمع النجدي، قد تكون العائلة المالكة متقدمة عليها، وهو يدرك بأنها لا تمثل سوى جزء ضئيل من سكان المملكة.

رد الأمير سعود الفيصلي، وزير الخارجية الليل، في مقابلة مع صحيفة (نيويورك تايمز) حين بالغ في توصيف الليبرالية السعودية إلى حد أنه تنبّه لغلطه الفادح، فتراجع عن كلامه ولكن على المستوى المحلي ودون إلغائ إنتباه قراء الصحيفة الأميركية تلك، حيث عدل تعريف الليبرالية ووضع عليها قيوداً كيما لا تفهم بالطريقة الغربية.. وللأمير مواقف مشهورة في الاستبداد، ما ينفي عنه صفة الليبرالي بأي شكل. ينقل سفير بريطاني سابق في الرياض بأنه أبلغ الأمير سعود الفيصلي عن نيته نشر كتاب عن تجربته في السعودية، فقال له بالحرف الواحد: (لا مشكلة، أنت تنشره ونحن نمنعه).

نعود إلى الأمير تركي الفيصلي، الذي يكرّس جهوده من أجل تلميع قبح الإستبداد السعودي، والذي ما إن يسلك طريقه إلى الرأي العام حتى يتساقط غياًً وزيفاً. ومن هن هذا النظام الجائر، أن الفشل حليفه حين توضع مزاعمه على المحك، فقد يدعي أمراء آل سعود ما يشاؤون من النزوعات الديمقراطية والليبرالية، ولكن في لحظة امتحان صدقية المدّعات، يتكشف الجوهر الاستبدادي للعائلة المالكة.

في مقابلة تركي الفيصلي مع قناة بي بي سي العربية في ٨

# حكم الإرهاب في بلد مكافحة الإرهاب

محمد قسّتي

تريد أن توصلها؟ ولمن؟ أهي إلى الجمهور الذي يدرك أنه لا حقوق له، بل واجبات وأوامر عليه أن ينصاع إليها؟ إذا كان كل شيء محرماً؛ وكل أنواع الحريات مستباحة وتدخل ممارستها في باب التآمر على النظام وممارسة عمل الإرهاب في النهاية، ما هي الغاية من تقنين ذلك علناً، وجعله تشريعاً؟ القانون إنما يوضع لتحديد المشروع من الأفعال من غير المشروع منها؛ أي أنه استثناء من الحلية التامة. فإذا كانت الحكومة - ومؤسساتها الدينية التابعة لها - قد أوضحت ما هو غير المشروع، وأنذرت المواطن إن تجاوز ذلك بعقاب شديد (تطبيق حدّ الحراية والإفساد في الأرض/ القتل) فما قيمة قانون يأتي كتحصيل حاصل في بلد مستبد لا يوجد فيه إلا (المحرمات السياسية) التي ترقى في تصنيفها ضمن الأعمال الإرهابية؟ بهذا المعنى لا يضيف قانون مكافحة الإرهاب السعودي شيئاً لمعلومات الجمهور، اللهم إلا عدد السنوات التي سيقضيها كل فرد إن خالف نصوصه، وهي تقفز خمساً وخمساً ولا يوجد رقم بينهما (٥ سنوات، ١٠، ١٥، ٢٠، ٢٥ سنة)!

لم يأت قانون مكافحة الإرهاب السعودي بسبب ضغط خارجي، فالسعودية قد أمنت ظهرها من انتقاد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وأمنت نفسها من النقد من الدول الصديقة كأمريكا والاتحاد الأوروبي، بل وأمنت نفسها من نقد الدول الأخرى كونها ديكتاتورية أو تخاف على تحويلات مواطنيها العاملين في السعودية. لا يوجد قلق إذن من هذه الناحية، وبالتالي فإن رسالة قانون مكافحة الإرهاب موجهة إلى الداخل المسعور.

الحكومة تريد من قانون مكافحة الإرهاب تذكير المواطنين بالمحرمات السياسية بما فيها المطالبة بالمشاركة السياسية والتجمعات والتظاهر والإضراب عن العمل، وإفهامهم بأنه لا توجد حريات في هذا البلد، وبالتالي من العبث المطالبة بها. لماذا؟ لأن العقوبات ستكون صاعقة، وعدد سنوات السجن سيكون كبيراً للغاية.

لماذا تريد السعودية سنّ قانون لمكافحة الإرهاب؟ التساؤل ليس مشروعاً فقط، بل له علاقة بشيء من المنطق في تحليل الخطوة السعودية التي أقدمت عليها حين قدمت وزارة الداخلية مشروع قانون لمكافحة الإرهاب لمجلس الشورى ليعلق عليه وليصدّقه ويصبح نافذاً. كان ذلك في يوليو الماضي، وقد حصلت منظمة العفو الدولية على نسخة منه، وعرضتها في موقعها الإلكتروني، وأصدرت بياناً مندداً بالمشروع، كونه يتجاوز أبسط معايير حقوق الإنسان، ما دفع بالحكومة السعودية إلى حجب موقع المنظمة على الإنترنت.

في بلد يتجاوز عدد معتقله تحت تهمة ممارسة الإرهاب الثمانية آلاف شخص (الحقوقيون في السعودية يقولون إن الرقم تجاوز العشرين ألفاً).

وفي بلد تمارس فيه السلطات الأمنية كل ما ترغب فيه من بشاعات دون رادع من قانون، سواء في مرحلة الاعتقال الذي هو تعسفي، وانتهاءً بالمحاكمات الجائرة، مروراً بممارسة التعذيب والإعمال المخلة بالكرامة الإنسانية داخل السجون.

وفي بلد لا تؤمن فيه السلطات الحاكمة بأهمية القانون، أي قانون، كونه يصبح قيداً على النظام وأمراء العائلة المالكة، أو على الأقل يصبح حجة بيد من تراهم من الخصوم على ممارساتها المستبدة.

وفي بلد لم يلتزم يوماً بقوانينه وتشريعاته هو المتعلقة بالقضاء والتقاضى، كما هو الحال مع (الإجراءات الجزائية): كما لم يلتزم يوماً بالمعاهدات الدولية التي صادق عليها، والتي يفترض أن تكون جزءاً من التشريع الوطني.

وفي بلد توجد فيه من التعليمات والأوامر ما يكفي لتلبية رغبة أجهزة القمع لتمارس ما تريده، وتطلق يدها في كل شأن، بما في ذلك العبث بالقضاء..

لماذا - إذن - تدفع السعودية بمشروع قانون لمكافحة الإرهاب؟ ما هي حاجتها الماسة إليه؟ ما هي الرسالة التي



الحكومة لا تزال تعيش صدمة ما سمي بربيع الثورات العربية، وهي تريد التأكد من أن شيئاً من التأثير لن يتسرب الى الداخل السعودي من مصر أو اليمن أو البحرين أو غيرها. الحكومة لا تخشى القاعدة، فهي قد أعلنت منذ مدة انها قضت على معظمها، وهناك تعاطف محلي ودولي للقضاء على رؤوسها.

لكن من تخشاهم الحكومة السعودية حقاً، والذين يستطيعون أن يقوموا بأمر لا تستطيع القاعدة المتطرفة القيام بها، هم الناشطون السياسيون والحقوقيون السلميون، فهؤلاء كانوا عصب التغيير والتحرك في كل الاحتجاجات والثورات العربية. وهؤلاء يجيدون لغة العصر الحقوقي والسياسي، ولا يمكن خداع العالم بأنهم ينضون تحت الجناح الإرهابي، ويمارسون أعمالاً إرهابية؛ وقد جربت الحكومة ووزارة داخليتها ذلك، وألصقت تهمة الإرهاب بدعاة الإصلاح عام ٢٠٠٣، ثم كررت الأمر بالنسبة لمعتقلي جدة الإصلاحيين عام ٢٠٠٧؛ حيث اتهمت الآخرين بنحو ٦٣ تهمة، كثير منها يصب في خانة دعم الإرهاب وتمويله واسقاط النظام بالقوة وغير ذلك من الترهات، ولكن أحداً حتى الآن لم يصدق تلك التهم.

وزارة الداخلية السعودية توجه من خلال قانون مكافحة الإرهاب رسالة الى الناشطين الكثر حقوقياً وسياسياً بأنها لهم بالمرصاد، وأن بيدها سلاحاً جديداً يوسع من صلاحياتها لقمعهم. لكن العائلة المالكة، تصورت بأن قانونها لمكافحة الإرهاب لن يثير عليها النعمة والتهجم والاحتجاج، فهي اعتقدت بأن الغطاء الغربي لتجاوزاتها سيستمر، وهو كذلك حقاً، وهي اعتقدت بأن العالم بما فيه المنظمات الحقوقية الدولية ستصمت أو ستكون ردة فعلها ضعيفة لأن الموضوع برمته (موجه للإرهاب) واعتقدت بأن ذلك سينتظلي على الآخرين ولن تفهم الغايات من تجاوزاتها، ولكن هذا لم يحدث.

كانت الحكومة السعودية مستعدة لدفع بعض الثمن من سمعتها، ولكن المهم بالنسبة لها هو تمرير القانون، وقد أدى كشفه والتنديد به قبل المصادقة عليه من مجلس الشورى المعين (الخيفة)، الى ما يشبه الفضيحة بسبب النصوص التي لم ترد بالسوء الذي وردت في القانون السعودي في أي قانون آخر لمكافحة الإرهاب. مع ملاحظة أن كثيراً من الدول وضعت قوانين استثنائية لمكافحة الإرهاب، وكلها واجهت نقداً شديداً في بلدانها، وخارج بلدانها، بما في ذلك

الدول الغربية نفسها، حتى لو تمت المصادقة عليها من قبل البرلمانات.

يبقى القول بأن قانون مكافحة الإرهاب السعودي والذي حوى نصوصاً عجيبة، وعقوبات فاضحة، تقصد حل بعض المشكلات الجانبية ورفع الحرج عن الحكومة، خاصة فيما يتعلق بالمعتقلين لديها. فهؤلاء الآلاف المولفة من البشر حوكم الكثير منهم وصدرت الأحكام بحق العديد منهم في سرية تامة ودون توفير المحاكمة العادلة، وبلغت بعض الأحكام (السجن لأربعين سنة فقط!!). لكن بقي آلاف آخرين لم يحاكموا حتى الآن رغم مرور أكثر من تسع سنوات على اعتقالهم. وقانون الأحكام الجزائية - الذي لا تطبقه الداخلية ولا تلتزم به - يوفر لأجهزة الأمن ستة أشهر فقط، فكيف سيكون حال المدة الباقية إن لم يظهر أحد قد اعتقل خطأ، أو أن عقوبته أقل من تلك المدة التي بقاها فعلاً في السجن (٩ سنوات)، وحتى لو صدرت على الجميع أحكام بعقوبات تزيد عن المدة التي قضوها فعلاً حتى الآن، فهناك مخالفة لنص قانوني غير قابل للطعن. هنا تفتقت العبقورية الحكومية، فغير قانون مكافحة الإرهاب، سيكون المدانون بسنوات طويلة، وبهذا يتم التخلص من المشكلة من جهة. وفي حال وجد من يسعى لرفع دعوى على الحكومة لأنها لم تلتزم القانون، فهناك مادة في قانون مكافحة الإرهاب، تقول بأنه يجب التظلم مباشرة الى وزير الداخلية، فإن اقتنع ارسل بالشكوى الى القضاء!!!

وبشكل عام، فإن قانون مكافحة الإرهاب السعودي والذي يحرم التجمع لأكثر من شخصين، والذي يخنق حرية التعبير، والذي يحيل أي تجاوز الى جريمة إرهابية، والذي يعتبر العمل السياسي طعنًا في النظام وبالتالي يدخل في دائرة المحظور الإرهابي... هذا القانون لا يضيف شيئاً كثيراً لنظام مستبد اعتاد التقلت من كل القيود الأخلاقية والدينية والقانونية. ولعل - نقول لعل - إصدار القانون، وما جرى حوله من نقاش ولغط وتنديد، شكل ضرراً للنظام أكثر مما أريحه، كونه فتح العيون على أوضاع حقوق الإنسان في السعودية، وما يمكن لنظامها الاستبدادي أن يفعل من خلال إصدار تشريعات تتناقض مع شرائع الكون الأرضية والسماوية.

هنيئاً لآل سعود بهذا القانون. إنه حقاً يعكس وجههم الكالح، كما يعكس فكرهم الظلامي، ومدى القمع الذي يمكن أن يذهبوا فيه باتجاه خلق أية نواة للتعبير الحر.

## السعودية: الإرهاب في مكافحة الإرهاب

محمد فلاحي

الدينية والاقتصادية والسياسية السعودية، سيظل يغض الطرف، ويشيح بوجهه عن محاسبتها على ما تقتربه من قمع للحقوق التي نادى بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

ومع ان العالم كله يتحدث الآن بلغة حقوقية، وأكثر الدول تخشى من الإنتقاد، فإن اللاإبالية هي طابع الممارسات السعودية. وبالرغم من أن السعودية تتحاشى إصدار القوانين والتشريعات، لأنها تعلم مسبقاً بأنها تخترقها ولا تلتزم بها، فإن بعض التعديلات في الشؤون القضائية لم يلتزم بها أساساً، وبقيت معاملة المعتقلين تتدهور طيلة السنوات الماضية. لكن المثير في الأمر، هو أن الحكومة السعودية وفي شهر يوليو الماضي، حولت مشروع قانون لمكافحة الإرهاب على مجلس الشورى المعين لإقراره، ويشير حقوقيون سعوديون إلى أن وزارة الداخلية ووزيرها القوي هو من صاغ القانون، وقدمه. ومنذ سنوات طويلة كان معلوماً للجميع أن السعودية - كما دول مستبدّة أخرى - فضلاً عن بعض الدول الغربية، استخدمت مفردة مكافحة الإرهاب لقمع مواطنيها أو مواطنين آخرين، كما حدث للولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، وكما جرى في معتقلات أبو غريب وغوانتانامو وغيرهما. وبحسب تقرير العفو الدولية، فإن السعودية وسّعت من القوانين والأنظمة الجزائية التي فرضت لهذا الغرض واستخدمت مفردات الإنفاقيات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب، وسعت من نطاق الجرائم ذات الصلة بالإرهاب، وتمت صياغة هذه عبارات غامضة وقضاضة قابلة لثنى التفسيرات وبينها مفهوم (الإرهاب) نفسه، دون أن توفر الحكومة السعودية ضمانات لحماية الحقوق والحريات الأساسية. هذا الفعل أدى إلى زيادة التشويش والتآكل للوائح المشروعة المقيدة بشدة أصلاً لحرية التعبير ولغيرها من الحريات في السعودية، وبالتالي زادت الانتهاكات الحكومية لحقوق الإنسان.

تأخذ بتأكيدات الأمم المتحدة التي تقول بأن (احترام الحقوق الإنسانية للجميع وسيادة القانون) هما (القاعدة الأساسية للحرب ضد الإرهاب) وأنهما (أساسيان لجميع مكونات الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب). ولأحظت العفو الدولية في تقريرها ان الحكومة السعودية قامت في عام ٢٠٠٤ باعتقال ناشطين سياسيين سلميين وحكمتهم بتهمة التحريض على الإرهاب، بينما هم أكاديميون ومحامون وصحافيون، كان كل جرمهم الدعوة إلى إصلاحات سياسية، في حين اعتبرت الحكومة المتهمين بأنهم إرهابيون لأنهم حرّضوا المواطنين على انتقاد (ولي الأمر) وسياسات الحكومة، كما أنهم حرّضوا المواطنين على التشكيك في الطابع الإسلامي للدولة، وأنهم هدّدوا استقرار البلاد ووحدتها، وخرجوا عن الطاعة، وغير ذلك مما أدخلته الحكومة السعودية قسراً تحت تعريف مكافحة الإرهاب!

وفسّر تقرير العفو الدولية استخفاف الحكومة السعودية بسرعة حقوق الإنسان، بأنها تعتمد على إمكانياتها الدينية والسياسية في التغطية على جرائمها، ويضيف: (السلطات تستغل سطوتها الدينية والسياسية والاقتصادية لتحسين نفسها من الإنتقادات بشأن سجلها في مضمار حقوق الإنسان من جانب حلفائها الغربيين، بمن فيهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك من جانب الدول النامية، وعلى ما يبدو فإن حلفاء السعودية الغربيين لا يعطون لحقوق الإنسان في البلاد وزناً يذكر، بقدر ما يعطون لمصالحهم الاقتصادية الخاصة بهم، ولمصالح الحكومة السعودية. وبالمثل، فإن حكومات الدول النامية لا تبدي استعداداً لأن تحلي صوتها خشية الإضرار بتدفقات التحويلات المالية التي يرسلها مواطنوها من العمال المهاجرين العاملين في السعودية). والنتيجة هي أن (الحكومة السعودية تبدو واثقة من أن المجتمع الدولي، وبسبب الأهمية

في يوليو ٢٠٠٩، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً مطولاً عن السعودية حمل عنوان: (السعودية: الإعتداء على حقوق الإنسان باسم مكافحة الإرهاب)، جاء في ٧١ صفحة، تحدثت فيه عن مواصلة السعودية الإزدراء بحقوق الإنسان، وعن (التدابير الكاسحة والقمعية لمكافحة الإرهاب) بالرغم من تشريع قوانين واتخاذ إجراءات لإصلاح القضاء، رأت العفو الدولية انها إيجابية، ولكنها لم تطبق البتة. والدليل أن هناك آلاف من البشر معتقلين لسنوات عديدة بدون محاكمة، وهم محرومون من حقوقهم الأساسية، وكل جرمهم هو التعبير السلمي عن آرائهم. كما تحدث التقرير عن تفشي التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة نظراً لغياب الضمانات للمعتقلين، وبسبب أن المحققين يمكنهم القيام بما يريدونه من انتهاكات دونما خشية من العقاب.

وفي موضوع الإرهاب الذي يجري التستر باسمه للقيام بكل تلك الانتهاكات.. فإن التقرير أشار إلى التعريفات الحكومية لمفردة (الإرهاب) وهي غامضة أو تتوسع لتشمل أموراً بعيدة كل البعد عن أعمال الإرهاب، ما زاد من القيود المفروضة على حرية التعبير والانضمام إلى الجمعيات الخاضعة أصلاً لقيود متشددة ولا يجري التساهل في مجرد انشائها. وأشارت إلى قانون الجمعيات الحكومي الذي تم تمريره عبر مجلس الشورى الذي يجري تعيين كل أعضائه من قبل العائلة المالكة، والذي حوى عبارات فضفاضة تؤدي في النهاية إلى منع قيام أية مؤسسات للجمعيات المدني فضلاً عن قيام جمعيات سياسية.

وإزاء التجاوزات الحكومية، لاحظت العفو الدولية أن السعودية لا ترفع تقارير بشأن المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما أنها لا تهتم بموضوع حقوق الإنسان في تقاريرها المرفوعة إلى (لجنة مكافحة الإرهاب) وأن الحكومة السعودية لا



بسجنون لثلاث أو خمس سنوات، يتوافق مع الاتفاقية الدولية التي وقعت عليها الرياض؟ ذات الأمر ينطبق على مصادقة السعودية على اتفاقية مناهضة التعذيب، مع تحفظ على المادة ٢٨ التي لها علاقة بتقصي لجنة مناهضة التعذيب في مزاعم التعذيب التي ترتكبها الدول المصادقة. فواضح هنا أن السعودية لا تريد أحداً يفتش من ورائها ماذا تفعل، وما إذا كانت تطبق التزاماتها من عدمه. كما أنها من الناحية العملية لا تعتبر اتفاقية مناهضة التعذيب جزءاً من التشريع الوطني، بحيث يمكن للمتعلمين وهم آلاف المواطنين الذين يتعرضون للتعذيب والإهانة وهدر الحقوق الأدمية من محاكمة النظام السعودي على جرائمه وانتهاكاته لحقوقهم.

وحتى بالنسبة للقوانين المحلية، فإن من البديهي أن تقوم الحكومة السعودية بخرقها وعدم الالتزام بها. وإبرز مثال على ذلك عدم تقيّد الحكومة بنظام الإجراءات القضائية الذي أقرّ في عام ٢٠٠١ والذي فرض حداً أقصى لتوقيف المتهمين لستة أشهر، في حين أن هناك آلافاً من المعتقلين أمضوا سنوات عديدة تصل إلى تسع سنوات دونما محاكمة حتى، ولا سبيل لهؤلاء أن ينصفوا من النظام، لأنه لا يقبل الاحتجاج والتظلم على هذا الانتهاك، بل أن مقترح مشروع مكافحة الإرهاب جاء مصمماً للتخلص من هذه النقطة بالذات، حيث لا يحق لأحد التظلم إلا بعد الكتابة مباشرة إلى وزير الداخلية، ومن وزير الداخلية تحول القضية أو لا تحول إلى القضاء!!

وكما جرى الاعتقال التعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة للمعتقلين، تحت سقف مكافحة الإرهاب، فإنه جرى تحت هذا السقف المزعوم العديد من المحاكمات الجائرة، كما العقوبات الجائرة. هناك الآلاف من البشر معتقلين بدون محاكمة ومنذ سنوات طويلة، للإشتباه بهم في قضايا تتعلق بالإرهاب، أو لمزاعم متعددة من قبل السلطة بحق شخصيات حقوقية وسياسية جرى اتهامهم بالإرهاب فاعتقلت تسفأ وضيق عليها تعذيباً وإهانة في السجون، ولم تجر المحاكمة لهم حتى اليوم، كما هو حال معتقلي جدة: د. سعود الهاشمي، والدكتور القرني، والمحامي الرشودي، وغيرهم.

تستهدف الحكومة السعودية من استخدام مظلة مكافحة الإرهاب، اعتقال خصومها السياسيين، والإصعاع في تحطيمهم عبر

الأموال لسنة ٢٠٠٣؛ ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية لسنة ٢٠٠٧. كما أن السعودية انضمت إلى عدد من المعاهدات الإقليمية وكلها تحمل تعريفات فضفاضة للإرهاب، ولذات السبب الذي تريده السعودية، وهو توسيع فضاء القمع للحريات وزيادة الإنتهاكات تحت مسمى الإرهاب. من بين تلك الاتفاقيات التي ناسبت الذوق السعودي فوقع عليها الأمراء: الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة ١٩٩٨؛ واتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب لعام

١٩٩٩؛ واتفاقية مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب. كل هذه الاتفاقيات تتضمن أحكاماً مقلقة، وتشمل بتوصيف الإرهاب أعمالاً سلمية، ما يشدد الخناق على حرية التعبير، والحريات السياسية في البلدان الخليجية والعربية والإسلامية.

وعموماً فإن الحكومة السعودية لا تلتزم بالمعاهدات الدولية التي وقعتها، كما أنها رغم قبولها الضمني أن تكون تلك المعاهدات التي توقعها السعودية جزءاً من التشريع الوطني، فإنها في الحقيقة لا تلتزم بذلك، ولا

توجد آلية لاستخدام تشريعات المعاهدات الدولية التي قبلت بها السعودية في الإطار القانوني المحلي. وأبسط مثال على ذلك، هو أن الحكومة السعودية حين وافقت على معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كتبت في ٢٩/٣/٢٠٠٧ إلى اللجنة المعنية بالاتفاقية (إن أحكام الاتفاقية التي تم التصديق عليها بمرسوم ملكي، تعتبر جزءاً من القانون الوطني، وبناء عليه، يمكن الاستشهاد بأحكام الاتفاقية أمام المحاكم أو أي سلطات قضائية أو إدارية أخرى في المملكة)؛ لكننا نعلم أن حقوق المرأة مهانة في السعودية، حتى مسألة سواقة المرأة، فهل هذا الحرمان يتوافق مع الاتفاقية، بل هل الأوامر التي تشبه التشريعات التي صدرت مؤخراً تجاه موضوع سواقة المرأة، واعتقال السائقات، والتهديد

وقد اعتمدت السعودية في تعريفها للإرهاب وفي طرق مكافحتها له، ليس على المواثيق الدولية، وتعريفات منظمات حقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان، التي تعد السعودية عضواً فيه. كلا. بل اعتمدت على فتاوى من مشايخها لتوضح ماهية الإرهاب وما تعتبره من أعمال أو مواقف تصنفها المؤسسة الدينية التابعة لآل سعود على أنها عملاً إرهابياً. ومن أهم الفتاوى ما صدر عن هيئة كبار العلماء في السعودية في الفتوى



رقم ١٤٨ والصادرة في أغسطس ١٩٨٨. وحسب الفتوى فإنه يدخل ضمن الإرهاب (الدعاية لأي معتقد أو أيديولوجية أو فكرة تخالف الإسلام والشريعة، بما في ذلك التحريض على الفتنة والعصيان، وزرع الشقاق بين المواطنين، حيث تستطيع قواعد القرار على أي فرد ينتهك تعاليم الإسلام، أو يقوض الأمن أو يحاول زعزعة أسس الحكم القائم في البلاد). أي أن نصيب من يقوم بذلك الإعدام حسب الفتوى الدينية الوهابية.

لقد صدرت قوانين عديدة قبل مشروع قانون مكافحة الإرهاب الجديد، وكلها تصب في القمع باسم مكافحة الإرهاب، وبين ذلك الأمر الملكي رقم م/٤٥ الصادر في ٣٠/٨/٢٠٠٥ المتعلق بنظام المتفجرات والمفرقعات. ومثله نظام مكافحة غسل

آلاف الأشخاص رأساً على عقب، أو دمرت بالكامل حياتهم، جراء الانتهاكات لحقوقهم بإسم مكافحة الإرهاب. ومع هذا، لا تكل السلطات السعودية في مساعيها لإبعاد الأنتظار عن سجلها المظلم في مضمار حقوق الإنسان، وإنما تسعى بدأب الى استغلال مواطن القوة التي تتمتع بها البلاد للتأثير على شؤون العالم كي يشيع بوجهه عن ممارساتها أيضاً، كما حصل مثلاً من تقاعس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من تفحص انتهاكات السعودية الخطيرة لحقوق الإنسان أثناء عملية (المراجعة الدورية

توقف كل شيء. لكن لا يبدو أن محاكمات بهذا المعنى قد تمت بالفعل، حتى ولو كانت سرية، أو لم تستوف أدنى شروط المحاكمة العادلة أو يتوفر فيها للمعتقلين الحد الأدنى من الحقوق. كل ما تسرّب حتى الآن، هو إحضار عشرات المعتقلين أمام قاض، يقوم بقراءة الحكم: حكم عليك بكذا سنة. وأغلب الأحكام كما قيل تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ سنة!!

وملخص القول بأن الحكومة السعودية ممثلة في وزارة الداخلية بالذات لم تعر في سياساتها وممارساتها لمكافحة ما تسميه بالإرهاب، أية اهتمام لحقوق المواطنين، ولا للتشريعات الحقوقية

التعذيب، والإسراف في إصدار الأحكام بحقهم، بحيث تكون مشددة، وهذا يتطلب السيطرة على القضاء وفرض نمط من الأحكام والتشريعات، وهو ما يحدث فعلاً، حيث القضاء من الناحية العملية يتبع وزارة الداخلية السعودية ويأتمر بأمرها، وحيث مشاريع القوانين تخالف الشرع أساساً فضلاً عن مخالفتها لشرعة حقوق الإنسان.

تهتم الحكومة السعودية بأن يكون القضاء تابعين لها، ويصدرون أحكاماً يقررها رجال الأمن والسياسة، وأحياناً بصورة شخصية يقررها الأمير نايف نفسه أو ابنه: فهذا يعتقل لخمس سنوات، وذاك لعشر وهكذا!

ولكن الحكومة السعودية وبشأن الآلاف من المعتقلين الذين لم تجر محاكماتهم حتى الآن، والتي لا تنوي توفير محاكمة عادلة لهم، ولا يوجد لديها قانون في الأساس يوفر ما تبتغيه الحكومة من أحكام، أو يبرر لها خروجاتها والتي يأتي في مقدمتها احتجاز آلاف البشر لمدة تصل الى تسع سنوات بدون محاكمة.

إزاء هذا، ظلت الحكومة السعودية ولعدة سنوات تشير الى أنها سوف تقدم للمحاكمة بعض المعتقلين من أولئك الآلاف بتهمة الإرهاب بعد أن أخضعهم لمدة طويلة من الاعتقال. ولكن أية محاكمة؟ هل المحاكم العادية؟ أم هناك محاكم استثنائية خاصة تشرعن ما تريده السلطة وبالتحديد وزارة الداخلية؟

في اكتوبر ٢٠٠٨، قالت الحكومة انها قد هيأت الوضع لمحكمة (إرهابيين) وأنها قد شكلت محكمة جزائية خاصة لمحاكماتهم، وعينت قاضياً لذلك، ووضعت حراسة مشددة خشية تعرضه للإعتداء، وقالت وزارة الداخلية أنها حولت ٩٩٩ معتقلاً بجرائم تتصل بالإرهاب على تلك المحكمة. ورغم التظليل للأخيرة، وتهديد وزارة الداخلية بتطبيق حدّ الحراة والإفساد في الأرض بحق المتهمين (أي القتل)، فإن المحاكمات لم تبدأ، ولم يعلم العالم عنها، ولا سمح للمتهمين بتعيين محامين لهم، أي أنه لم تتوفر أدنى شروط المحاكمة العادلة، إن وجدت. ولم يعرف حتى من هم الذين تمت محاكماتهم. لكن بعد أشهر عديدة وبالتحديد في مارس ٢٠٠٩، قال وزير الداخلية بأن المحاكمات بدأت، وأن وزارة العدل هي المسؤولة عن ملف المعتقلين. وهنا

الدينية الإسلامية، ولا هي التزمت بالتشريعات الدولية والإنفاقيات الدولية سواء تلك التي صادقت عليها الحكومة أو التي لم تصادق عليها، إذ يظهر أن المصادقة لم تغيّر شيئاً في سلوك الحكومة السعودية، ولا أدت مصادقتها على بعض الإنفاقيات الحقوقية الدولية الى تحسين ملفها الحقوقي واحترام حقوق الإنسان السعودي. ولقد أدّى استخدام مظلة مكافحة الإرهاب من قبل السلطات السعودية الى تفاقم سوء حالة حقوق الإنسان في البلاد، وإلى زيادة الانتهاكات، كما أدت الى وقوع المزيد من ضحايا التعذيب والقتل داخل السجون. واعتبرت التدابير التي اتخذت لمكافحة الإرهاب مناقضة لما قيل من وجود إصلاحات قانونية في السعودية، وأدت تلك التدابير الى تعميم قوانين وأنظمة لا تتوافق ومعايير حقوق الإنسان، حيث أنها اعتمدت تعريفات غامضة وفضفاضة لمقررة الإرهاب، وتوسعت في تطبيق سياسات عقابية على أفراد لا يمكن أن يشملهم مشروع مكافحة الإرهاب كالمطالبيين بالإصلاح السياسي السلمي، وكنشطاء حقوق الإنسان الذين تم اعتقال العديد منهم.

وحسب العفو الدولية، فإن الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، قلبت حياة

46 الشبكة العربية السعودية  
القضاء على حقوق الإنسان بإسم مكافحة الإرهاب

## 7. العقوبات

عقوبة الإعدام



صورة تلتقطها آلة الأمان، يولاً أنها تشير الى مقتل ثلاثة رجال ثم إعدامهم وبعدهم في الجوف، في أبريل/نيسان 2005  
Private

إعدام ثلاثة معارضين وصليبي في الجوف (أبريل ٢٠٠٥)

الشمالة) لملفها.

إن الاستخدام المفرط للقمع والانتهاكات لحقوق الإنسان بإسم مكافحة الإرهاب أمر غير مقبول على أي مستوى من المستويات العالمية. فقوانين وممارسات الحكم السعودي المتصلة بالإرهاب لا تتواءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. هناك إرهاب تقوم به الحكومة السعودية تجاه مواطنيها بإسم مكافحة الإرهاب. وهناك إرهابيون حقيقيون يضطهدون البشر ويستعبدون الناس، ويسرقون الثروات، ويحطمون حياة الملايين من الأشخاص، وهؤلاء هم أسوأ العائلة المالكة ومن يستظل بظلمهم.



## قانون مكافحة الارهاب

# الاستبداد السعودي بغطاء أميركي

## هيثم الخياط

النظام السعودي الذي بات اليوم في نظر أغلب الشعوب العربية الأشد نبذاً بسبب مؤامراته على قضايها.

غياب واشنطن عن السمع والبصر لما يقوم به الملك وكبار الأمراء من تدابير لا يمكن وصفها إلا بأنها إستراتيجية ومصادمة عنيدة مع الواقع الإجتماعي والسياسي المتحول في الشرق الأوسط، يعكس أن المسؤولين الأميركيين لا يمثلون مصالح بلدهم بل هم ممثلون لشركات نفطية أو تسليحية.

لا يمكن لمثل قرارات سعودية تلغي الحقوق الأساسية للمواطنين أن تقابل بتجاهل دول تدعي بأنها ديمقراطية ومدافعة عن حقوق الإنسان، ما لم يكن هناك ما يدفعها إلى الالتزام بالصمت.

### لا يمكن لقرارات تلغي

### الحقوق الأساسية للمواطنين

### أن تقابل بتجاهل أميركي

### وهي الديمقراطية والمدافعة

### عن حقوق الإنسان، إلا

### بوجود مصلحة للصمت!

المثل القائل (من أمن العقوبة أساء الأدب) ينطبق على الدول كانهن يلقين على الأفرار، فقد كان مرور بيان الملك عبد الله الذي جاء في سياق "رقة" التقديرات الإجتماعية بقيمة ٣٦ مليار دولار، والذي حظ فيه توجيه النقد لأي من أعضاء هيئة كبار العلماء بل ولرجال الدين، دون أن يثير حفيظة أي من الحلقاء الغربيين، الذين أضافوا على التقديرات الاجتماعية وتجاهلوا عن عمد ماذا يحمل قرار تعطيل (حرية التعبير) من دلالات، شجع الملك عبد الله ومن ورائه وزير القمع

بدول مجلس التعاون الخليجي)، دليل كاف على موافقة أميركية ضمنية بقرار دخول قوات درع الجزيرة. أضف الى ذلك، إن سلوك جيفري فيلتمان، مبعوث وزيرة الخارجية الأميركية، مع قيادات المعارضة البحرينية وخصوصاً جميعة الوفاق يكشف بوضوح أن الرجل يعمل وفق أجندة مرسومة سلفاً، ففي كل زيارة الى المنامة، كان فيلتمان يسعى إلى قياس "نفس" المعارضة، بعد موجة من القمع، لجهة الحصول على الحد الأكبر من التنازلات وتقديم الحد الأدنى من الحقوق..

التجربة الأميركية في البحرين بمثابة عار لا يجوز أن يُنسى، وسيكتب مؤرخو البحرين والخليج (من غير الرسميين طبعية الحال) أن الإدارة الأميركية كانت من أبرز معوقات التحول الديمقراطي في البحرين، وأن قوات درع الجزيرة بقيادة السعودية ما كانت ستقدم على قرار الإجتياح لولا حصولها على ضوء أخضر أميركي، ولو أرادت منع السعودية من فعل ذلك لفعلت بتصريح واحد تعلن فيه مجرد رفضها هذا النوع من التدابير إزاء حركة شعبية سلمية تطالب بالديمقراطية..

لم يحصل ذلك، بل لاحظنا مباركة الإدارة الأميركية لمبادرة خليجية تقودها السعودية في اليمن، للحيلولة دون انتقال ديمقراطي حقيقي يقوده الشعب اليمني بكل أطيافه، خصوصاً القوى الكبرى المشاركة في الثورة، وليس مبادرة قائمة على أساس "طبخة" سياسية من أجل نقل السلطة من اليد اليمني الى اليد اليسرى لحلفاء السعودية والولايات المتحدة. ولأن الأخيرتين باتتا على قناعة تامة بأن علي عبد الله صالح لم يعد رجل المرحلة وأنه بات مرفوضاً من غالبية الشعب اليمني، فأرادا تقديم بديل - حليف آخر يضطلع بمهمة استكمال الدور.

التسنيق السعودي الأميركي في أكثر من ملف إقليمي (البحرين، اليمن، ليبيا، وأخيراً سورية) ولا شك أن لكل منهما دوراً خفياً من أجل حرف مسار الثورتين التونسية والمصرية، من شأنه أن يزيد في كراهية الولايات المتحدة وتصعيد النقرة على

منذ اندلاع الثورات العربية في كانون الأول (ديسمبر) من العام الماضي، كل قانون يصدره آل سعود ويتعلق بصورة مباشرة بالحريات العامة والفردية يواجه أميركياً بصمت في العلن ومباركة في السر. الإحساس بالذنب الأميركي حيال التخلي عن الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، والانتقاد السعودي لموقف الإدارة الأميركية من حلفائها في زمن الشدة جعل الأخيرة تعوِّض النظام السعودي بجملة مواقف لا يمكن وصفها سوى أنها نفاق أميركي على حساب المزاعم الديمقراطية والليبرالية الأميركية.

كان يتوقع كثيرون في الشرق الأوسط والعالم أن يكون لدى الإدارة الأميركية موقف حازم مما ورد في بيان الملك عبد الله في ١٧ آذار (مارس) الماضي من تعزيز دور المؤسسات الأمنية والدينية، على حساب المطالب بالحريات والمشاركة السياسية وحقوق المرأة. التزمت إدارة أوباما بالصمت، وتظاهرت بأنها لم تسمع به، بل إن دخول قوات درع الجزيرة الى البحرين لقمع حركة شعبية سلمية مؤيدة للديمقراطية هو الآخر لم يثل إهتمام الإدارة الأميركية التي زعمت بأنها لم تعلم به إلا من وسائل الإعلام، رغم أن وزير الدفاع الأميركي روبرت جيتس كان في المنامة عشية دخول قوات درع الجزيرة، وكان ملك البحرين قد أبلغ حينذاك قيادات في جميعة الوفاق البحرينية بذلك بهدف إقناعها للقبول بالنقاط السبع المنقحة من قبل نجله ولي العهد الشيخ سلمان للحيلولة دون دخول قوات درع الجزيرة، والذي وصف بأنه خيار داعم لرئيس الوزراء الشيخ خليفة..

الأميركيون تصنعوا الخلاف مع الرياض بخصوص دخول قوات درع الجزيرة الى البحرين، فيما الجميع يدرك أن السعودية أصغر من أن تقدم على قرار بهذا الحجم دون إذن مسبق من الإدارة الأميركية، التي تحتفظ بأكثر قاعدة بحرية في البحرين.. على أية حال، ليس هناك عائق صدق مزاعم الأميركيين، بل إن تصريح وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون (أن البحرين الحق في الاستعانة

وفي هذا النص مجال واسع للاجتهد والتحمل بما يجعل التطبيق مفتوحاً.  
القانون كما نشر على موقع منظمة العفو الدولية ختم بـ (سري وعاجل)، وأشار إلى أن لمجلس الشورى الحق في اقتراح التعديلات على القانون خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ لم يحدده. ما بلغت في القانون وهنا قد يكون بيت القصيد فيه أنه يعطي وزير الداخلية سلطات واسعة للتحرك وحماية الأمن الداخلي دون إذن أو إشراف قضائي.



السيف الأملج يحكم السعودية!

غالباً ما يكون هذا القانون مرتبطاً بأوضاع استثنائية أو حالة طوارئ تعيishها الدول، ولكن أن يصدر في أحوال شبه اعتيادية يعني أن الملك عبد الله يقدم مكافأة مجانية لوزارة الداخلية على ما قامت به في ١١ آذار (مارس) حين أنزلت كل قوات الشغب ورجال الأمن والمباحث الذين انتشروا في كل أرجاء المملكة لمنع خروج التظاهرات الاحتجاجية ضد آل سعود.

القانون الجديد هو ليس فقط لمنع انتقادات جديدة سواء لرجال الدين من هيئة كبار العلماء وسواهم، أو للملك وولي عهده، وإنما يقضي بتجريم الانتقادات السابقة، وبالتالي فإن انتهاكات وزارة الداخلية سابقاً ولاحقاً ستصبح قانونية، بل قد تكون العقوبات الواردة في القانون أشد مما لو كانت تعسفية وعشوائية، فقد بات على منتقدي الملك وولي العهد الاستعداد لقضاء عقوبة سجن طويلة (لعشر سنوات كحد أدنى). القانون شرعن كل التدابير القمعية والتعسفية بحق المواطنين، وكان ما كانت تقوم به وزارة الداخلية بدون قانون وضعت له الآن قانوناً كيما تجعله مسوغاً لاقتراح المزيد من الإنتهاكات.. النصوص الفضفاضة بحسب تعبير منظمة العفو الدولية مثل (تهديد الوحدة الوطنية) و (تعطيل القانون أو أحد مواده) و (الإضرار بسعة الدولة و موقعها)، تجيز وقف ليس حرية التعبير في السعودية بل تجيز تحويل الأخيرة إلى معسكر يحظر فيه العيش كأدمايين.. وكل ذلك لم تسمح به أميركا، ولكنها تبارك!

الذي يعتمد عليه في المناقشة وهو يشكل المرشد في كل المناقشات القانونية. صحيح أن المهنا قال بأن مشروع القانون جرى تعديله بالمقارنة مع النسخة المسرية. ولكن التعديلات وضعت في صيغ ضبابية وليس هناك نصوص قاطعة في القانون تكفل حقوق المواطنين، فيما الإصرار على (اتفاق القانون مع الشريعة) أو (القوانين في الدولة) يجعل مساحة الاجتهاد من الجهة صاحبة القوة واسعة الى حد تضيق حقوق المواطنين. الوجود بإجراء المزيد من التعديل لمشروع القانون بعد العودة من العطلة الصيفية التي تنتهي في منتصف سبتمبر القادم قبل إرساله إلى الملك للمصادقة عليه، لا تحمل الكثير من التفاؤل، لأن التعديلات ضمن القوالب القانونية والغامضة لا تجعل للتفاوت مكاناً، فضلاً عن أن مجلس الشورى بسلطاته المحدودة للغاية لا يؤمل منه لعب دور كبير وفاعل في المجال التشريعي فدوره يقتصر على اقتراحات غير ملزمة، فهو كما أسلفنا أقل من استشاري وأبعد عن تشريعي.

في هذا البلد، إعتاد السكان على قوانين تكفل حقوق الدولة ورجالها، ومنها قانون مناهضة الإرهاب سيء الصيت، ولكن نادراً ما صدر قانون مستقل يقضي باحترام حقوق الأفراد في التعبير والتجمع والاعتراض. مشروع القانون كما نشرته منظمة العفو الدولية على موقعها في ٢٢ تموز (يوليو) الماضي يعتبر تعريض الوحدة الوطنية للخطر وتشويه سمعة الدولة أو مكانتها جرائم إرهابية ويسمح باحتجاز المشتبه بهم إنفرادياً لفترة غير محددة إذا أقرت ذلك محكمة خاصة. كما ينعى على الحكم بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات على أي شخص يشك في نزاهة الملك أو ولي العهد. هذه الفقرات من القانون كافية لأن توصف طبيعة الكيان الذي يمكن أن يعيش فيه السكان، إذ يصبح كل من يطالب بالإصلاح السياسي إرهابياً. نتذكر هنا تصريحاً لوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل مع نظيره الأميركي كولن باول عشية اعتقال الرمز الإصلاحية في ١٥ مارس ٢٠٠٤، حيث استعمال تهمة (تهديد الوحدة الوطنية) لتبرير اعتقال ١١ إصلاحياً.

كل الخوف مشروع من قانون كهذا سواء جرى تعديله أم بقي على صيغته الحالية كما وردت في المسودة المنشورة في موقع منظمة العفو الدولية. لأن التعديلات المتوقعة لن ترقى إلى إسقاط جريمة نقد سياسات الدولة أو الملك وولي عهده، وبحسب النشاط الحقوقي وليد أبو الخير أن التعديل المقترح للجريمة هو (حمل سلاح ضد الملك أو ولي العهد أو الخلفي عن الولاء لهما).

نايف على استكمال خطة تكميم الأفواه وبناء مملكة الخوف والصمت.

فقد تسربت نسخة أولية من (مشروع النظام الجزائي لجرائم الإرهاب وتمويله) وقد نشر في ٢٢ تموز (يوليو) الماضي، والذي علقت منظمة العفو الدولية عليه بما نصه (أن السلطات قد تستخدم القانون لخنق المعارضة والاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في المملكة). وفيما بدأت الولايات المتحدة ودول أوروبية بالتخلي عن "زريعة" الإرهاب لما خلفته من تداعيات اجتماعية واقتصادية وسياسية وأمنية، عاد آل سعود لاستغلاله بطريقة وقحة، حيث وفقاً للنسخة الأولى من القانون يصبح نقد سياسات الدولة أو مواقف الملك وولي عهده مندرجاً في قانون مناهضة الإرهاب، الأمر الذي يجعل كل أشكال المعارضة مرفوضة في هذا البلد، دون تمييز بين الكلمة الحرة والسلاح، مع أن تعامل آل سعود مع التنظيمات المسلحة كان ناعماً كما ظهر في برنامج المناصحة الذي يمنح المسلحين فرصة الحصول على مكافآت مالية وزوجة ووظيفة، فيما كان نصيب من رفع الكلمة الإعتقال التعسفي والبقاء لفترات طويلة في السجون دون محاكمة أو حتى تمثيل قانوني.

## في السعودية، إعتاد السكان على

### قوانين تكفل حقوق الدولة

### ورجالها، ولكن نادراً ما صدر

### قانون باحترام حقوق الأفراد

## في التعبير والتجمع والاعتراض

لم تكن الولايات المتحدة ولا حكومات أوروبية من جهر بانتقاد قانون مناهضة الإرهاب في السعودية، ولكنها المنظمات الحقوقية التي عبرت نياحة عن السكان عن قلقها من استعمال القانون لمنع وزارة الداخلية سلطات واسعة وتحويل البلاد إلى دولة أمنية يفعل بها وزير الداخلية ما يشاء دون إذن أو إشراف قضائي. ما يبحث على الإنكار ما جاء على لسان المتحدث بإسم مجلس الشورى السعودي محمد المهنا في ٥ آب (أغسطس) الماضي، حين قال أن (المنشور هو مسودة القانون وليس القانون)، فيما كان الأولى به انتقاد المسودة، لأنه الأساس



## محاولة اغتيال نايف .. حقيقة أم ادعاء؟

يحي مفتي

مع هذا، ومع وجود نحو عشرين ألف أمير وأميرة في السعودية، فإن أيّاً من هؤلاء لم يصب بأذى، ولم يتعرض لأعمالية قتل ولا اغتيال ولا اختطاف، ولا هم يحزنون! هل كان هذا تعقفاً من رجال القاعدة؟ أم كانت هناك حواجز أخلاقية أو دينية لدى منتسبيها؟! أم كان الطيف الوهابي الذي تنتمي إليه القاعدة لا يميل إلى هذا النوع من الأعمال حتى مع حليتها من وجهة نظرهم؟!



صورة لنايف نشرت بعد ما أعلن عن محاولة اغتياله؛

أيّاً كان السبب، فهذا تساؤل، قد يطرحه البعض على شكل اتهام بأن القاعدة وهي في أوج عنفها، فإنها تقصدت الأفراد العاديين، ولم تقصد المسؤولين السعوديين من الأمراء ومن هم على شاكلتهم، ما يشي بأن العائلة المالكة كانت تمتلك أدوات قوية داخل القاعدة إلى حدّ استخدامها لصالحها أو في الحدّ الأدنى تغيير وجهات عملها واستهدافاتها، تماماً مثلما فعلت الداخلية عبر عناصر دينية، طالبت عناصر قاعدة جزيرة العرب بأن

من حيث الأيديولوجيا. وللعلم فإن المنطقة الجنوبية هي المنطقة الوحيدة المحتلة من مملكة نجد التي حققت فيها الوهابية اختراقاً أيديولوجياً مذهبياً لكنه ارتدّ عليها، كما توضح ذلك عمليات القاعدة التي ينتمي الكثير من عناصرها إلى أفراد من الجنوب، وبالتحديد من قبيلتي الزهارين وغامد.

لكن السؤال الحقيقي هو:

لماذا لم تنجح القاعدة في قتل أي أمير، أو وزير أو مسؤول؟

ثم السؤال التالي:

لماذا يكون المقصود بالإستهداف من الإغتيال - حسب معطيات وزارة الداخلية: الأمير نايف وابنه محمد دون غيرهم من الأمراء من ذوي المسؤوليات؟

في السؤال الأول، المتعلق بموقف قاعدة جزيرة العرب بموضوع الإغتيالات وتبنيها كسياسة؛ يمكن القول هنا، بأن القاعدة بشكل عام لا تستثني أية وسيلة في قتالها لأعدائها بما في ذلك قتل المدنيين، وحرق جثث الأعداء، وذبحهم بالسكاكين، وغير ذلك من بشاعات، ما يجعل المراقب - ومن حيث الرؤية العامة لتصرفات القاعدة - لا يستبعد استخدام وسائل الإغتيال والتفجير والإنتحار لتحقيق الهدف.

لكن الذي حدث هو خارج إطار المنطق إلى حدّ بعيد، فمع أن قاعدة جزيرة العرب فجّرت وقتلت العشرات من المواطنين والأجانب المدنيين في عدد من المدن السعودية، وربما تقصدت بعض رجال الأمن بالقتل بشكل جانبي وهم من الدرجة الثالثة أو الرابعة من حيث الأهمية، كالمعذبين أو شرطة عاديين..

التساؤلات حول ما سمي بعملية اغتيال الأمير نايف وزير الداخلية في حدث وقع في الساعات الأولى ليوم السبت ٢٠١١/٨/٦، لا تزال كثيرة.

فنحن ابتداءً نتعاطى مع قضية تخصّ وزارة الداخلية، ووزير الداخلية نفسه، ومثل هذه القضايا عودتنا وزارات الداخلية العرب على أن يكون الإعلان عنها مجرد أداة لتضليل الرأي العام المحلي، ولتسويق وجوه وأفكار وخطط سياسية ضمن اتجاهات مراكز القوى في البلد، أو لضرب جهة سياسية ما باتهامها أنها وراء عملية اغتيال أو ما أشبهه. من هنا علينا الحذر حتى في مسألة قبول حقيقة أن هناك محاولة اغتيال قد وقعت، فقد تكون القضية في سياق مختلف تماماً وأريد منها الإستثمار السياسي.

المسألة الأخرى في قضية محاولة اغتيال وزير الداخلية المزعومة، تتعلق بالمستهدف نفسه. ففي العام الماضي كان المستهدف محمد بن نايف، ابن وزير الداخلية، وهو الرجل الذي يدير الداخلية فعلياً، وقيل ما قيل عن تلك العملية، حيث فجر المنتحر نفسه بحضور محمد بن نايف الذي لم يصب سوى بأذى قليل، حيث ذهب للمستشفى وزاره الملك عبدالله نفسه هناك. الآن تأتي المسألة - وبعملية مخففة جداً، وخارج أي مبنى - لتستهدف موكب لوزير الداخلية في أحد شوارع جدة كما قيل، فيما كان الوزير يهجم بالدخول إلى قصره، ومنفذ العملية هو خضر الزهراني، قالت السلطات أنه من المطلوبين لديها.

في كلتا المحاولتين فإن القائمين عليهما ينتمي إلى المنطقة الجنوبية من حيث المكان، وينتمي إلى المذهب الوهابية

التسريبات الرسمية بشأن محاولة اغتيال وزير الداخلية.  
لكن رفض الرواية الرسمية، أو بالأصح رواية وزارة الداخلية، بحاجة إلى تفسير ما.  
لا يخرج الأمر في مسائل الإغتيال المزعومة عن رفع شأن وزارة الداخلية



صورة لمحاولة اغتيال محمد بن نايف العام الماضي

وزيراها وابنه.  
هناك رسالة إلى المواطن تغيد بالتالي:  
- ضرورة استمرار الخيار الأمني الذي ينهجه الأمراء. فلا إصلاح سياسي في البلاد، بل قمع مستدام. هناك حاجة بين فترة وأخرى لتبرير القمع داخلياً وخارجياً. وهناك حاجة ماسة لتبرير الاختناق السياسي وخروقات حقوق الإنسان: إنها القاعدة؛ الفزاعة التي صار كل من هبّ ودبّ يستخدمها لأغراضه.  
- ضرورة أن تتبوأ وزارة الداخلية ووزيراها الأمير نايف المكانة اللائقة بها كونها حامية النظام والعائلة المالكة. وبالتالي فإن هناك تذكير بخدمات الأمير نايف، وابنه؛ وتأكيد على أن الدولة بيديهما تكون محفوظة آمنة.  
- محاولة تثير حوادث الإغتيال المزعومة سياسياً برفع مكانة وزير الداخلية وابنه، كيما يتوليا مناصب أرفع في سلك الدولة. بالنسبة لنايف فإن الإعلان عن استهدافه يراد منه رفع شأنه من أجل أن يصبح ملكاً عمّا قريب.  
وملخص القول، بأن محاولة اغتيال نايف الأخيرة، حتى لو صحت، فإنها لا تلغي المعطيات التي ذكرت أعلاه.

عنه الوكالة الأميركية للأنباء في تحقيق مطّول ومفصل عام ٢٠٠٩.  
ومن الأمثلة استخدام السعودية لقاعدة اليمن ضد الحوثيين ففشلوا، واستخدموها ضد حماس في انقلابهم الشهير في رفح، حيث التمويل السعودي، وحيث السلاح الذي كانت تمرره مصر لهم. وقبل ذلك كانت هناك فتح الإسلام التي كان الحريري يمولها من أموال دفعها رئيس مجلس الأمن القومي الأمير بندر بن سلطان، وكان الغرض تهيينهم لحرب حزب الله، لكن السحر انقلب على الساحر.

واليوم تستخدم السعودية القاعدة في سوريا وفي ليبيا بتغاض من الغرب، ليعملا معاً على إسقاط القذافي وبشار الأسد.

وللتذكير فإن السعودية تقدّم المعلومات الكثيرة عن القاعدة (وليس كل المعلومات) إلى أجهزة الاستخبارات الغربية، لتقول بأنها تتعاون في مكافحة الإرهاب، ويغض النظر عن طبيعة المعلومات فإنها تكشف مدى النفوذ لوزارة الداخلية السعودية وأجهزتها داخل القاعدة نفسها. ولعلنا لا زلنا نتذكر كيف أن السعودية أبغلت أميركا بشأن الشحنات التي ترسلها القاعدة من اليمن إلى أميركا وهي تحوي متفجرات، وذلك في العام ٢٠١٠.

وإزاء مثل هذه السوابق، كان صعباً على كثير من المراقبين أن يتقبلوا رواية وزارة الداخلية بشأن محاولة اغتيال محمد بن نايف التي جرت في العام الماضي، خاصة وأنه لم يصب بأيّ أذى تقريباً؛ مع الاعتراف مسبقاً بأنه لا يمكن التنبؤ بمسار عمل القاعدة تماماً. ومن الصعب أكبر اليوم تقبل الرواية أو

تجاهد خارج السعودية، وبالتحديد في العراق، وهذا ما قاله رئيس مجلس القضاء الأعلى حينها الشيخ صالح اللحيدان، وهذا ما عمل عليه صراحة، وياعتراف قيادات من القاعدة في الداخل السعودي، من أن عدداً من الشخصيات الدينية وبينهم سفر الحوالي قبل إصابته بالجلطة، وناصر العمر، كانا يحثان - بأمر وزير الداخلية - عناصر القاعدة إلى الذهاب إلى العراق والقتال هناك. وقد أصدرت قاعدة جزيرة العرب يومها بياناً فضحت فيه هؤلاء بالأسم ورفضت موقفهم. لكن هذا الرقص لم يشمل كل العناصر، بدليل أن عناصر كثيرة تسربت إلى العراق وقاتلت وقتلت فيه، بل أن مفتي قاعدة جزيرة العرب قُتل في العراق بعد أن أقنع بأن ميدان عمله ليس السعودية، ولا الهدف هو ضرب حكم آل سعود ولا شخصياتهم!!

ومن جهة استفادة آل سعود للقاعدة وعملياتها ضد الخصوم، هناك عشرات الأدلة:

مثلاً، جرى الإنفاق مع ابن لادن وتركبي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودية (بعد تفجيرات عام ١٩٩٥) بأن يضرب الأول في أي مكان يريد، ولكن عليه أن يتجنب القيام بأي عمل عسكري داخل السعودية، وهو ما كشف عنه الأميركيون منذ سنوات.

ومن الأمثلة: التمويل والتشجيع للقاعدة لتقتصد العراق وقتل المدنيين هناك في عمليات انتحارية حتى ضجّ الأميركيون لحلفاء السعودية، فما كان من هذه الأخيرة إلا أن لامت سوريا وحملتها المسؤولية، والحقيقة فإن الطرفين كانا مشتركين في الأمر.

وقد سبق أيضاً أن لاحظ الأميركيون أن القادة الأساس في قاعدة الجزيرة العربية، وفي مقدمتهم الشيخ يوسف العبيدي، قد تم إطلاق سراحهم بعد انفجار الخبر عام ١٩٩٦ لتضليل المحققين، وتوجيه الاتهام إلى الشيعة، وهذا أمر أيضاً كشفت



# السعودية والبحرين والصراع الإقليمي

عمر المالكي

عمّا يجري هناك، ما جعل العلاقات بين الدوحة والمنامة تتدهور، حيث التراشق الإعلامي، وحيث يقوم تلفزيون البحرين بالتشهير بعائلة آل ثاني. السعودية من جانبها اعتبرت ما قامت به قطر موجهاً لها، كونها الداعم السياسي والعسكري والإقتصادي الأبرز للبحرين، ولمحت إلى أن الدوحة - ومن خلال قناة الجزيرة - إنما تنفذ أجندة غربية بالضغط على حكومة البحرين، من أجل أن تدفعها للتنازل السياسي، وهو أمر تعتقد السعودية أنه غير ممكن.

أخرى، وعبر رجلها المتشدد في البحرين - رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة - الذي لم يكن يؤمن بحوار، ولا بإصلاح، شأنه شأن أسياده في الرياض. وكان من المتوقع أن يفشل مشروع الحوار في البحرين، لأنه لم يكن جاداً في الأساس، ولأنه كان مجرد ديكور لتخفيف أصوات النقد في الخارج. لكن في المحصلة النهائية فإن الحوار فشل، وانسحبت المعارضة منه، ولم يتيق هنالك من حلول سياسية للوضع المتأزم.



الإحتجاجات في البحرين تطلق السعودية القمعية

هناك تظاهرات يومية واعتصامات واجتماعات جماهيرية يشارك فيها عشرات الآلاف من المحتجين. وهناك في المقابل النظام الذي لم يترك خرقاً وانتهاكاً لحقوق الإنسان إلا وارتكبه، وشملت قائمة الضحايا كل الشرائع العمرية والاجتماعية تقريباً: الطلبة، العمال،

لاتزال القوات السعودية مرابطة في البحرين تحت مسمى قوات درع الجزيرة، رغم ما قيل وأعلن عن عودتها إلى ديارها، أو انسحابها الجزئي. وأيضاً رغم ما قيل عن أن بعض دول الخليج قد سحبت قواتها أيضاً كقطر.

كان الإنسحاب الظاهري لقلول من القوات السعودية مجرد محاولة تنفيس للضغوط التي كان حلفاء النظامين السعودي والخليفي يتعرضون لها إزاء الثورة الشعبية القائمة هناك. ولكن الواقع يفيد بأن السعودية باقية في البحرين: عسكرياً وسياسة واقتصاداً ورجالاً وحلفاء، وأيديولوجياً دينية أيضاً. فالأبواب قد فتحت للوهابية للإستخدام كسلاح طائفي ضد الخصوم، وصار للصوت الوهابي المدعوم سعودياً الرتبة الأعلى على الأصوات السننية المعتدلة من المذاهب الإسلامية المعروفة.

وكما جرى بشأن التواجد السعودي العسكري القامع للثورة في البحرين من محاولات تنفيس عبر تنفيذ انسحابات مفتعلة، كان الأمر أيضاً فيما يتعلق بمسألة (الحوار) بين النظام الخليفي والمعارضة، فتتفيساً لضغوط الغرب خاصة الإتحاد الأوروبي على الحكومة البحرينية من أجل أن تبدأ حواراً بعد مرحلة قمع بالغة للمعارضة، إذ لا يتخيل أن تبقى الأوضاع هادئة بدون ذلك، حسب العواصم الغربية، التي شنت حملة انتقادات على المنامة وعلى السعودية الداعمة لقمع مطالب المحتجين.

تنفيساً لتلك الضغوط على النظامين السعودي والخليفي، جرى طرح موضوع الحوار الوطني كخروج للأزمة البحرينية. وهنا التفت السعودية على الحوار مرة

البحرين تمثل مجرد معركة من حرب كبيرة تجري على مساحة من الأرض واسعة في منطقة الشرق الأوسط؛ والأرجح أن النفوذ السعودي في البحرين سوف يمتد في سياسة القمع وعدم التنازل وعدم القبول بالإصلاحات السياسية، مثلما هو الحال في السعودية نفسها. سوف تستمر هذه السياسة إلى أن تتغير الموازين السياسية أو تقلب في الجوار الإقليمي. هناك انتظار لما تسفره عن أوضاع الثورات العربية، التي قد تقلب تلك الموازين، وبالتالي يتحدد موقع السعودية الإقليمي من جهة، كما دور إيران من جهة أخرى.

المعارضة، الرياضيين، الصحفيين، اساتذة الجامعات، الأطباء، الحقوقيين، المرأة، الأطفال، الخ. هناك قمع مستدام: فصل متعسف من العمل لآلاف المواطنين؛ إيقاف يعثات الدراسة عن الطلبة؛ فصل أساتذة جامعات وطلبة من الجامعات المحلية؛ فصل موظفين؛ اعتقال اطفال ونساء ومعارضين وبرلمانيين؛ طرد صحفيين والتشهير بهم وهم نخبة الصحفيين في البحرين.. وهكذا. إزاء الإنسداد القائم، ظهرت قناة الجزيرة، التي كانت متواطئة في قمع الإحتجاجات في البحرين، وبدأت بالحديث

أو تتجاوزها سياسياً ولا تعترف لها بأهلية الزعامة؛ وهي وتخشى من الأنظمة الجمهورية وتقلص النظم الملكية، ولهذا ضمت الأردن إلى مجلس التعاون الخليجي وحولته إلى نادي الممالك العربية. زد على ذلك فإن السعودية تخشى الديمقراطية والحرية وكل مفاهيم الدولة المتحضرة. باختصار هي تخشى أن تتحول إلى



التدخل العسكري السعودي  
لقمع الثورة في البحرين

النموذج الأسوأ في العالم العربي في ميدان الحريات وفي ميدان المشاركة السياسية الشعبية.

ومن هنا هي تقوم بالثورة المضادة في أكثر من بلد عربي. وسوف تبقى كذلك، إلى أن تتغير. ووسيلتها للحفاظ على عرش آل سعود لا يعتمد في أكثره إلا على المال، وشيء من الغطاء السياسي. وإلا فإن السعودية المكروهة عربياً وعالمياً لا يمكنها تجنب آثار ما يجري على حدودها في البحرين أو اليمن أو غيرها.

والبحرين بالذات أقلقّت السعودية: لأن فيها نظام شبيه لها؛ ولأن الأكثرية شيعية هناك؛ ولأن لهذا آثاره الواضحة على المنطقة الشرقية السعودية التي كانت يوماً ما جزءاً من البحرين التاريخية، وهناك حلم بأن تعود هذه الدولة وتنفصل عن حكم آل سعود.

يقح لآل سعود أن يلقوا، والثورة المضادة ليست هي الحل النهائي، وإنما الإصلاح السياسي. ودون ذلك، هناك المغامرة بتقسيم السعودية نفسها. فهي الأقل تحصيناً بين كل الدول العربية في هذا الأمر.

يمكن تجنب ثورتها، كما لا يمكن للقمع أن يكون له المفعول الدائم في إخماد الأصوات. وفضلاً عن هذا، فإن البحرين قد جربت شيئاً من الحريات العامة، قبل أن تأتي الإنتكاسة الكبيرة الأخيرة، وعليه لا يمكن للمواطنين أن يقلبوا تراجعاً حتى عن الهامش القليل الذي كان متاحاً قبل الثورة.

لكن الغرب وهو إذ يدرك هذه الحقيقة، فإنه ابتداءً مشغول بقضايا الثورات الأكبر التي لها تأثير أشد على المعادلات الإقليمية، كما هو الحال في الموضوع السوري. والغرب لا يريد خسارة نظام آل خليفة أو آل سعود، وإن خالفه السياسة وأخرجاً مزاعمه الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان. ففي نهاية الأمر، فإن سقوط آل خليفة يمثل خسارة لأميركا وللغرب. وكل ما كان مؤملاً هو الخروج بأنصاف حلول، تبقى النفوذ الغربي، وتحفظ نظام الحكم الطيف. لكن انصاف الحلول مرفوض اليوم من السعودية ومن الجناح المتطرف أو الأكثر تطرفاً في النظام الخليفي. وعليه فإن الضغط الغربي سيكون محدوداً حتى لا يساهم في إسقاط النظام الحاكم في المنامة، بانتظار ما تسفر عن التحولات المتوقعة في الشرق الأوسط.

على صعيد آخر، قيل أيضاً بأن التغيير في البحرين قد يؤدي إلى تغيير في السعودية. وهذا صحيح أيضاً. وإلا فما معنى أن تكون السعودية بؤرة النشاط المعادي للثورات العربية؟ ماذا يعني إرسالها مقاتليها إلى البحرين؟ ماذا يعني تمويلها للحرب في ليبيا؟ ماذا يعني دعمها لعللي صالح ومنع سقوط نظامه حتى الآن حيث التظاهرات الشعبية تندد بأميركا والسعودية على حد سواء؟ ماذا يعني تمويل السعودية الاحتجاجات في سوريا، وإعلانها تمويل حملة عسكرية للناتو شبيهة بتلك الحملة القائمة في ليبيا، من أجل التخلص من نظام بشار الأسد؟

السعودية تخشى عدوى الثورات من أن تصيبها أو تصيب شعبيها، وتخشى أن تكون محاطة بأنظمة ثورية تنافسها المكانة

هناك الإحتجاجات في سوريا والمدى الذي تصل إليه. لا شك أن سقوط الأسد سوف يؤدي إلى تغيير دراماتيكي في موازين الشرق الأوسط ولكن يرجح أن تصل سوريا إلى حرب أهلية قبل أن يسقط النظام نفسه. وهناك نتيجة الثورة في اليمن، فإذا ما حققت انتصارها، فإن السعودية ستخسر حديقته الخلفية الأساس، وستصبح أكثر ضعفاً في المعادلة الإقليمية.

وهناك ليبيا ونظام القذافي، الذي يمثل بقاءه حتى الآن عامل مثبط للثورات، ولحركات الشعوب، بعد أن رأت التدخلات الفجة والعنيفة لحلف الناتو وتحالفه مع القاعدة هناك (ليبيا).

إلى أن تنجلي الأوضاع، ستراوح أوضاع البحرين مكانها: قمع من جهة النظام؛ واستمرار في الإحتجاجات وتصاعدها، كما هو واضح هذه الأيام.

هناك من يقول بأن تغيير الأوضاع في البحرين لا بد أن يمر عبر تغيير الأوضاع في السعودية نفسها.

السعودية توفر المظلة السياسية والأمنية والعسكرية والإقتصادية والنفسية وحتى الأيديولوجية الطائفية لنظام آل خليفة. ولا يمكن توقع إصلاح سياسي في هذه المرحلة أو تراجع من النظام في المنامة عن سياساته القمعية طالما أن القرار الأساس لازالت تمسك به السعودية ورجالها.

ستكون السعودية ورئيس وزراء البحرين الخاسرين الأكبرين من نجاح التهذئة السياسية، وإصلاح النظام السياسي الخليفي. ولهذا، فإن السعودية والجناح الأكثر تشدداً في العائلة الخليفية لا يريدان ولا يهمهما في الأساس إنجاح مشروع المصالحة الوطنية الذي يعني تخفيض حجم تمثيل آل خليفة في السلطة كمقدمة للإستقرار السياسي.

وربما يريد الغرب شيئاً من هذا. أي أنصاف حلول، فالأكثرية المهمشة من المواطنين لا يمكن أن تبقى على حالها، ولا يمكن أن تقمع إلى ما لا نهاية، ولا

١٥ مليار دولار لتمويل حملة الناتو العسكرية

## السعودية وإسقاط النظام في سوريا

عبد الحميد قدس

منه بعارينه! هنا وكما يقول ديكسون، ويخ بيرسي كوكس، ابن سعود (كتلميذ وقح) حسب تعبيره، وقال لابن سعود بأنه أعطاه ثلثي مساحة الكويت، وأنه لا يعلم كيف سيكون وقع ذلك على ابن الصباح حين يعلم بالأمر.

تشعر السعودية بأن العراق وسوريا بلدان منافسان يجب أن يحكما من قبل نجد. ولآل سعود رغبة جامحة للسيطرة على اليمن أيضاً لأنه كان هو الآخر أكثر غنى من مملكة نجد، وبه حكم ديني زيدي منافس، وبه من السكان ومن القوة ما قد يحذر من النفوذ السعودي، أو يضر به. وإزاء هذا، نلاحظ أن علاقة السعودية مع اليمن اتخذت طابع العداء في عهد الإمامة الذي انتهى عام ١٩٦٢م، وطابع الاستتباع السياسي والاستغلال المذهبي منذ ما بعد انسحاب القوات المصرية من اليمن بعيد حرب عام ١٩٦٧، حيث تفردت السعودية بالنفوذ وأخذت تلمي على اليمنيين من يحكمهم، وتقتل من يتمرّد عليها كما حصل للرئيسين الحمدي والغشمي، ولا زالت إلى اليوم تتصرف مع اليمن كتابع، وهذا يفسر موقفها من الثورة اليوم التي قد تهدد النفوذ السعودي هناك وللاّبد.

بالنسبة للعراق، فقد ناصبته السعودية العداء منذ أن كان ملكياً تحت حكم الهاشميين منذ ثورة العشرين وحتى إسقاط الحكم الملكي عام ١٩٥٨م على يد عبد الكريم قاسم. ثم واصلت

ليصل إلى الدولتين الكبيرتين (سوريا والعراق)، وقد تأسس هذا الطموح لا على أساس قوة القوات السعودية الإخوانية/الوهابية المتطرفة، بل على أساس الدعم الذي يمكن أن يتأتى من التحالف مع القوة العظمى بريطانيا يومها، والتي كان يسميها ابن سعود ويا للغربة (أقوى قوة إسلامية) وهو الذي لم يعترف بإسلام أحد خارج حدود نجد، كما تقتضي مواقف المذهب الوهابي.

في عام ١٩١٥، حين أراد الإنجليز تحديد الحدود السعودية الكويتية، والسعودية العراقية، اجتمع ابن سعود مع بيرسي كوكس قائد الحملة الاحتلالية البريطانية على العراق، وهنا تنازل كوكس وفي غياب ممثلين عن الكويت من آل الصباح، وفي غياب أي تمثيل عراقي، تنازل عن ثلثي الكويت لابن سعود، كما تنازل عن مساحات شاسعة من الأراضي العراقية لصالح نجد. ولكن ابن سعود، وكما تحكي الوثائق البريطانية، وكما يحكي أيضاً من حضر الاجتماع من الإنجليز (المعتمد السياسي في الكويت، هـ. ر. ديكسون في كتابه الكويت وجاراتها) بكى بكاءً مرّاً بحضور بيرسي كوكس، وقال له بأنه (أي كوكس) أمه وأبوه، وأنه وعده بأن يعطيه الشمس بيد، والقمر بيد أخرى، والآن هو أخذ نصف مملكته (أي مملكة ابن سعود) وأن حدود نجد تقف عند شطّ الفرات، الذي تشرب

ليس جديداً القول بأن السعودية لم تشعر بالإرتياح من النظام السوري منذ أمد بعيد يقارب عمر الدولة السعودية الحديثة. فحين تولّى الملك فيصل ابن الشريف حسين حاكم الحجاز، حكم سوريا بعيد هزيمة العثمانيين، وقبل أن ينتقل فيصل هذا إلى حكم العراق بعيد ثورة العشرين من القرن المنصرم، كان السعوديون متعصّين من وصول العائلة الخصم - والتي لم تفقد حكمها للحجاز بعد - إلى سدة السلطة في بلد كبير كسوريا، فضلاً عن العراق فيما بعد، ويومها طرح ابن سعود (الملك عبدالعزيز) - وكما تحكي الوثائق البريطانية نفسها - على الإنجليز بأن يستبدلوا فيصلاً بفيصل آخر! أي يطاح بحكم فيصل بن الشريف حسين، ويعين فيصل بن عبدالعزيز آل سعود حاكماً على سوريا! وفيصل هذا الأخير لم يكن يبلغ من العمر سوى ١٥ عاماً فحسب. الإنجليز قالوا لصنيعتهم ابن سعود بأن هذا أمر لا يقدرّون عليه، فحكم سوريا صار الآن - وحسب اتفاقات سايكس بيكو - من نصيب الفرنسيين، وهم الذين سيتولّون الأمر مباشرة. وفعلًا تمت الإطاحة بحكم فيصل، وقبلها كانت معركة ميسلون الخاسرة للمناضلين السوريين ضد القوات الفرنسية.

ما يهمننا في هذه الإطالة التاريخية، هو التأكيد على أن طموح آل سعود كان يتجاوز حدود مملكتهم الحالية



سياسة العداء للحكام الجمهوريين، الى يومنا هذا. ليست القضية مذهبية، فقد دخل العامل المذهبي مؤخراً على الموقف السعودي. فالسعودية كانت ضد حكم السنة في العراق أيضاً طيلة عقود، وهي التي ساهمت في إسقاط نظام صدام حسين بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية والغرب. القضية هي العراق ذاته كدولة لا يريد لها السعوديون أن تنهض من تحت الركام، ولا أن تنافس سياسياً وأمنياً وعسكرياً النفوذ السعودي على مستوى منطقة الخليج أو على مستوى العالم العربي، وبالأخص مشرقه.

أما سوريا ما بعد الإستقلال، فقد تناوشتها الانقلابات، وقد ساهمت السعودية في بعضها، خاصة انقلاب سامي الحناوي على حسني الزعيم. وكان لشركات النفط الأميركية العاملة في السعودية دوراً في ذلك فيما يتعلق بتمديد خط التابالين لتصدير النفط من موانئ على البحر المتوسط (انظر تفصيل الدور السعودي في كتاب: حبال من رمل). وكانت سوريا مستهدفة في فترة الوحدة مع مصر، حيث عداء السعودية لكلا البلدين قائم على أشده. ويومها دفع الملك سعود للضابط عبدالحميد السراج مبلغ عشرين مليون دولاراً (تم الكشف عن صورته) لتدبير اغتيالات لقادة البلدين وتخريب الوحدة. فيما بعد الإنفكاك بين مصر وسوريا أصبحت الأخيرة ملجأاً للمعارضة السعودية في فترة الستينيات الميلادية، ولكن هذا الملجأ تعوّق بوصول حافظ الأسد للحكم، حيث مدّد العلاقة الى السعودية، وحاول فتح صفحة جديدة معها، وأوقف الإعلام المضاد لها، وبدا للسعوديين أن الأسد الأب يمكن أن يقدم لهم شيئاً ما، وأن ينسقوا سياساتهم معه، وأن يقبل بالخضوع النسبي للسياسة السعودية.

لكن وحتى في غمرة التعاون السعودي السوري بشأن قضايا المنطقة، وفي مقدمها دخول قوات الردع العربية (وبالذات السورية) الى لبنان الذي ابتلي بحرب أهلية منتصف السبعينيات الماضية، فإن السعودية لم تحصل على الكثير الذي كانت تؤمله من نظام الحكم في دمشق، وكانت تشعر بتضادّ معه في الموقف في أكثر من قضية، ولكن الطرفين معاً وجدوا أن نمط العلاقة بينهما

مفيد لكليهما مع وجود مساحة لكل منهما بالتعبير عن مصالحه الخاصة، مع وجود يد عليا للسعودية، خاصة في حقبتها الإستعلائية السائدة التي جاءت بعد موت عبدالناصر، وبعد عزل مصر بعد زيارة السادات الى القدس.

بدا ان العلاقات تطورت بعيد احتلال العراق للكويت، ومشاركة القوات السورية في محاولة إخراجه. لكن ذلك لم يكن تطوراً في الحقيقة، فالسوريون حسبوها سياسياً، وكانوا مهتمين بالثمن الذي سيقبضونه سياسياً فيما يتعلق باستعادة الجولان باتفاق مع الولايات المتحدة نفسها التي وعدت بمؤتمر سلام (مدريد بعدئذ) لحل القضية الفلسطينية. ولذا لم تتطور العلاقة بعيد المشاركة السورية، ولم تحصل سوريا على الثمن المناسب بمشاركتها السياسية والعسكرية في إخراج القوات العراقية من الكويت، وما هي إلا سنوات قليلة حتى عادت العلاقة الى البرود من جديد، وجمّد السعوديون مساعداتهم لسوريا منذئذ، أي قبل أن يموت الرئيس السوري حافظ الأسد نفسه. أكثر من هذا، فإن هناك دليلاً صارخاً

على أن السعودية يومها كانت مهمة بركوب ظهر مبارك، واستعادة مصر الى جانبها كمتراس وكجسر لسياساتها الخارجية، بدلاً من التعويل على النظام الذي تكّن له الكراهية في دمشق. تشير وثيقة أميركية، نشرت في أحد أعداد مجلة الحجاز، بأن السعوديين وفي بداية التسعينيات الميلادية الماضية، وكانت القوات السورية للتوّ قد عادت من مشاركتها في الحملة العسكرية على



احتجاجات سوريا الى أين؟

القوات العراقية في الكويت، نسّقوا مع المخابرات الإسرائيلية من أجل الإطاحة بحكم حافظ الأسد عبر تمويل ودعم انقلاب عسكري يطيح به. تكرر الأمر في خريف ٢٠٠٨، حيث أفشلت الحكومة السورية مخطط انقلاب عسكري ممول سعودياً يطيح بالأسد الابن.

### مالذي يزجج السعودية؟

جوهرياً، فإن النظام في سوريا يختلف عن النظام السياسي في السعودية. ليس في الشكل فحسب، بل في المواقف وفي النظرة التفصيلية كما الشمولية لمجمل القضايا العربية. كما ويختلف معه حول الدور الذي وضعه النظام السوري لنفسه وهو يتصادم مع الدور والنفوذ السعودي. لا نحتاج الى مقارنة تفصيلية بين النظامين السياسيين وأيدولوجيتهما،

وتحالفاتهما، وما أشبه. يكفي القول بأن النظام في سوريا ليس مطواعاً في السياسة كما تبتغي السعودية، وهو لا يسلمها الدور الكامل - وإن احتفظ لها بحصة غير قليلة منه تقلصت فيما بعد - لقيادة زمام العالم العربي، خاصة في العقدين الأخيرين.

سوريا كانت محسوبة على المعسكر الإشتراكي، والسعودية تقف في الخندق الأميركي الغربي المضاد. وسياسة المحاور كانت متفهمة إلى حد بعيد في الماضي، ولكن من البيديهي أن تنتصر الأخيرة لموقفها.

وسوريا مع المواجهة لاستخلاص حقوق العرب، ولا تقبل بالتسويات السياسية المذلة التي تضيق الحقوق، في حين أن السعودية على عكس ذلك تماماً. أخذت وجهة النظر الغربية، وعلقت المقاطعة لإسرائيل، ومولت مشاريع التسوية في مدريد وأوسلو وغيرها.

وسوريا التي استشعرت فداحة خروج مصر عن الركب العربي في عهد السادات، وجدت فرصة لشد أزرها بالثورة المنتصرة في إيران لسد الخلل الإستراتيجي في مواجهة إسرائيل: في حين أن السعودية اعتبرت الثورة في إيران خصماً لدوداً يجب التعامل معه بالمقاطعة السياسية وبالحرب الاقتصادية وحتى العسكرية.

وسوريا - خاصة في ظل عدم تكافؤ القوى العسكرية مع إسرائيل - وجدت من استراتيجيتها دعم القوى الفلسطينية واللبنانية المواجهة للإحتلال الإسرائيلي، في حين أن السعودية ناصبت تلك القوى العداء الشديد ولا زالت، تماشياً مع الموقف الأميركي، الإسرائيلي، الغربي عامة.

وسوريا التي كان بإمكانها الهيمنة على القرار اللبناني كاملاً بداية التسعينيات الميلادية الماضية،

ارتضت مناصفة السعودية النفوذ، ومن هنا صعد نجم الحريري الأب الذي تم تصديره من السعودية (وكان بالمناسبة وعائلته يحملون الجنسية السعودية) ليصبح رئيساً للوزراء، في حين أن السعودية كانت تريد الإستفراد بالقرار اللبناني، وهي غير قادرة عليه.

مع اقتراب القرن العشرين من نهايته، كان واضحاً أن الخطاب السياسي لكلا البلدين قد ابتعدا كثيراً. فالسعودية التي كانت تشعر بوطأه الخطاب السياسي السوري فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، غيرته إلى خطاب شديد النعومة والتناغم مع الخطاب السياسي لمصر مبارك ولواشنطن وإسرائيل. حيث الترويج إلى الحل السلمي، والسخرية من دعاة المواجهة والممانعة، وتحميلهم مسؤولية الإنشقاقات في الصف العربي، ما أدى إلى تقليص العلاقات بين البلدين، وإيقاف الدعم بالكامل عن سوريا، فتحررت هذه الأخيرة من الضغوط السعودية أيضاً، وراحت تنسج لنفسها طريقاً مختلفاً، مؤكدة على مواقفها السابقة، وتوثيق عرى التحالف مع قوى الممانعة الأخرى أحزاباً أو دولاً، خاصة إيران.

بخروج القوات الإسرائيلية المحتلة من لبنان، حققت سوريا انتصاراً سياسياً باهراً. ورأت في ذلك دليلاً واضحاً على أن استراتيجيتها ومواقفها أفضل مما أنتجه مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو، وأن العلاقات الإستراتيجية مع قوى المقاومة قد يشكل بديلاً استراتيجياً. إن طلب الأمر - عن الدعم السياسي من قوى الموالاة (حلف الإعتدال العربي).

بسقوط نظام صدام حسين تصاعد التوتر السعودي ضد سوريا. فقد كانت السعودية تأمل في أن تخنق القوات الأميركية إيران من جهتين: العراق وأفغانستان، وأن تكسر شوكة النظام في

دمشق المحاذي للعراق. ومع أن الجميع اشترك في إفشال الإحتلال الأميركي، بمن فيهم السعوديون الذين خافوا من أن نجاح أميركا في العراق قد يغيرهم إلى التمدد إلى السعودية وليس إلى سوريا وإيران فحسب، فأرسلوا عناصر القاعدة إلى هناك للتفجير والتخريب ولا زالوا!

لكن سقوط صدام حسين، والذي ساهمت السعودية فيه، تكفيراً ربما عن مشاركة أبنائها في تفجيرات نيويورك وواشنطن، ولاستعادة ثقة الأخيرة بها من جديد... مثل عنصر توتر في العلاقة بين الرياض ودمشق على حد سواء. فبدلاً من أن تخسر طهران موقعها، وترضخ للمشيمة الغربية، إذا بها تتمدد، وتكسب العراق على حساب السعودية وأميركا المحتلة. هنا ظهرت مقولات طائفية في السعودية تنسب إلى الأمير عبدالله (الملك حالياً) يقول فيها لعدد من زائريه بأن بلاده لا تقبل بأن تكون عاصمة العباسيين كما عاصمة الأمويين بيد الشيعة! ومن هنا حث السعوديون الولايات المتحدة على الإطاحة بنظام الأسد الذي رأوه ضعيفاً، وقدّموا هذه الإقتراحات كما أشارت إلى ذلك وثائق وكيكيلكس، عبر وزير الخارجية سعود الفيصل، ولكن الأميركيين - رغم حماقات بوش الابن الكثيرة - لم يكونوا في وارد الإستماع إلى مثل هذه الإقتراحات، التي أخذت تتردد في مراكز أبحاث بريطانية كانت هي الأخرى تمنى لو واصلت واشنطن قتالها إلى شوارع دمشق وتحتلها.

تشاء الأقدار، أن فترة ما بعد سقوط صدام، شهدت مظهراً للقوة الإيرانية، العسكرية والعلمية والسياسية والعسكرية. لأكثر من ثلاثين سنة، كان الإيرانيون يهيئون البنية التحتية للإنتلاق، علمياً وتكنولوجياً وعسكرياً.

وقد تفاجأ السعوديون بالإعلانات الإيرانية المتكررة لمكتشفات ومخترعات وصناعات حربية وعلمية، كان الموضوع النووي واحدا منها، فأشعرهم كل ذلك بالقلق على نفوذهم السياسي، وقد أبلغوا الإيرانيين فيما بعد - حسب مصادر سعودية - بأن طهران



الأسد وعبدالله، الطلاق!

الرياض لتهدنتها وإعلان براءته من مقتل الحريري، لم تقبل السعودية كلامه، ووجهت له إهانات شنيعة من قبل الملك عبدالله كما قيل حينها. والسعودية تدرك اليوم فيما نظن، بأن من قام بعملية الإغتيال واحدة من جهتين: السلفيون الوهابيون وبينهم سعوديون، أو إسرائيلي. تكفي الإشارة في هذا إلى أن هناك عدداً من السعوديين لازالوا معتقلين حتى اليوم في لبنان على خلفية اغتيال الحريري، وقد اعترفوا بأنهم قاموا بعملية الإغتيال، وقد نشرت اعترافاتهم بنصوصها في الصحافة المحلية اللبنانية (جريدة الأخبار) اعتماداً على محاضر التحقيق

الرسمية اللبنانية المالية في الأساس إلى السعودية. ونذكر بأن مجلة الحجاز نشرت تلك التحقيقات بنصوصها وبأسماء الأشخاص المتورطين، وقدمت تحليلات متعددة في هذا الموضوع. لكن أحداً لا يريد إدانة السعودية التي طالبت القضاء اللبناني بتسليمها المتهمين السعوديين لتحقيق معهم في الرياض (هكذا!!!)، كما أنها أبلغت معتقليها الوهابيين بأن ينكروا اعترافاتهم والزعم بأنها جاءت تحت التعذيب!

كان من المعتقد في حينه أن تبقى ورقة اغتيال الحريري السياسية بامتياز بيد أميركا والغرب وإسرائيل والسعودية لاستخدامها ضد النظام في سوريا وضد حزب الله، ولو استطاعوا لحولوها إلى حماس وإيران أيضاً وبشكل مباشر! لا عجب أن تكون السعودية هي الممول الأساس للمحكمة الدولية، ولا غرابة أن

يعرف السياسيون والمراقبون مقدماً اتجاه المحكمة، ومن ستيدين في النهاية! لكن مقتل الحريري لم ينتج ربحاً للسعودية التي أرادت من مقتله ورقة تخرج النفوذ السوري كاملاً من لبنان. وتصورت بأن خروج القوات السورية من هناك، سيضعف حلفاء سوريا، أو لنقل أعداء أميركا وإسرائيل، ولكن ذلك لم يحدث، الذي حدث هو العكس من ذلك تماماً. فلطالما كانت المقاومة اللبنانية تعيش وطأة ضغوط القوات السورية، وهي قد تحررت منها فيما بعد، ولكن ذلك لم يضعفها بل ضاعف من قوتها بدل أن يهزها، وهذا كان يجب أن يشكل درساً للسعودية لفهم الأوضاع في لبنان، ولكن أتى لها أن تفهم؟

## ٢/ الحرب الإسرائيلية على لبنان:

هنا، وفي سياق المواقف، والضغوط المتوالية على سوريا، انفجرت حرب لبنان ٢٠٠٦ وانحازت السعودية كما هو معتاد إلى الجانب الإسرائيلي، وأصدرت بيانات بذلك. فيما انحازت سوريا إلى المقاومة ودعمتها. وحين انتصرت، التي بشار الأسد خطاب (فش خلق) وتحدث عن أشباه الرجال، مشيراً إلى حكام السعودية ومصر، ما أدى إلى انزعاج السعوديين وتصعيد الهجوم عليه إعلامياً وسياسياً.

تمتّت السعودية وإسرائيل ضرب الحلقة الأضعف بنظرهما للحصول على الجائزة الأكبر بإسقاط النظامين في دمشق وطهران، عبر حرب لا تبقى ولا تذر تدمر فيها إسرائيل الضاحية الجنوبية لبيروت ومدن وقرى الجنوب، وتهجر مئات الآلاف من المواطنين. ولكن النتيجة لم تكن لصالح حلفاء السعودية في لبنان (جماعة ١٤ آذار) الذين بدوا متضررين من ذلك النصر المؤزر الذي حققه حزب الله. ولكن هؤلاء استمروا في مناوشاتهم، ورفضهم الإعراف بأن

وانطلاقتها السياسية كقوة إقليمية عظمى، قد أتت على النفوذ السعودي، وكان الأجدر بها مشاركتها بدلاً من إنهاء نفوذها عبر المنافسة على المواقع. ما أغضب السعودية على دمشق في مرحلة ما بعد سقوط العراق تحت الإحتلال، أنها تنتمي إلى حلف استراتيجي يحقق مكاسب مستمرة، فيما حلف السعودية المتكبي على الولايات المتحدة يخسر مواقعه الواحد بعد الآخر.

## كيف تُسقط الأسد؟!

١/ إخراج القوات السورية من لبنان: حين تم اغتيال رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥، وجدت السعودية الفرصة لضرب الحلف الممانع، ووجهت الاتهام - كما أميركا والغرب وإسرائيل - إلى سوريا. وحين زار الرئيس الأسد الإبن



حزب الله انتصر؛ كما استمرّ التآمر على المقاومة، ما أنتج ٧ أيار ٢٠٠٧، ودعا سعود الفيصل حينها الى تدخل عسكري أوروبي أميركي (قوات الناتو) لاحتياح لبنان، وهذا العرض وثّقته ويكيليكس ولا يحتاج الى تعليقات كثيرة، وقد نشرت الحجاز تفاصيل تلك الوثيقة.

وهكذا، وبدل أن تضعف سوريا، أو حزب الله، أو جناح الممانعة، ازدادوا منعة وانتصاراً، وخشيت السعودية على ما تبقى لها من نفوذ في لبنان، وجرى تكتيل تحالف ١٤ آذار واستخدامه كخنجر مسموم للتهجم على سوريا اعلامياً وسياسياً بل ودعم المعارضة السورية بشكل علني، لكن الخشية كانت في وصول قوى الممانعة الى الحكم عبر الانتخابات عام ٢٠١٠. وهنا قدمت السعودية ما يصل الى مليار ونصف المليار من الدولارات لتحقيق نصر غير مؤزّر للحريري وجماعته، لكن هذا الانتصار انتكس بصورة كبيرة، وضاعت أموال السعودية وذلك عام ٢٠١١ حين أطيح بالحريري بطريقة سلمية وديمقراطية، ولازال الى اليوم يعيش بين باريس والرياض، ربما خجلاً من عودته الفاشلة الى بيروت، وكأنه أصبح معارضاً في الخارج!! على أمل أن يسقط الأسد، ثم تسقط المعارضة في لبنان، فيعود مطوّقاً بأكاليل الغار، رئيساً للوزراء مجدداً، كما يحلم.

### ٣/ الثورات العربية:

تصور النظام في دمشق بأن مواقفه السياسية الوطنية على صعيد القضايا العربية يمكن أن يشترعن ويغطي على سياسة الإستبداد المحلي التي ينتهجها. وقد عبر الأسد ما يفيد بأنه في مأمن من الثورات في خطاب علني بعد سقوط حسني مبارك، ولكنه كان مخطئاً. والسعودية التي كانت خائفة من انتقال العدوى الثورية اليها، وجدت

كما الغرب في تلك الثورات غير المحببة والمؤذية لها فرصة للإطاحة بالخصوم السياسيين، إن في سوريا أو في العراق أو حتى في ايران والسودان وربما الجزائر أيضاً.

لا نحتاج الى كثير من الكلام حول دور السعودية في الأحداث السورية، فرغم أنها تتمتع بنظام لا يقلّ استبداداً عن النظام السوري، إلا أنها لم تدافع عن الثورات إلا في بلدين، وسعت الى توفير الغطاء السياسي والإعلامي والمالي للإطاحة بنظاميهما وهما ليبيا وسوريا، بديهي أن السعودية لم تكن مع الثورة التونسية ولا المصرية ولا اليمنية ولا البحرينية حيث ارسلت قواتها الى هذه الأخيرة للقضاء على الثورة ولازالت تدعم هذا الاتجاه. السعودية ليست بلداً يمكن ان يتعايش مع الثورات، ولا يريد أن يرى نفسه مطوقاً بها، خاصة ان كانت ثورات تدعو الى الحريات والديمقراطية.

كلا البلدين اللذين تدعم السعودية فيهما الثورة بصورة واضحة، غير مرضي عنهما من الغرب واسرائيل، وكلاهما ليسا ضمن حلف الاعتدال/الأميركي، والهدف من اسقاطهما ليس الديمقراطية والحرية للشعوب، بقدر ما هي معركة بين معسكرين تستخدم فيهما كل الأسلحة المشروعة وغير المشروعة.

سوريا من جانبها اتهمت السعودية مراراً بإثارة الفتن الطائفية في أراضيها عبر مشايخ يحرضون في قنوات سعودية ويقومون في السعودية. كما اتهمت سوريا السعودية بتمويل الجماعات السلفية وتسليحها، ولنا أن نعجب من حقيقة أن القاعدة أو بقاياها التي قاتلت في العراق هي نفسها التي تقاتل الآن نظام دمشق، وإن القاعدة التي قاتلت في أماكن عديدة هي نفسها

التي تقاتل في ليبيا جنباً الى جنب حلف الناتو! فهل هذه صدفة أم ماذا؟

تريد السعودية في المحصلة النهائية التخلص من نظام دمشق، ولكنها لا تريد نظاماً ديمقراطياً بديلاً، بل تريد نظاماً مطوعاً لها تكافح به العراق وحزب الله في لبنان ومن ثمّ التمدد الى الشرق حيث إيران، هذه هي اللعبة الإقليمية الكبرى. لعل السعوديين يحملون باستعادة مجدهم ونفوذهم الضائع عبر كسر نظام دمشق المستبد غير الموالي، من أجل بديل مستبد موال!

لكن كيف يكون ذلك؟

إن الثورة المسلحة لا يمكن أن تنجح في بلد مثل سوريا، وهي غير ممكنة أساساً، ولا نظنها ستنجح لو قامت في بلد مثل اليمن أو البحرين. بإمكان هذه الجماعات السلفية المسلحة الممولة من دول الخليج خاصة السعودية، والتي تنتقل من مدينة الى أخرى، إزعاج النظام السوري، والطعن في شرعيته، ولكنها لا تستطيع أن تقضي عليه، فموازين القوى ليست في صالح القوى المسلحة السلفية، وقد أثبتت بأنها مخيفة للنظام في دمشق كما لدعاة الديمقراطية والمدنيين السوريين أنفسهم نظير ما قامت به من شناعات لا تقلّ عن شناعة النظام السوري نفسه.

ما هي البدائل الأخرى إذن؟

هل هي حملة عسكرية للناتو على غرار ما جرى في ليبيا، هذا أمر غير ممكن، بل يستحيل وقوعها في المدى المنظور. ولكن السعودية لا ترى شيئاً مستحيلاً، وتعتقد أن المال وحده يمكن أن يحل العقد. لقد تبرعت بـ ١٥ مليار دولار للناتو إن هو قرر توجيه ضربات عسكرية الى دمشق. لكن الغرب ليس في وارد خوض حرب أخرى، ولا يمكن أن تنال حملة عسكرية تعاطفاً شعبياً من السوريين انفسهم، وأمامهم التجربة

الليبية التي هي أبعد ما تكون عن تجربة ديمقراطية، ولا نتائجها في حال سقط نظام القذافي، المستبد هو الآخر، تبشّر بخير عميم!

العملية العسكرية غير ممكنة، لأن الغرب سبق وله ان تورط في العراق وأفغانستان، فجاءت النتائج في غير صالحه. وتجربة ليبيا ليست نموذجية يمكن تعميمها، ولا يمكن التنبؤ بنتائجها حتى الآن. فضلاً عن أن لدى الغرب أولويات أخرى، وفي مقدمتها الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تهدد النظام الرأسمالي برمته.

ثم إن التدخل العسكري المباشر لإسقاط النظام في سوريا، سيفتح حرباً إقليمية، من المرجح أن يكون الغرب خاسراً فيها.

هل يتدخل الجيش التركي لحسم الأمر؟ هذا أمر غير وارد أيضاً، لأن تركيا نفسها تعاني من انشقاقات مجتمعية، وإن النخبة في ذلك البلد خاصة العسكرية هي علوية الإنتماء طائفيّاً، فقد تفجر التدخلات العسكرية التركية انشقاقات حادة في الجسد التركي حيث يوجد ما لا يقل عن ٢٥ مليون علوي في تركيا. ثم إن تدخل تركيا العسكري يفتح المجال لتدخل إيران والعراق أيضاً، ولا يعلم كيف تسير الأمور، إن تحولت المعركة الى فتنة طائفية على صعيد المنطقة بأكملها. إنها تفجّر من المشاكل أكثر مما تحل، بعكس ما تعتقده السعودية.

المتوافر حتى الآن هو الضغوط السياسية، واستثمار كل أمر في هذا الاتجاه ابتداء من قضية اللاجئين التي اريد لها التوسع فحسم الجيش السوري الأمر وأغلق الحدود مع تركيا؛ وانتهاءً بقرارات مجلس الأمن، مروراً بالمعويات الاقتصادية التي يجمع الخبراء على أنها لا تساهم إلا بشكل جزئي في المعركة

بسبب تركيبة الإقتصاد السوري نفسه. هناك تعويل كبير وتشجيع أكبر على إحداث انشقاقات في الجسد الرسمي السوري، في الجيش بالتحديد، وفي البناء السياسي الحزبي والرسمي. حتى الآن يبدو النظام السوري متماسكاً، وما يقال عن انشقاقات في الجيش السوري مجرد تضخيم إعلامي. ربما يحدث انشقاق في فترة لاحقة، وحتى في هذه الحالة فإن النظام السوري قادر على الإستمرار، ولا زال لديه قدر لا بأس به من الجماهيرية والشعبية كما أوضح ذلك حضور الجمهور في شوارع عدد من المدن السورية.

قد تنزلق سوريا الى حرب أهلية - وهو المرجح - قبل أن يسقط النظام. وهذا السيناريو وإن لم يكن حاضراً في ذهن القيادة السعودية، إلا أنه حاضر في مراكز البحث ولدى صناع القرار في الغرب. وفي هذه الحالة لا يمكن القول بأن السعودية كسبت شيئاً كثيراً، ولعل بوادر حدوث انشقاق في الجيش السوري يشجّع النظام على شنّ حرب مع إسرائيل تكون وسيلة لاستجماع القوة الداخلية، خاصة وأن إسرائيل نفسها ليست مهيأة لحرب، وليس لديها - كما ثبت في حرب تموز ٢٠٠٦ - أدوات الانتصار.

المخرج الوحيد المتاح في القضية السورية هو الإصلاحات التدريجية، وهو أمر قبل به النظام، ولكن لم يقبل به السعوديون والأميريكيون والغربيون وحتى الإسرائيليون. فالمطلوب رأس النظام، حتى تتغير المعادلات السياسية في الشرق الأوسط، وحتى يأتي نظام بديل يكون أكثر تهاوناً في القضايا العربية ويقبل بأنصاف الحلول بالنسبة للجولان، ويضيق الخناق على الممانعة التي تحكم الآن في لبنان.

لكن هذا الحل بدا وأن هناك من بدأ يفكر فيه أو يحبّذه في الغرب، وليس

في السعودية، وربما يكون العزّاب التركي هو البوابة. هناك ضغط سياسي وإعلامي على النظام السوري، لتحقيق الحد الأعلى من التنازل في السياسات، وليس في الحريات بالضرورة، ولعل زيارة وزير الخارجية التركي داوود أوغلو هذا الشهر (أغسطس) كانت لاستجلاء امكانية الإصلاحات، وإشراك المعارضة في الحكم وفق أسس جديدة، وهذا ما وافقت عليه القيادة السورية. لكن هل توافق السعودية على مثل هذه الحلول؟

لا.

لا تزال السعودية تدفع باتجاه إسقاط النظام، وهي على استعداد لدفع أثمان ذلك، مالا وليس دماً. فالدم الذي سيفسح هو سوري بالدرجة الأساس، وربما يسفح بعض أو كثير من الدم من الأوروبيين في حال تدخلوا عسكرياً، رغم أن ظروفهم الاقتصادية الصعبة لا تساعد على ذلك.

السعودية - واستنساخاً لتجربتها مع ليبيا - تحاول توفير مظلة سياسية عبر دول مجلس التعاون ومن ثم الجامعة العربية لينتقل الأمر الى مجلس الأمن ليؤيد التدخل الغربي العسكري كما حدث في ليبيا (من حماية المدنيين الى المشاركة الفعلية في المعارك). وفي هذا الإطار تأتي تصريحات الملك عبدالله وسحب السفراء الخليجين. وما كان هؤلاء ليقوموا بما قاموا به إلا بالتنسيق مع الولايات المتحدة التي شكرتهم علناً على ما قاموا به. المراد بإصـال الضغوط السياسية الى حدودها القصوى تمهيداً للعمل العسكري، أو تمهيداً لقطف التنازلات من النظام السوري على الصعيد السياسي الخارجي والمحلي.

لننتظر ونر ما هي الخطوة التالية التي ستقوم بها السعودية الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان!!

حلبة المحاور:

## السعودية تشارك في (الثورة) السورية!

محمد شمس



سلفيون يقتلون مؤيدي النظام؛  
خراسة لا تقل عن خراسة النظام

وبالتالي القضاء على معسكر الممانعة في المنطقة. وبعد سقوط الحريري في لبنان ونجاح المعارضة السابقة بتشكيل حكومة جديدة مع التحالف أقطاب من الموالاة السابقة، شعرت السعودية بأنها خسرت لبنان، وأن ضمان نفوذها المستقبلي في الأخير يقوم على إنهاء النظام السوري إلى الأبد.

**ثانياً:** نقل عن سعد الحريري لمسؤول عربي كلام منسوب إلى الملك عبد الله جاء فيه أن سيطرة بشار الأسد على عاصمة الأمويين وسيطرة نوري المالكي على عاصمة العباسيين غير مقبول، ولابد من نزع إحداهما. بالرغم من أن آل سعود لاشأن لهم بالدين ولا بقضايا الإيمان أو التاريخ، فهم، إلا في حالات محدودة، منغمسون في المجون والغسار الاخلاقي حتى النخاع. ولكن في المقابل، لديهم نزعة طائفية شديدة الضراوة، مع التذكير بأن الطائفية لا صلة لها بالدين، وأنها توجه السياسات الخارجية السعودية.

ما قيل عن علاقات مع آل الأسد منذ خمس وثلاثين عاماً، لم تمنع من اندلاع حملة أيديولوجية وإعلامية ضد ما تطلق عليه الأدبيات الوهابية (النظام التصوري) في سورية، دون أن يصدر قرار بمنع القتل من النظام السوري أو القرح في الطائفة التي ينتمي اليه الرئيس السوري. كتب ونشريات ومجلات ومحاضرات عامة مليئة بعبارات الكراهية ضد العلويين في سورية، وآخرها بيان رئيس مجلس القضاء الأعلى السابق وعضو هيئة كبار العلماء الحالي الشيخ صالح الحيدان الذي صدر قبل ثلاثة شهور وأباح فيه بناء على فتوى قديمة بقتل الثلث من أجل أن ينعم للثلاث. وقد استعمل الحيدان عبارات القذح والذم ضد النظام السوري ورئيسه،

الجدل حول حقيقة التدخل السعودي في الأزمة السورية حسمه بيان الملك عبد الله في ٨ آب (أغسطس) الجاري. هذا الجدل بقي قائماً في الشارع السوري إلى ما قبل صدور البيان. حيث لم تكن هلامج سعودية بارزة لهذا التدخل، رغم أن لدى القيادتين السياسية والعسكرية في سورية ما يكفي من الأدلة على تورط السعودية في التحريض على أعمال العنف خصوصاً في المدن التي رفعت فيها شعارات ذات طليعة طائفية مثل حمص وحماة ودير الزور. شحنات الأسلحة المهيّزة من لبنان إلى داخل الحدود السورية حملت بصمات سعودية، إذ لا يمكن لتجار المستقبل بزعميه الشاب سعد الحريري أن يقدم على قرار بهذه الخطوة دون الحصول على إذن سعودي...

أليس كذلك؟

بيان الملك عبد الله ليس مجرد تعليق على الأحداث، ولا هو أيضاً مجرد موقف سياسي عابر، وإنما هو أمر عمليات أولاً في الداخل لإطلاق حملة إعلامية واسعة النطاق ضد النظام السوري، بما تشمل من حملات تحريض على مواصلة الاحتجاجات وربما تغذيتها بالشعارات الطائفية، وثانياً تعبير علني عن استجابة لمبادرة ذات طابع دولي أو بالأحرى أميركي تقوم على تنسيق الجهود بين الحلفاء لتكثيف الضغوط على سورية وإسقاط النظام فيها. وهذا التنسيق يبدأ بين تركيا والأردن والسعودية ويحظى بدعم أميركي وأوروبي...

### دلالات البيان

لم يعتد آل سعود التعليق على الحوادث خارج حدود بلادهم إلا بالقدر الأدنى الذي يرفع العتب، ولا يسجل موقفاً، وقد اشتهر عن الملوك السعوديين تمسكهم بـ (الشرعية) المتمثلة بالحكم القائم. فقد عارض آل سعود الثورة الإيرانية وأكد ولي العهد آنذاك فهم على الشرعية المتمثلة في الشاهنشاه محمد رضا بهلوي. وقريباً، وقف الملك عبد الله ضد إطاحة الرئيس المصري حسني مبارك، وعارض موقف الإدارة الأميركية، فضلاً عن استقباله زين العابدين بن علي ودفاعه عنه، ورفضه تسليمه إلى القضاء التونسي. في اليمن، هناك شعار بات ثابتاً في الثورة الشعبية برفض التدخل السعودي الأميركي في الشأن اليمني. وفي البحرين، تدخل عسكري سافر عبر قوات درع الجزيرة.

فلماذا سورية؟

لأسباب عديدة تتدخل السعودية في الشأن السوري: أولاً: تمثل سورية الحلقة المفصلية في محور الممانعة الممتد من إيران إلى لبنان، وأن سقوط النظام السوري يعني قطع خطوط الإمداد عن المقاومة في لبنان، وتقويض التفوذ الإيراني.

بيان الملك عبد الله الذي يتورط حرسه الوطني في قمع الحركة الديمقراطية في البحرين، ليس معنياً بمطالبة القيادة السورية بتفعيل الوعود الاصلاحية، بل هي لعبة المحاور التي تستحقه على الإنتماس في الشأن السوري لمواجهة معسكر المقاومة الممثل في إيران وحزب الله وحماس...

الملك عبد الله الذي يتورط حرسه الوطني في قمع الحركة الديمقراطية في البحرين، ليس معنياً بمطالبة القيادة السورية بتفعيل الوعود الاصلاحية، بل هي لعبة المحاور التي تستحقه على الإنتماس في الشأن السوري لمواجهة معسكر المقاومة الممثل في إيران وحزب الله وحماس... لم يكن مصادفة أن يأتي بيان الملك عبد الله عشية زيارة داود أوغلو إلى دمشق لنقل رسالة أميركية حازمة، وقرار السعودية والبحرين والكويت باستدعاء سفرائها للشارع فيما أكد نبيل العربي أمين الجامعة العربية، قلق الأخيرة من الوضع في سورية، رغم أنه عارض الخيار العسكري وفضل خيار (الإقناع) و(الحوار). وفي الوقت نفسه، عقدت اجتماعات متوالية في أنقرة وعمان بين سفراء أميركيين ومسؤولين أتراك وعرب من أجل زيادة الضغوط على سورية لإرغامها على فك الارتباط بإيران وحزب الله كشرط لوقف الاحتجاجات.



بما لو قيل في رئيس آخر لربما ناله من التفرع واللقاب الشديد.

الحملة الطائفية ضد سورية ليس كنظام سياسي وإنما كاتنامة ديني قديمة، وتزداد تصعيداً في هذه الفترة، حتى أن الشعارات التي انطلقت في بعض المدن السورية وتحمل على إيران وحزب الله وقائداته لا يمكن وضعها في سياق احتجاجات سلمية وديمقراطية أو حتى سورية وطنية، وإنما هي شعارات مستعارة من الأدبيات الوهابية.

**الثالث:** أن المشروع الأميركي - الإسرائيلي الحالي يقوم على مخطط تغيير النظام أو إضعافه إلى الحد الذي يمكن إرغامه على فك الارتباط بإيران وحزب الله.

رد الفعل السوري إزاء الموقف السعودي جاء فوراً ولكن ليس على سبيل المصادمة مع النظام السعودي. فقد رأت صحيفة (الوطن) السورية أن كلمة الملك عبد الله (بدت كأنها أقرب إلى رسالة تهديد أميركية منها إلى رسالة أخوية تجاهل فيها الملك عبد الله حقيقة الأحداث والبراهين التي تثبت أن أشقاءه في سوريا يتعرضون لمؤامرة تتجاوز حدود الخطابات). وأضافت الصحيفة أن (كلمة عبد الله لم تتضمن أية إشارة إلى المجموعات الإرهابية المتطرفة التي سعت إلى تمزيق وحدة سوريا العربية والإسلامية، وتجاهلت أية إشارة إلى الجهات التي تقوم بتمويل وتسليح هؤلاء الإرهابيين). وقالت عن المجموعات الإرهابية إنه (ثبت أن بعضهم يتلقى

## بيان الملك ليس مجرد

## تعليق على واقعة وإنما هو أمر

## عمليات أولاً بإطلاق حملة

## تخريص ضد سورية واستجابة

## لمخطط أميركي ثانياً

تعليماته من شيوخ فتنة تؤويهم بلاد الملك، في وقت تحتاج فيه المملكة إلى تطبيق إصلاحات جذرية في بنيتها السياسية والاجتماعية قبل التوجه بالنصح إلى الآخرين، كما تجاهلت الإجراءات الإصلاحية التي أطلقها الرئيس بشار الأسد بما فيها إصدار قانون الأحزاب والانتخابات).

مصدر سوري شبه رسمي اكتفى بوضع المصير السعودي، إن وجد، خصوصاً في هذه الأيام التي يلعب فيها آل سعود بكل الأوراق المحلولة دون نفاذ الوقت والجهد من أجل صون الصرح. المصدر السوري علق على بيان الملك عبد الله بالقول بأنه مبني على معلومات مخلوطة، وربما هناك من أراد تويريف الملك في مواقف غير مسؤولة اعتقاداً منه بأن

الوضع في سورية على حافة الإنهيار، كما تصوّر الأتراك ذات يوم واضطرم ذلك إلى الفراج، ولكن بعد قوات الأوان حتى قيل بأن استقالة الجنرالات في القوات المسلحة التركية البرية والجوية والبحرية كانت في جانب منها رد فعل على سياسة أردوغان غير المتوازنة إزاء الوضع في سورية.

لقد أوصل الجنرالات الأتراك رسالة واضحة إلى نظرائهم السوريين بأنهم على غير وفاق مع سياسة أردوغان إزاء سورية، وأنهم على علم بأن لدى الأخيرة أوراق لم تستخدمها في الأزمة الطارئة في العلاقة بين أنقرة ودمشق، ومن بينها ورقة (بي كيه كيه) الكردي الذي يقوده عبد الله أوجلان. وفق المصدر السوري، أن الملك عبد الله قد يكون خضع تحت تأثير مصادر أميركية وربما معارضة سورية غير وازنة، مثل تلك التي يقودها الشيخ عدنان عرعوع أو تنظيمات سلفية وهابية على صلة بالقاعدة.

في البيان الذي جرى توزيعه بصورة واسعة عبر وكالة الأنباء السعودية تجاوز الملك عبد الله وعلى غير العادة السعودية في التعامل مع تطورات سياسية من هذا القبيل، الواقع السوري الحالي، ووجه بيانه إلى جهة غير محددة (أشقائنا في سوريا)، في ما يعتبر خروجاً عن الأعراف الدبلوماسية في التخاطب بين قادة الدول، فيما يشبه عدم اعتراف بشرعية القيادة السورية الحالية، أو التأسيس لخصومة معها. ثم إن انتقال البيان إلى ظاهرة العنف في سورية باعتبارها منتجا رسمياً، حيث لأول مرة، ويخالف كل الثورات العربية قاطبة، يسبح على ضحايا العنف دون تمييز بين الأبرياء أي السلميين والمسلحين بـ (الشهداء) يعبر عن أكثر من موقف سياسي بل إلترزام قضية يرى نفسه معنياً بها بصورة مباشرة، وليس الحال عليه بالنسبة لثورات تونس ومصر واليمن وليبيا فضلاً عن البحرين التي تشارك فيها قوات درع الجزيرة بقيادة السعودية في قمع الإنتفاضة الشعبية السلمية ولم يصدر عن آل سعود ما يقيد باستنكار سقوط (الشهداء)، مع أن ذلك أيضاً يفترض أن يكون (ليس من الدين ولا من القيم والأخلاق) تماماً كما أن (إرافة دماء الأبرياء لأي سبب ومبررات كانت، لن تجد لها مدخلاً مطمئناً، يستطعم فيه العرب، والمسلمون، والعالم أجمع أن يروا من خلالها بارقة أمل).

كل ما قيل في بيان الملك عبد الله حول سورية هو أولى بأن يقال عن البحرين، لأن ما يجري هناك بالغ الوضوح ولا ليس فيه، فالحركة الشعبية الاحتجاجية ذات طبيعة سلمية بالكامل ولم يدخل السلاح مطلقاً في تلك الحركة، بل لحظنا أن ممارسات النظام الخليفي ويدعم من قوات خارجة ممثلة في درع الجزيرة جاءت في الأصل لقمع الحركة الديمقراطية الشعبية، أما الحال في سورية فقد بات معروفاً أن طلاب الحرية ينوون بأنفسهم عن حملة السلاح والجماعات التخريبية، ويرفضون

التدخل الخارجي تحت أي ذريعة.

مشكلة بيان الملك عبد الله أنه ذو طبيعة إشكالية، من جهة كونه ينطوي على ارتدادات وتناقضات، فكل كلمة فيه يمكن أن ينطبق إما على السعودية نفسها أو على دولة حليفة لها، فدعوة الملك القيادة السورية لتفعيل (إصلاحات شاملة وسريعة) هو الأولى به وحكومته، خصوصاً وأن دعوات المطالبة بالإصلاح لم تتوقف منذ يناير ٢٠١١ حتى اليوم، فضلاً عن العقود الماضية وخصوصاً منذ عهد الملك سعود في العام ١٩٦٢ وحتى عهد الملك فهد الذي استجاب بطريقة مشرّعة لمطالب القوى

## الملك الذي تتورط قواته

## في قمع الحركة الديمقراطية

## في البحرين، ليس معنياً

## بتفعيل الوعود الإصلاحية

## في سورية، بل هي لعبة المحاور

السياسية والاجتماعية بالإصلاحات الجوهرية. ما يزيد الطين بلة، أن دعوة الملك للقيادة السورية بتفعيل الإصلاحات جاءت بعد خيبة أمل واسعة النطاق أصيبت بها القوى السياسية والاجتماعية في المملكة في ١٧ آذار (مارس) الماضي حيث كان الجميع يأمل في الانتقال نحو تحول ديمقراطي بإقرار مبدأ الانتخاب لاختيار أعضاء مجلسي الشورى والوزراء.

ما بلغت في بيان الملك مطالبته القيادة السورية بتفعيل (إصلاحات لا تغلقها الوعود، بل يحققها الواقع ليستشعرها المواطنون في سوريا في حياتهم. كرامة وعزة وكبرياء). ولعل هذه الفقرة التصحيحية من الأجر أن تأخذ بها القيادة السعودية التي من على وعدها بالإصلاحات الحقيقية التي يستشعرها المواطنون أكثر من ستة عقود، فاملطماحاً بالدستور أنتجت نظاماً أساسياً يثير السخرية، حيث أنه يشرعن السلطة المطلقة للملك، فيما يحرم الشعب من أي دور في عملية صنع القرار السياسي، ويمنح الملك سلطة تعيين أعضاء مجلسي الشورى والمناطق. فيما يبدو أن السعودية دخلت كطرف مباشر بعد أن ثبت تورطها في البحرين واليمن وليبيا وهي متهمه بقيادة الثورة المضادة في كل من تونس ومصر، وإن كثرة الخصوم سيجعلها في وضع لا تحسد عليه، حتى لو تحققت بعض أهداف السعودية بسقوط بعض العروش فإن مصيرها لن يكون مضموناً، لأن الحائقين على آل سعود وضلوهم المبشرين في شؤون الآخرين لن يذهب في لحظة ما دونها حساب.

## آل سعود وآل ثاني

## حلف بنكهة المؤامرة

محمد الأنصاري



معركة الإعلام بين السعودية وقطر: العربية العربية مقابل الجزيرة

بل إنها تزيد في توترها. ولطالما استضافت القناة القطرية شخصيات معارضة أو خلافة من المملكة في برامجها ما تركت تأثيرات واضحة على الأوضاع السياسية السعودية.

كان تركيز القناة على الموضوع الفلسطيني والحريات العامة وحقوق الإنسان وثقافة الممانعة، والاحتجاج السياسي منها تمیزاً فريداً تكاد الأنظمة العربية مجتمعة تحسد القطريين عليه. ولذلك أمكن القول بأن (الجزيرة) كانت أداة سحرية في السياسة الخارجية القطرية، ما دفع السعودية إلى التفكير جدياً في تصنيع سلاح مضاد ومكافئ لـ (الجزيرة)، فكانت قناة (العربية).

في الوضع الإقليمي، كان التباين واضحاً بين الرياض والدوحة. يكثفي المقرَّبون من السعودية بذكر مثال مقاطعة الملك عبد الله بن عبد العزيز للغة العربية في الدوحة عام ٢٠٠٠، ويرجعونها إلى فتح مكتب التمثيل التجاري لإسرائيل، ولكن تبين بعد سنتين أن ثمة أسباباً أخرى دفعت السعودية إلى موقف راديكالي من هذا القبول، وظهر أن الرياض سحبت سفيرها من الدوحة، كرد فعل على واستياء من الانتقادات العنيفة والشديدة للعائلة المالكة في برنامج (الإتجاه المعاكس) الحوارية على قناة (الجزيرة) الفضائية.

لم تهدأ جبهة الرياض - الدوحة طيلة العقد الماضي، فقد دخلت قطر في كل الموضوعات الإقليمية والدولية التي كان للسعودية فيها حضور سياسي، وحتى التوتر القطري المصري كان له نكهة سعودية، فقد اختارت القيادة القطرية المناوئة الإعلامية مع النظام المصري في المعركة مع الغريم السعودي.

من حظ القطريين الشلل الذي أصاب الدبلوماسية السعودية في الفترة ما بين ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٤، نتيجة أولاً لتداعيات حوادث الحادي عشر من

تطور خلاف حدودي في مركز الخفوس القطري إلى اشتباك مسلح سقط فيه قتيلان وعدد من الجرحى وتم تدمير المركز، حيث نجر الحادث غضباً قوطياً غير مسبوق ما لبث أن أخذ شكل طموحاً متفجراً بمضمون انتقامي، وبدأت العلاقات بين السعودية وقطر مرحلة قطيعة وتوتر وتنافس لدود.

كل المحاولات لتحسين العلاقات بين الرياض والدوحة منذ ذلك وحتى وقت قريب باءت الفشل، ليس لأن الأجواء لم تكن مواتية لمثل هذا المسعى، ولكن أيضاً لأن المكاسب التي حققها القطريون نتيجة استقلالهم عن الشقيقة الكبرى كانت كفيلاً بتأجيل أي حديث عن تقريب وجهات النظر أو حتى الدخول في صلح. تدخل أكثر من طرف خليجي لتسوية الخلاف السعودي القطري ولم يسفر عن شيء مثمر. وبعد حادثة مركز الخفوس تشكلت لجنة مشتركة

## المخططات المتبادلة بين الرياض

والدوحة أكبر من أن تحصي،

والسعودية تجرّعت مرارة

(ضربات الخط) القطرية في

الملفات العربية والدولية

لحل النزاع الحدودي. إلا أنها لم تحرز أي تقدم يذكر، وبقيت المشاكل عالقة بين البلدين، وكانت الدوحة تعتبر محاولة الانقلاب السعودية سبباً كافياً لإحجام القطريين عن "تطبيع" العلاقات مع السعودية.

و جاء بث قناة (الجزيرة) في منتصف التسعينيات كخطوة إستراتيجية بالنسبة للسعودية، فالبرغم من أن الأمراء والمسؤولين السعوديين يداومون على متابعة برامج الجزيرة بما في ذلك نشرات الأخبار والبرامج المثيرة فيها مثل (الإتجاه المعاكس)، إلا أن الشكوى الدائمة التي يمزرها الأمراء السعوديون إلى القطريين سواء عن طريق وسطاء خليجيين أو عرب أو حتى أوروبيين وأميركيين بأن الدور الذي تلعبه قناة (الجزيرة) يحول دون تحسن العلاقات بين البلدين،

لم تكن العلاقة بين الرياض والدوحة مريحة لأي منهما، فالأولى تنصرف باعتبارها الشقيقة الكبرى التي تحب أن تأمر وتقطع، والثانية تنصرف بحسب طموحاتها المجنونة التي تتجاوز مساحتها وحتى إمكانيات قادتها الذهنية والمعرفية، الأمر الذي يجعل التصادم قانوناً في العلاقة السعودية - القطرية..

غالباً ما يكون الخطر المشترك المصوب نحو المصير العامل، ربما الوحيد، الذي يذيب الفلج سريعاً بين مشيختي الخليج. منذ حرب الخليج الثانية، وتحديداً بعد الإنتهاء من عملية تحرير الكويت من احتلال قوات صدام حسين في فبراير ١٩٩١، دخلت كل دول الخليج تقريبا في اتفاقيات أمنية أو ما يعرف باتفاقيات دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، بعد أن أُنشئت مجلس التعاون الخليجي وقوات درع الجزيرة عجزاً بل شللاً كاملاً إزاء تهديدات نظام صدام حسين، ما منع قطر، إلى جانب الإمارات والكويت دغ عنك عمان التي حافظت على مسافة احترازية في علاقتها بالرياض، قرصة التحليل بصورة مستقلة عن خط السير السعودي. منذ ذلك، بدأت تسلك قطر درب التحرر من عقدة (الشقيقة الكبرى)، وراحت تمارس سياسة أكبر من حجمها الجغرافي والسكاني، ما أثار حفيظة آل سعود الذين بدأوا يشعرون بأن نفوذهم في مجلس التعاون الخليجي يتلاشى تدريجاً، بل قد يتحول المجلس إلى مجرد هيكل خاوي.

ما كان يدور في السر من مخططات ومخططات مضادة بين الرياض والدوحة أكبر من أن يحصى، وأن السرارة التي تجرّعتها السعودية من (ضربات الخط) القطرية في الأوضاع العربية جعلها تنغم على الدوحة إلى حد أنها باتت تغف إلى جانب السنامة في خلافها الحدودي مع الدوحة، وبلغت ردود فعل السعودية على الصروح القطري من عبايتها أن خطّطت لتنفيذ انقلاب عسكري ضد الأمير الحالي الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، ولكن اكتشفت المحاولة أدى إلى تدابير انتقامية من بينها اعتقال المشتريات من العسكريين وقادة قبيلتين وبعض أعضاء القبيلة الحاكمة، إلى جانب ذلك طرد الآلاف من قبيلة آل مرة إلى السعودية ومصادرة ممتلكاتهم ونزع الجنسية منهم..

كانت الخلافات والمخططات المتبادلة تدور وراء الكواليس، ولكن التوترات بين الدولتين النقطيتين أخذت شكلاً خطيراً وتصعيدياً في ١٩٩٢، حيث

سبتمبر، وتالياً موجة العنف التي ضربت مناطق عدة من المملكة، وضعف الدواخل النفطية التي غالباً ما تشكل العامل الرئيسي في السياسة الخارجية السعودية، وكلها عوامل منحت الجانب القطري فرصاً للتفوذ السياسي والاقتصادي.

بعد منتصف ٢٠٠٤، بدأت السعودية بالتعافي أمنياً ومالياً، وشرعت في سياسة خارجية تدريجية. تصريح وزير الخارجية السوري آنذاك فاروق الشرع، الذي وصف السياسة الخارجية السعودية بأنها مصابة بالشلل شكل حافزاً مضمراً لدى الأمير سعود الفيصل كيما يبدأ بنشاط دبلوماسي متور.

التوترات الدبلوماسية السعودية والقطرية طيلة العقد الماضي عكست نفسها في الخلافات الحدودية وفي العلاقات البينية داخل دول مجلس التعاون الخليجي وفي المشاريع الثنائية على مستوى المشيخات الخليجية، حتى أن السعودية عارضت مشروعاً في العام ٢٠٠٥ لتشييد جسر بين قطر والامارات، بحجة أن الجسر يمر فوق المياه الإقليمية للسعودية، والسبب في حقيقة الأمر أن مشروع خط الأنابيب القطري الإماراتي يؤول إلى تعطيل البعد الاستراتيجي للمنطقة الحدودية الفاصلة بين قطر والامارات، ويصرها من ورقة يمكن استغلالها في كل خلاف مع كل من الامارات وقطر، أي أن القضية مرتبطة بنحدر من ضغوطات سعودية مستقطلة. الجانب السعودي بحث برسانل اعراض على كل من الشركتين المنفذتين للمشروع وفي نفس الوقت الشريكين الأصغر فيه، وهما توتال الفرنسية وأوكسيدنتال الأميركية.

وفي يوليو ٢٠٠٦، أعلن وزير الطاقة القطري عبدالله بن حمد العطية عن تراجع احتمالات بناء خط الأنابيب بين قطر والكويت بكلفة مليارات الدولارات وذلك لتزويد الكويت بالغاز القطري، والسبب كما أعلن حينذاك عدم موافقة السعودية على مرور الخط عبر مياهاها الإقليمية. الغرب أن السعوديين كانوا قد وافقوا على المشروع عام ٢٠٠٣، ثم عاودوا وعارضوا في ٢٠٠٦.

## الدوحة ودمشق..

### تحالف اليوم الأبيض

علاقة قطر وسورية في جزء منها رد فعل على النزعة الاستخوانية السعودية، وقد وهبت القيادة السورية خلال سنوات التوتر بين الدوحة والرياض ما لم تحلم به القيادة القطرية، حيث فتحت دمشق أبوابها أمام الشيخ خليفة للاستثمار في مشاريع هائلة، وأخذت العلاقة بين الشيخ خليفة والرئيس السوري بشار الأسد بعداً عائلياً، وكانت زوجة الأمير موزة أثيرة لدى أسماء الأسد، زوجة الرئيس السوري إلى درجة أنها خصصت لها قصراً بالقرب من قصرها وتعبيد طريق خاص إليه (هو نفس الطريق الذي وضع عليه حاجز عسكري لمنع وصول المحتجين إليه من مؤيدي النظام بعد انقلاب الجانب القطري على الجانب السوري عقب اندلاع الاحتجاجات في

### المدن السورية).

لقد لعب المحور السوري القطري دوراً رئيسياً في ملفات المنطقة (لبنان، فلسطين، الأمن الإقليمي..)، وتحولت قطر إلى جانب سورية وإيران وحزب الله وحماس خصوصاً في نظر الكيان الاسرائيلي، بسبب مواقف القيادة القطرية الداعمة لقضايا الممانعة في مقابل معسكر الاعتدال الذي تمثله السعودية ومصر والاردن والكيان الاسرائيلي.

منحت دمشق القيادة القطرية فرصة تحقيق مطامح سياسية في ملفات ساخنة كانت فيها السعودية المنافس الأكبر، ما تسبب في إخراج الأخيرة من أكثر من جولة حاسمة، سواء في لبنان (زيارة أمير قطر الضاحية بعد الحرب ٢٠٠٦، ومشاريع إعادة الاعمار في الجنوب، واتفاق الدوحة ٢٠٠٨)، أو حتى الوساطة القطرية التركية في (٢٠١٠) التي تمت عبر دمشق.

رسوخ التحالف القطري السوري كان يتزامن مع خطة تهدئة بدأت على مستوى رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وولي العهد السعودي الأمير سلطان في جدة في ٢٠٠٧، حيث تم الإنفاق على وقف الفرائق الاعلامي عبر قناة الجزيرة القطرية (والعربية) السعودية، ثم قيام الأمير القطري بزيارة مفاجئة إلى الرياض في سبتمبر ٢٠٠٧، وكانت بهدف تذليل العقبات أمام مشاركة الملك عبد الله في قمة مجلس التعاون الخليجي في الدوحة في ديسمبر ٢٠٠٧. فغلاً، أعطيت أوامر لإدارة قناة الجزيرة بعدم التطرق إلى

## كل محاولات تحسين العلاقات

### بين الرياض والدوحة حتى

### وقت قريب باءت الفشل، لأن

### المكاسب التي حققها القطريون

### كانت كفيلة بتأجيل المصالحة

أية مسألة سعودية من دون العودة إلى الإدارة العليا، وماليت أن اخفت الأصوات الناقدة للنظام السعودي والآراء التي تقيم بصورة نقدية السياسات السعودية الداخلية والإقليمية.

وفي آذار (مارس) ٢٠٠٨، قام الأمير سلطان بن عبد العزيز بزيارة إلى الدوحة من أجل فتح صفحة جديدة في العلاقات بين الدولتين، وفي تموز (يوليو) من العام نفسه عقدت قمة ثنائية بين الملك عبد الله والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، وتشكل مجلس مشترك برئاسة ولي العهد في البلدين يتعامل مع كل الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والاعلامية..

وبعد أن بدأ العدوان على غزة في ديسمبر ٢٠٠٨

- يناير ٢٠٠٩، بدأ التباين واضحاً بين الدوحة والرياض وسعى الجانب القطري إلى عقد قمة طارئة في الدوحة، وتشكيل موقف عربي مشترك في المحافل الدولية من أجل إرغام مجلس الأمن على الضغط على الاسرائيليين لجهة وقف العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، ولكن وقعت السعودية ضد هذا التوجه، حتى أن أمير قطر ألقى بياناً في القمة الناقصة في



انقلاب المحاور: قطر، سوريا، السعودية

الدوحة إبان العدوان على القطاع أبدي أسفه على حال العرب، وقال كلاماً في الإنقسام العربي أثار تعاطف الشعوب العربية وخصوصاً كلامه عن المحاولات التي كان يقوم بها من أجل انعقاد نصاب القمة الذي ما إن يكتمل حتى ينقرط. ولكن ذلك لم يمنع من مواصلة مسيرة تحسن العلاقات بين البلدين، ففي مايو ٢٠١٠ عفا أمير قطر، بناء على طلب من الملك عبد الله، عن عدد من السعوديين إتهمتهم الدوحة بالمشاركة في انقلاب قام به مؤيدون أمير قطر السابق الشيخ حمد آل ثاني والد الأمير الحالي، عام ١٩٩٦.

ولكن ما جرى بعد اندلاع الثورات الشعبية في العالم العربي أدى إلى خلط أوراق التحالفات في المنطقة، في عملية دراماتيكية يعاد خلالها تشكيل خارطة التحالفات، وترتيب الحلفاء والخصوم، أصبح أن (الجزيرة) دعمت الثورة في مصر فيما كانت السعودية بغيت داعمة لنظام مبارك، ولكن الجانبين القطري والسعودي كانا على تنسيق شبه كامل في الملفات الليبية واليمنية والسورية. فلأول مرة تعمل القناتان (الجزيرة) و(العربية) في جبهة واحدة وبفراصة غير معهودة ضد النظامين الليبي والسوري. رغم هناك تباين في الموقف من البحرين، وخصوصاً بعد نشر قناة الجزيرة تقريراً وثائقياً عن الثورة الضخيمة في البحرين اشتمل على إدانة واضحة للنظام الخليجي، الأمر الذي أدى إلى تأزم العلاقات بين آل خليفة وآل ثاني، وبدأت التصريحات المتبادلة تأخذ شكل الانتقادات الشخصية.

على أية حال، هناك من يرى أن ربيع العلاقة بين قطر والسعودية لن يطول بسبب تباين المصالح بينهما، وهناك من يرى أن لدى قطر مصلحة في التهدة من أجل موندبال الدوحة ٢٠٢٢، ولكن قد لا يكون ملعب الكرة مضمناً على مقاييس السياسة، فلأخيرة قوانين لعب خاصة بها، وقد تنقلب الدوحة حين لا تجد سبباً يفيهاها في حالة عناق مع الشقيقة اللودية!



## سقطت رؤية (المستقبل)

## ١٤ آذار يندب آل سعود

عبد الوهاب فقي

يتوقعها، وصفها بالديعة، خصوصاً من قبل الحلفاء وليس الخصوم.

كل ما قيل لاحقاً عن أخطار على حياة سعد الحريري هو بمثابة (إخراج لبق) لخروجه من السياسة، بل وهروبه من مواجهة المصير الحتمي، فالرجل تعرض لنكبة كبرى لم يكن يتوقعها، فقد استثمر (اغتيال والده) خمس سنوات وحقق به أرباحاً في السياسة والتجارة، ولكن تبين أن في فريقه فضلاً عن المعارضة وخارج لبنان من سئم هذا النوع من الإبتزاز الذي ينزع إلى اختزال الوجود السني في لبنان وربما في خارجه أيضاً في عائلة الحريري ومن ورائها السعودية. ولذلك لم يكن بعيداً عن الحقيقة تحالف العوائل السنّة التقليدية: كرامي، سلام، ميقاتي، الصفدي. لمواجهة تغول الحريري السياسية والمالية في لبنان وخارجه، وقد يكون هذا التحالف سبباً كافياً لدى السعودية من أجل تجاوز بيت الحريري والإستجابة لمعادلة سنّة لبنانية جديدة تقوم على إعادة الاعتبار للعوائل السنّة الكبيرة في لبنان.

ثمّة في فريق سعد الحريري من ساءته النتيجة التي وصل إليها حال تيار المستقبل على وجه الخصوص، وفريق ١٤ آذار عموماً، فوجّه انتقادات إلى الراعي السعودي، الذي تخلى عن حلفائه في لحظة حاسمة.

نهاء المشنوق، عضو في تيار المستقبل، وله مواقف مشهورة في السجال السياسي النائر منذ سنوات في لبنان بين فريقَي السوالة والمعارضة قديماً وحديثاً، وإن اختيار المشنوق كيما يطلق صغارة الهجوم على السعودية ليس مستغرباً، فله مقالات سابقة في تقديم السياسة السعودية، يمكن استدعاؤها في سياق المواقف الراهنة. فقد ظهر المشنوق على شاشة (المستقبل) في ٢ آب (أغسطس) الجاري ووجّه انتقاداً شديداً للول الخليجية عموماً والسعودية خصوصاً لموقف الرافض للتغيير في المنطقة.

موقف المشنوق يستدعي مواقف سابقة له يقيم فيها النظام السياسي السعودي، والملك عبد الله كنموذج للحاكم القبلي، ففي مقالة له بعنوان (ماذا حدث لـ "السمع السياسي السعودي؟" في ٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٦، بدأ مقاله بتحليل مشهد الوفود القبلية والمشاورية والشخصية وهم يتحلّقون حول الملك عبد الله حيث تقدّم الطلبات خطياً إليه.

واكب آل سعود التطورات المتسارعة في الشرق الأوسط منذ اندلاع الثورات العربية في ٥ كانون الأول (ديسمبر) من العام الماضي بدقة، فقد كان الخطر المحدق بعرض آل سعود مفزَعاً، إذ أدركوا بأنهم هدف رئيسي لربيع العرب، بل هناك من تنبأ بوقوع الثورة في السعودية عقب الثورة المصرية مباشرة. وفي لحظة هلع، تخلى آل سعود عن حلفائهم في الخارج، وتركهم يصارعون من أجل مصيرهم السياسي دون مساعدة من صديق أو معين، فقد ذهب النفوذ السعودي في لبنان خلال انشغال بالذات، رغم أن أصوات الحلفاء في ١٤ آذار بحث وأصحابها يستغيثون بآل سعود من أجل انقاذ المجد الأناري الذي لم يحلم به لا سعد الحريري ولا أصغر تنظيم سياسي في فريق ١٤ آذار.

الله ينوي اغتيال سعد الحريري على خلفية اتهامه باغتيال والده.

من وجهة نظر مراقبين سياسيين عرب وأجانب، أن التحذيرات التي تلقاها الحريري بضرورة توخي أقصى درجات الحيلة والحذر كانت تهدف إلى إبعاده عن المشاركة في مداولات واجتماعات القوي السياسية لتشكيل الحكومة اللبنانية وعرقلة

خروج سعد الحريري من السلطة في لبنان بطريقة لافتة، خصوصاً وأن قطبين من فريق ١٤ آذار قد التحقا بالأغلبية الجديدة وهما نجيب ميقاتي (رئيس الحكومة الحالي) ومحمد الصفدي (وزير المالية الحالي)، إلى جانب أعضاء بارزين في فريق وايد جنبلاط، والذي نظر إلى تنكّهم إلى المعارضة القديمة بأنه إشارة خضراء من السعودية بدعم فرص صعود ميقاتي، والتخلي عن رهان الحريري الخاص.

حاول سعد الحريري وإهما أن يطمئن حلفاءه بأن فريق ١٤ آذار هو الحليف الوحيد والأثير للسعودية في لبنان، ولكن ما لبث أن تبدّد الوهم حين بدأت مرحلة الحساب والعقاب من قبل السعودية قد يكون أخفها ما كان يرد في مقالات داود الشريان من انتقادات شديدة لسعد الحريري الذي يكاد يصفه بـ (الطفل)، وأنه ليس بحجم الطائفة السنّة في لبنان ولا بإرثها التاريخي، أما وراء الكواليس فقد سمع سعد الحريري كلاماً قاسياً من الأمراء السعوديين، الأمر الذي انعكس على كل نشاطاته بما فيها النشاط التجاري المتمثل بدرجة أساسية بـ (سعودي أوجيه).

قد يكون اختيار سعد الحريري فرنسا المحطة الأولى لرحيله، ربما الأبدى، من السياسة، مؤشراً على أن ثمّة متفصّات تحول دون عودته إلى السعودية، موطنه الثاني. وكانت صحيفة (ليبراسيون) الفرنسية قد ذكرت بأن رئيس تيار فريق ١٤ آذار ورئيس الحكومة السابق سعد الحريري قد (لجأ إلى فرنسا). ونقلت الصحيفة عن الكاتب جان بيار بيري أن الأميركيين والسعوديين نصحوا الحريري بعدم العودة إلى لبنان، فيما استغلت صحيفة أميركية هذا الخبر لتضعه في سياق الحرب على حزب الله، ولمف المحكمة الدولية لتصنع خبراً يقول أن حزب

**حاول سعد الحريري وإهما أن يطمئن حلفاءه بأن فريق ١٤ آذار هو الحليف الوحيد والأثير للسعودية في لبنان، ولكن ما لبث أن تبدّد الوهم حين بدأت مرحلة الحساب والعقاب من قبل السعودية قد يكون أخفها ما كان يرد في مقالات داود الشريان من انتقادات شديدة لسعد الحريري الذي يكاد يصفه بـ (الطفل)، وأنه ليس بحجم الطائفة السنّة في لبنان ولا بإرثها التاريخي، أما وراء الكواليس فقد سمع سعد الحريري كلاماً قاسياً من الأمراء السعوديين، الأمر الذي انعكس على كل نشاطاته بما فيها النشاط التجاري المتمثل بدرجة أساسية بـ (سعودي أوجيه).**

الوصول إلى التفاهم وحل القضايا العالقة. ولكن الهدف مالمبث أن تحوّل إلى مصيدة لمن خطط له، فقد نجح رئيس مجلس النواب نبيه بري في تقديم تنازل صعب وتاريخي كيما ينجح مهمة ميقاتي بتشكيل الحكومة، ما أدى إلى صدمة فريق ١٤ آذار.

وبصرف النظر عن صحة المعلومات حول تحذيرات جدية تلقاها سعد الحريري بشأن تعرّض أمنه الشخصي للخطر، فإن ما هو حقيقي أن الحريري خرج من حلبة السياسة بضريرة قاسمة، لم يكن

تحدث بنكهة إنكار لطريقة التملُّق حيث يتحدث مثل عن الوفد ويكون غالباً (أكثرهم فصاحة وقدرة على المديح بملكه واختيار الأوصاف التي ترضي سامعه إلى حد الابتكار). ويعلق المشنوق (تتوالى الكلمات وتتراكم رسائل الحاجات إلى درجة تتسامل معها هل ما تراه هو ديوان ملكي سعودي نغطي بقبض دخله عن ميزانته أسبوعياً مع ازدياد أسعار النفط، أم أن أصحاب الحاجات يتبعون دولة أخرى وجدوا في الديوان ملجأً بقصدونه لتلبية حاجاتهم الملحة؟). تحدث عن مكالمة لأحد الأمراء يريد أن يعلق فيها على كلام للمشنوق وصف فيه النظام السعودي

## تحالف العوائل السنيّة

التقليدية: كرامي، سلام،

ميقاتي، الصفي لمواجهة

تفوّل الحريّة السياسيّة

والمالية في لبنان وخارجه

بالحرم في مواجهة الأنظمة الشابة. المشنوق باذر إلى الرد بطريقة بدوية استعرض فيها موقفه الإطرائية لأل سعود وأولها (كرم الأمير سلطان)، قبل أن يمزج على المشروع الإيراني في العراق وغياب الدور السعودي فيه، واكتفاء القيادة السعودية بتفافّة الشكوى، لا سيما تهريب السلاح عبر الحدود السعودية العراقية التي تبلغ طولها ٩٠٠ كيلومتر. وقد عارض المشنوق حينذاك الحل المتمثل في إقامة سياج أمني مغفط، وقُضِل بدلاً عن ذلك الانفراج على القبائل السنيّة (حيث العلاقات التاريخية أو عبر العشائر المختلطة التي تفتش عن راع لها. فكيف، براع سعودي)، إذ فكرة الرعاية السعودية قارّة في وعي فريق المستقبل، ويحاول تعميمها على كل المناطق.

بدأ المشنوق في مقاله سعودي أكثر من آل سعود أنفسهم في محاولة تشجيعهم على لعب دور مناض لإيران، في كل ملفات المنطقة: العراق، لبنان، فلسطين، الأمن الإقليمي. أكثر من ذلك، أن تحريضية المشنوق أخذت شكلاً طائفيّاً واستدعائه مصطلح (الهلال الشيعي)، حيث قال بأن الأخير اتخذ (صفة) هلال الأزمات بعد انضمام حماس السنيّة إليه). هو يرى بأنه إذا كان العراق له راع خاص ومعقد فإن (فلسطين وأهلها مكان طبيعي وشرعي للمال والدور السعودي). يزيد في تحريض الأمير على مساندة تيار المستقبل بقوله (هل تعلم يا سمو الأمير وأنا أعلم أنك تعلم أن هناك عائلات في مناطق سنية مثل طرابلس وعكار يجري إغراؤها وإقناعها للتشجيع سياسياً على الأقل. وإن في فلسطين ومصر حالات مماثلة يعرف عنها الرئيس حسني مبارك.

وإن هناك عمليات مماثلة في قرى الفريط الحدودي اللبناني السنيّة أيضاً). وسرد تفاصيل لأحداث ذات طابع طائفي محض مثل وصول خمسمئة مقاتل من الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان عبر دمشق، واجتماع السفير الإيراني في الكويت بوجهاء الشيعة، وغيرها مما لا يمكن وضعه سوى في سياق الأبقاء على (تيار المستقبل) كعمدته سنيّ وحيد في لبنان على حساب الطوائف السنيّة الأخرى، وهذا ما يفسر غضب المشنوق والتيار الذي ينتسب إليه من تخلي السعودية عنه.

كان المشنوق يحاول استدراج السعودية بدرجة أكبر إلى لبنان من أجل التعويض عن خسائرها في المناطق الأخرى، ولذلك خاطب الأمير على طريقة إيباك أعني واسمي بإجارة بقوله (من يريد أن يعوض ما فاتته في العراق، وما لم يجده في سوريا، وما لن يسمعه من طهران، فعليه أن يكون حاضراً في لبنان ولا فإنه سيقدد السمع السياسي لما يحدث في المنطقة).

من الواضح كان المشنوق يصوغ رؤية لتيار (المستقبل) من أجل استدراج الدور السعودي في لبنان أولاً، ثم احتكار حق رعايته السعودية. ولذلك، كان عمل كُتّاب ومنظري تيار الحريي مكتفياً لمحتج فتح الأبواب للتدخل السعودي في لبنان واعتماد التيار كممثل لهذا التدخل، فـلاول مرة يصبح رقع العلم السعودي وصورة الملك عبد الله والبوح بالتصاهي مع السعودي اعتيادياً بل احتفالياً في وقت يبالي فيه تيار المستقبل وفريق ١٤ آذار بانكار التدخل الإيراني!

المشنوق عاد وكتب مقالة ثلاثية الأجزاء في صحيفة السفير بعنوان (ملكة تغفد صبرها). جاء في الجزء الأول منها بتاريخ ٥ نيسان (إبريل) ٢٠٠٨، توقع بقيام تجمع من دول عربية تضم السعودية ومصر لمواجهة سورية ودورها المدخلي للمشنوق وفي محاولة لتغذية الغرائزية المذهبية لدى آل سعود المتفجرة أصلاً، وصّف بطريقة خاصة (الانتشار الإيراني السياسي والمذهبي خطر يهدد الأمن القومي للكثير من الدول العربية..).

صار المشنوق معنّباً بالكتابة عن السعودية المأمولة التي يريدها أن تكون منافساً لإيران ومصرفاً آلي لتمويل المشاريع السياسية الخارجية السنيّة. لمواجهة المشروع الشيعي الإيراني. في لهجة دفاعية واضحة يقول (صارَت صورة الأرباب تقترب من كل من يحمل جواز السفر السعودي. فكانت المبادرة العربية للسلام التي أطلقها بصفته ولياً للعهد في قمة بيروت في العام ٢٠٠٢ وأظهر دوراً سعودياً سياسياً في النزاع العربي الاسرائيلي التزمّت به كل الدول العربية).

تغلّ المشنوق عن وعيه القومي وخصوصاً فيما يرتبط بالقضية الفلسطينية التي لا يمكن لمبادرة سعودية بما تنطوي عليه من تنازلات مهينة للقضية والشعب الفلسطيني أن توفّر حلاً عادلة وحاسمة. المشنوق رأى في مبادرة الملك عبد الله محاولة ليس لمساعدة الشعب الفلسطيني بل لوقف ما اسمها

(الانتشار الإيراني)، لأنه يدرك بأن إيران قدّمت ما لم تقدّمه القيادة السعودية للقضية الفلسطينية مادياً ومعنوياً.

في لبنان، صاغ المشنوق رأياً حاسماً بأن السعودية لاتخفي دعمها لحكومة السنيرة ولقوى الرابع عشرى من آذار وخاصة لسعد الحريي، وهو رأي سيعارضه بشدة لو صدر من فريق المعارضة السابقة، ولكن تبريره كان أن قوى ١٤ آذار (تعمل) بشعارات لبنانية!!

في الجزء الثاني من مقاله بتاريخ ١٠ نيسان (إبريل) ٢٠٠٨، أضاء فيها على السياسة الأميركية إزاء السعودية بوجه خاص، ويدت الفزعة الزرائعية قاسقة، حيث قدّم المشنوق صورة وردّية عن العلاقات بين الرياض وواشنطن وما تنعكس على مواقف الإدارة الأميركية من ملفات المنطقة. فهو يدرك بأن المعاملة الفريدة التي حظي بها فريق ١٤ آذار ما كان لها أن تكون بهذا القدر من المحمية إلا لأن العلاقات السعودية الأميركية كانت استراتيجية وفي غاية الانسجام. ولكن في بيئة خصامية لسياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، يجد المشنوق نفسه ملزماً بتقديم صورة استثنائية تقوم على رسم مسافة فاصلة للسعودية عن السياسة



المشنوق والتّنظير إلى عصر الحريّة المنتهية

الأميركية، ولكن ذلك كله لا يوضع إلا في سياق مناجرة المشروع الإيراني، حسب فحوى كلامه: في الجزء الثالث من مقاله بتاريخ ١٧ نيسان (إبريل) ٢٠٠٨، كان المشنوق يأمل في صوغ الرؤية السعودية حول لبنان، من وجهة نظر (مستقبلية)، وربما (حريية)، ولكنه غاص في تفاصيل وشؤون العائلة المالكة، وكأنه يريد إبلاغ القارئ بأنه مغرّب منها، وأنه يحتفظ بعلاقات وثيقة معها.. المشنوق، بوصفه عضواً في تيار المستقبل، المتهمز سياسياً في معركة الحكومة، يعتبر الهزيمة ليست سياسية فحسب، بل هزيمة رؤية جرى الاشتغال على سبكها وتعميمها على مدى سنوات، وتحديدًا منذ اغتيال الحريي الأب، وخشي المشنوق أن زمنه السياسي والثقافي قد انتهى سعوديًّا، وقد يأتي من فريق ميقاتي - الصفي من يقدّم رؤية مختلفة تقوّض ميراث الحريية بكل ما متعلقاتها ورموزها.

موت جيل التأسيس ..

## سؤال الجيل الثالث

محمد السباعي



ماذا بعد جيل العجزة؟

المستقبل، وللحيلولة دون استفراء الجناح السديري بكامل السلطة. فأربعة من أبنائه تسّموا في عهده مناصب هامة: إمارة منطقة نجران، رئاسة الحرس الوطني بمرتبة وزير، موقد خاص، ونائب وزير الخارجية، كما تولى عدد من رجاله من بيت التوجيهي مناصب هامة في الديوان الملكي. مراقبون اعتبروا تعيين ابن الملك مؤخرًا في منصب نائب وزير الخارجية، مؤشر على حسم عملية تقاسم السلطة بين الملك والأمراء الثلاثة: سلطان، ونائب، وسلمان، وقد يكون مؤشرًا أيضًا على صحة الأخبار القائلة بأن الأمير سلطان قد قارق الحياة، وأن تسلم الأمير نايف منصب ولي العهد مجرد مسألة وقت.. لفت أحد المراقبين الإنتباه إلى قصة إطلاق النار على قصر الأمير نايف بجدة، وأنها قد تأتي في سياق تعزيز حظوظه في العرش. وفيما تضيق حلقة الأجل حول جيل التأسيس، يصبح الحديث عن علاقة الأبناء، الذين لم يكابدوا مرحلة التأسيس وانغمسوا في نعيم السلطة في كثيرًا من الأمراء عن التفكير في سبل الحفاظ على السلطة. يضاف إلى ذلك، أن رحيل الأبناء عجز الأبناء من شخصية توافقية جامعة تتمتع بصفات كاريزمية يمكن الالتفاف حولها في الملمات. الخلاف بين الأبناء واسع ومتشعب، والإحساس المتزايد لدى أبناء الأجنحة المهيمنة داخل العائلة المالكة يجعلهم أكثر نفقة على "أبناء العم" الذين يتقاسمون معهم حقًا مكانًا في توارث السلطة. إن نقل السلطة إلى أفراد محددين من الجيل الثالث، قد يعني الحسم قبل موت جيل التأسيس، ولكن ما

دخلت منطقة الشرق الأوسط والعالم إلى مرحلة جديدة منذ بدء (ربيع العرب)، ما تطلب قراءة جديدة لخريطة المنطقة، جعلت كل دولة تعيد، وبصورة إفرادية، حساباتها السياسية وخريطتها الأمنية. آل سعود كانوا في مقدمة الحكام العرب الذين شعروا بأن موج الثورة سيصل إلى قصورهم، مهما تظاهروا به (الخصوصية) والاستثنائية، فقد كان لاستعداداتهم الأمنية في ١١ آذار (مارس) الماضي، وهو يوم الغضب المقرر من قبل مجموعات على شبكات التواصل الاجتماعي، دلالة واضحة على أن العائلة المالكة كانت مذعورة من احتمالات انفجار الوضع الشعبي في أرجاء المملكة، بما يؤول إلى سقوط النظام. مصدر التهديد نابع من أن الثورات العربية جاءت في وقت يعيش فيه جيل التأسيس أسوأ أيامه، ليس فقط بقلع الأوضاع الصحية لرموز هذا الجيل ولكن لأن الخلافات الداخلية بلغت حدودا خطيرة تهدد وحدة العائلة المالكة. الهرم الذي أصاب النظام السعودي، جعله غير قادر على مواكبة التطورات الجديدة، ولذلك جاءت القوانين التي أصدرها الملك عبد الله في ١٧ آذار (مارس) الماضي، وتالياً قانون مكافحة الإرهاب الذي كتفت عنه منظمة العفو الدولية ووضعتها على موقعها في ٢٢ تموز (يوليو) الماضي، لتوحي بأن جيل التأسيس توقف به الزمن عند لحظة تاريخية معينة، وبات لا يغي من (أمور دنيا) الناس شيئاً. منذ أكثر من عام والملك عبد الله يسعى إلى تأمين مستقبل أبنائه ورجاله في الحكم، لأن في ذلك ضماناً لجناحه في معادلة الحكم في

جيل التأسيس من آل سعود على وشك الإنقراض، ما يضع مستقبل الدولة السعودية على المحك. وسواء صدقت التقارير بشأن رحيل ولي العهد الأمير سلطان أم لا، فإن الأوضاع الصحية للملك ولي العهد وحتى الأمير نايف، النائب الثاني ووزير الداخلية، والأمير سلمان، حاكم الرياض، والمرشع الأوفر حظاً لمنصب النائب الثاني في حال رحيل سلطان، تعزز من المخاطر المحققة بالنظام السعودي.

الصورة العامة للملك عبد الله الذي استلم السلطة فعلياً في أغسطس ٢٠٠٥، لا توحي بأن لديه القدرة اليوم على ممارسة السلطة، وقد يدخل في المرحلة الانتقالية قبل أن يختفي من الدنيا، تماماً كما هو حال الملك فهد الذي قضى عقداً كاملاً بلا وغي سياسي يؤهله للاضطلاع بإدارة الدولة. كل التهيئات اليوم حول مصير أي من الأمراء يصبح واقعاً أو يوشك أن يكون، بعد أن أصبحت قوانين الطبيعة حاكمة على مصير الأمراء.. لم تعد للملك عبد الله قومان ثابتتان اليوم في أي من الوقائع أو الصراعات السياسية، فهو يتصرف كما لو كان أحداً يدير بالنيابة عنه شؤون الحكم. يصفه المعارفون بأنه (ربيع ملك)، وهم في ذلك منصقون، فالرجل لا يملك سلطة ملئية في عملية صنع القرارات الكبرى: السعودية في الخارج على خلاف الأوضاع الصحية لقادتها، تنزع نحو إثبات أن لها دوراً رئيسياً في التطورات السياسية، وأن هذه الحيوية المتعلقة تهدف إلى إيهام الخصوم قبل الحلفاء بأنها تملك يداً علياً في ملفات المنطقة والعالم.

وإذا كان المال النفطي يحجب أزمات الحكم السعودي وصراعات الأجنحة المستمدة داخل القصور، فإن حجم الأزمات التي تحيط بمملكة آل سعود خارجياً على الأقل هذا العام (وخصوصاً منذ اندلاع الثورات العربية) يفوق بتأثيره وقدرته ما عرفه آل سعود في السنوات العشرين الأخيرة. المبادرة الهجومية التي تنبأها آل سعود بعد الثورة المصرية، لم تكن دليل قوة، ولولا التواطؤ الأميركي الأوروبي مع السعودية وعدد من دول مجلس التعاون الخليجي لكانت معارلات المنطقة قد تبدلت لصالح الشعوب المتطلعة نحو الديمقراطية.



يحمل بداخله من مخاطر الصراع العنيف داخل العائلة المالكة ليس سهلاً تجاوزه.

ما هو على درجة ماثلة من الأهمية، أن اهتمامات وهموم جيل التأسيس يختلف عن الجيل الثالث، فقد ينسب الأخير الصراع على السلطة في الداخل لمفاتيح السياسة الخارجية التي قد يخوض فيها لماماً، دغ عنك أن يكون للجيل الثالث تطلعات للعب أدوار تاريخية في المنطقة وفي العالم. باستثناء ربما قلة نادرة من الأمراء مثل الأمير تركي الفيصل، والأمير بندر بن سلطان، والأمير سعود الفيصل، إن بقي محافظاً على صحته، ولكن هؤلاء ليس مرشح لهم لعب أدوار رئيسية في المستقبل، لا سيما مع اختفاء الأمير سلطان الذي سيدع أبناؤه بلا داعم حقيقي في استحقاقات السلطة.

## السعودية في الخارج على خلاف

### الأوضاع الصحية المتدهورة

### لقاداتها، تنزع نحو إثبات أن لها

### حيوية سياسية ولو مقتضلة من

### أجل إيهام الحلفاء قبل الخصوم

من المرشح أن يخسر الجيل الثالث مناطق نفوذ تقليدية مثل لبنان، واليمن، والبحرين، والمغرب، ما لم تتحول مناطق النفوذ إلى حلقات لصراع أجنحة في العائلة المالكة، أو قد يكون الأمراء في أتون لعبة أُمم بأحجام مختلفة قد يفرض التدخل السعودي السافر في اليمن والبحرين وغير المباشر في سورية وليبيا ومصر وتونس بمثابة مرحلة تمهيدية يقودها جيل التأسيس قبل انتقال السلطة بالكامل إلى الجيل الثالث، بما يسهل عليه مهمات في الخارج، قد يشغل عنها بحكم اتساع دائرة الصراع على السلطة في الداخل.

نعم، قد يتم التعويض عن انقراض جيل التأسيس بمزيد من التدخل الأمريكي، الذي سيدبر في الخفاء شؤون الدولة (ويجزي الآن ذلك ولكن إلى حد ما غير مباشر)، لثققة الأميركيين بقدرة الجيل الثاني على التعامل مع الأزمات.

هناك دون ريب في الجيل الثالث من هو على استعداد لأن يسلم البلاد والعباد للأميركيين على أن يحصل على بطاقة العبور إلى العرش، أو لعب دور فاعل في الدولة. الأمير بندر بن سلطان قد يكون الأسم الأبرز من بين أمراء آل سعود في هذا المجال، ولكن حقيقة الأمر أن كل الأمراء تقريباً يتقنون فن التقارب مع الأميركي، ومن فيهم المحسوبين على خط التشدد في العائلة المالكة

مثل الأمير نايف وابنة الأمير محمد، وهما مهندسا الاتفاقية الأمنية - الاستراتيجية مع إدارة الرئيس جورج بوش الابن سنة ٢٠٠٨، والتي كشفت عن بعض تفاصيلها المخزية وثائق ويكيليكس (وقد نشرناها في أعداد سابقة).

وبخلاف ما قيل قبل بلوغه العرش عن (نزعة عروبية) شديدة لدى الملك عبد الله، فإن الرجل أظهر ولاء أميركياً غير مسبوق، فاق كل توقعات المراقبين دغ عنك العروبيين. ينقل عن فؤاد عجمي بعد لقائه بنائب الرئيس الأميركي ديك تشيني في مكتبه عشية مبايعة عبد الله ملكاً على السعودية قوله بالحرف الواحد: (Our man has come).

وكتب نهاد المشنوق، المقرب من السعودية، في مقدمة مقالة له في جريدة السفير البحرينية بتاريخ ١٠ نيسان (إبريل) ٢٠٠٨ بعنوان (ملكة تفقد صبرها): (تغطي زيارات المسؤولين الأميركيين المتكررة على اختلاف مستوياتهم إلى السعودية الإنطباع بأن العلاقات الأميركية - السعودية تعيش أياهاها الذهبية، فالحفاوة التي استقبل فيها العامل السعودي الرئيس جورج بوش في جدة منذ أشهر محاطاً بأشقائه والمسؤولين في المملكة، استثنائية).

رصد المشنوق الزيارات المتكررة والمتوازية للمسؤولين الأميركيين في السنوات الأولى من عهد الملك عبد الله، يقول المشنوق (التأكيد هناك زيارات على غير هذا المستوى الرفيع من المسؤولين لا تعطى لها صدارة الاعلام ولا يعلم بها إلا من يستقبلهم من المسؤولين السعوديين)، وكل ذلك ينبئ عن علاقة خاصة بين الأميركيين والملك عبد الله.

يحاول البعض تقديم تفسيرات ساذجة لما يعتبرونه (تقهماً) من قبل الملك عبد الله للسياسة الأميركية في المنطقة، على أساس أن الرجل مازال يتبنى مواقف مبدئية، تنسم عنها ولا تراها. لن نخوض طويلاً في هذا النقاش الذي نملك فضلاً من الأدلة على نفي أي تبرئة وتبييض صفحة الملك عبد الله فيما يرتبط بالمواقف العروبية. وما يهمنا هنا القول بأن بعد الأمركة في العائلة المالكة ليس جديداً ولكنه بقي غير مباشر، وأن الجيل الثالث الذي سيكون عدد المتنافسين فيه كبيراً، مع قلة اعتناء بالبروتوكولات العائلية، وتعاظم الميولات الذاتية، سيكون خاضعاً تحت رعاية الأميركي الذي لن يسمح لأي خلاف داخلي بالتأثير على مصالحه الحيوية، فالنفط أعز على الإدارة الأميركية من آل سعود وكل الآلات في منطقة الخليج.

حين قرّرت الولايات المتحدة إزالة نظام صدام حسين لم تشاور آل سعود في الأمر، رغم أن ذلك سيهدد مصالحهم، وحين احتلوا أفغانستان لم يطلبوا الأذن منهم، بل أرغموا آل سعود على فتح الأجواء وتسهيل مرور القوات الأميركية البرية إلى العراق والطائرات إلى العراق وأفغانستان. وأن مجرد الاعتراض يتفهّم الأميركيون دون القبول به.

صحيح أن الإدارة الأميركية تسعى لأن تكون سياساتها الخارجية غير متصادمة مع مصالحها في المناطق الحيوية وخصوصاً في السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، ولكن ذلك لا على سبيل الالتزام، بل الترحيح غير الملزم. الأميركيون في البيت الأبيض هم ممثلون لمصالح شركات كبرى في مجال صناعة النفط والسلاح، وليسوا ممثلين عن الشعب الأميركي، ولذلك، فإن أي تهديد يقترب من مصالح الشركات الكبرى يعني أن لاشيء يحول دون التدخل المباشر عسكرياً وسياسياً وأمنياً.

لاشك أن الأميركيين يستعدون ليوم يغيب فيه كل أفراد جيل التأسيس، ويكونوا معنيين بصورة مباشرة بتسوية الصراعات التي ستحدث دون مناص حول العرش. إن ما ينعكس في الاعلام الأميركي والأوروبي عن الخلافة في السعودية بعد غياب أي من أبناء الملك عبد العزيز ليس سوى ما يعبر عن قلق الحكومات الغربية على مستقبل مصالحهم، ولذلك صار مألوفاً في الاعلام الأجنبي وحتى في مواقع التواصل الاجتماعي والغندنيات الحوارية السعودية تناول أعمار الأمراء وحالتهن الصحية، فقد أصبح هذا الموضوع جزءاً من السيرة اليومية في السياسة الدولية، يليها على الفور الانتقاقات المحتملة داخل العائلة المالكة وصراع الأجنحة المحتمل بين هذا الأمير وذاك.

### منذ أكثر من عام والملك عبد

### الله يسعى إلى تأمين مستقبل

### أبنائه في الحكم، للحيلولة دون

### استفراذ أجناح السديري بكامل

### السلطة وتقويض جناحه

اعتقد البعض بمن فيهم أمراء يتكلمون لنيل نصيبهم من الخلافة السعودية بأن تشكيل هيئة الهيعة برئاسة الأمير مشعل بن عبد العزيز سوفّر ضمانات أكيدة للأبناء والأحفاد، على أساس أن تختار الهيئة واحداً من ثلاثة أسماء يقترحها الملك المقبل لاختيار ولي عهده، ولكن قبل أن تنتعش الأسرار، فاجأ الملك نفسه إخوته وأفراد عائلته بتعيين نايف ثانياً ثانياً، ما يجعله ولي عهد مؤكد في الرؤية الأولية كان تشكلت الهيئة قد وضع آلية لانتقال هادئ، للسلطة داخل العائلة المالكة، ولكن تعيين نايف ثانياً ثانياً جعل أكثر من عشرة آلاف أمير وأميرة في حال ارتباب من إمكانية خروج السلطة من الجناح السديري، وقد ينتقل العرش إلى بيت نايف الذي سيصبح امبراطوراً للأبد. فهل يقبل الجيل الثالث بالصمت خياراً أو بالشهقات بديلاً.

# الوهابية:

## مذهب الكراهية

### الجزء الثالث - لاهوت التكفير

سعد الشريف

الناس من علماء المشركين، وكانوا قد لفقوا لهم شبهات على دعواهم.. وهم حسب قوله (عند التحقيق لا يكفرون المشرك إلا بالعموم، وفيما بينهم يتورعون عن ذلك)، يقول بعد ذلك (ثم دبت بدعتهم وشبهتهم حتى راجت على من هو من خواص الإخوان..). فالرجل ينكر على أهل دعوته تهاونهم في تكفير الآخرين، ويطالبهم بالإمتثال لسيرة التكفير التي جبلوا عليها وتوارثوها، إن الأصل كما يظهر من كلامه الحكم بكفر الآخر حتى يثبت العكس!

يؤسس الشيخ إسحاق آل الشيخ رؤيته العقدية إزاء الآخر في ضوء رسائل جده الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ليخلص للقول بأن (من له أدنى معرفة إذا رأى حال الناس اليوم ونظر إلى اعتقاد المشايخ المذكورين تحير جداً ولا حول ولا قوة إلا بالله، وذلك أن بعض من أشرنا إليه بحثته...) عن هذه المسألة فقال نقول لأهل هذه القباب الذين يعبدونها ومن فيها فاعك هذا شرك وليس هو بمشرك، فانظر ترى واحمد ربك واسأله العافية، فإن هذا الجواب من بعض أجوبة العراقي التي يرد عليها الشيخ عبد اللطيف..). وفق تلك الرؤية التكفيرية، يرى الشيخ إسحاق آل الشيخ مقاطعة كل من يندرج في خاتمة الكفار والمشركين وبلادهم، ومن هذه حاله لا يمكن أن يصوغ رؤية في الدين تقوم على التسامح والمحبة والاعتدال، وهي رؤية تستوعب الأغلبية الساحقة من علماء الوهابية. يقول في رسالته الموماً إليها أعلاه:

(تأمل اليوم حال كثير ممن ينتسب إلى الدين والعلم من أهل نجد يذهب إلى بلاد المشركين ويقوم عندهم مدة يطلب العلم منهم ويجاسمهم، ثم إذا قدم على المسلمين وقيل له: إتق الله، وتب إلى ربك من ذلك، إستهزأ بمن يقول له ذلك، ويقول: أتوب من طلب العلم؛ ثم يظهر من أفعاله وأقواله ما ينمى عن سوء معتقده وزيفه، ولا عجب من ذلك لأنه عصي الله ورسوله بمخالطة المشركين غفوق، ولكن العجب من أهل الدين والتوحيد لانسلاطهم مع هذا الجنس الذين أرادوا أن يقرنوا بين المشركين والموحدين، وقد فرق الله بينهم في كتابه، وعلى لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم).

فهذا الرأي لا يلقى عند حدود الحكم على الآخرين، بل هو يفرض طائفة تدابير تعبر عن هذا الحكم، ومنها القطيعة الشاملة مع من ليس مسلماً، بعد، بطبيعة الحال، نقي صفة الاسلام عنه، إن كان من المسلمين وليس على دين الشيخ ابن عبد الوهاب!

قد يكون علماء الوهابية أكثر من كتب في موضوع التكفير، ضوابطه، مصاديقه، وشروط انطباقه على المعين أو العموم، وحذروا من الوقوع فيه. وبحسب أحد المناهجين عن تهمة التكفير ضد الوهابية (الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه، وأنصاره إهتَمُوا وأولوا عناية فائقة بمسألة التكفير وضوابطها، ومن الذي يستحق التكفير والقنال ومن الذي لا يستحق...)<sup>(١)</sup> ولكن في المقابل، إنفردت المدرسة الوهابية بكونها الأكثر استعمالاً

لسلاح التكفير ضد خصومها والمخالفين لمتبنياتها العقدية القائمة على تفسيرات خاصة وصارمة. فهل ذلك تابع، مثلاً، من نزوع دفاعي لدرد الإنتهامات عنها، الأمر الذي يجعلها تلوذ بهذا النوع من الإغراق الثقافي والفقهى لجهة إبعاد شبهة التلبس بتهمة التكفير، أم أن الأمر يتعلق ببساطة بعملية تأصيل شرعي للتكفير، أو كما يقول الوهابيون، بحسب العادة، نحن لا نكفر بلا دليل أو حجة، أم أن ثمة أمراً ثالثاً يفيد بأن ثمة فصاماً بين الرؤية العقدية النظرية والتطبيق العملي، بما يجعل الحكم منفصلاً عن موضوعه، أم لا هذا ولا ذلك، وإنما هو أمر يتعلق بتناقض بين القول والفعل؟

يتفق الوهابيون على أن التكفير في تاريخ المسلمين بدعة خوارجية، ولكن ما يلبث أن يعتنقوها سيرة وعقيدة، حتى عابوا على من نهى عنه وحاربه وإن كان هدفه نبيلاً وهو، على سبيل المثال، (توسيع دائرة الإسلام)، وإن، حسب رؤيتهم العقدية، (جيء بالمكفرات الظاهرة).

في تواصل مع قراءتنا للمصنفات الوهابية في موضوع التكفير، نقف عند رسالة للشيخ إسحاق بن عبد الرحمن بن الحسن آل الشيخ (المتوفي سنة ١٣١٩هـ) بعنوان (عيون الرسائل والمسائل...حكم تكفير المعين والفرق بين قيام الحجة وفهم الحجة)، وتعد، أي الرسالة، مرجعاً رئيساً لدى مشايخ المدرسة الوهابية، وخصوصاً في موضوع التكفير.

أورد الشيخ إسحاق في رسالته ما اعتبره أدلة شرعية على تكفير الصعين، منها ما قال بأنه جاب المناطق ووقف على ما وصف بأنها (مظاهر الكفر والإبتداع لدى الدهماء المنتسبين للإسلام)، ومنها قوله أن (بعض من شافهني منهم بذلك سمع من بعض الإخوان أنه أطلق الشرك والكفر على رجل دعا النبي صلى الله عليه وسلم واستغاث به، فقال له الرجل: لا تطلق عليه حتى تعرفه، وكان هذا وأجناسه لا يعاؤون بمخالطة المشركين في الأسفار وفي ديارهم بل يطلبون العلم على من هو أكفر

يحمل آل الشيخ على من يشيد ببلاد المشركين وبمعاملة أهلها، ويعتبر ذلك باباً إلى الشرك. يقول ما نصّه:

(ومن الصّانين أنّه إذا قدم هذا الجنس على المسلمين عاملوهم بمثل معاملتهم قبل الذهاب للمشركين من الإكرام والتّحية، وقد يظهر منهم حكاية وثناء على بلاد المشركين واستهجان المسلمين وبلادهم، مما يعلم أنّه لا يظهر إلا من سوء طويّة ويبقون على ذلك دائماً، وقليل من يستنكر ذلك منهم، وأما كون أحد يخاف عليهم الرّدة والزّينج بسبب أفعالهم فلا أظنّ ذلك يخطر ببال أحد، فكأنّ هذه الأحكام الشرعيّة التي يحكم بها على من صدر منه ما ينافيها).

ولو قدّر للشيخ اسحاق أن يرى أهل دعوته وهم يكيلون المداخل وينخرطون في معاهدات حماية واتفاقيات تجارية وتحالف استراتيجي سيموت مرة أخرى كعادته، وماذا عنه لو قرأ مدح الشيخ عايش القرني لبلاد الغرب وما وجد فيها من احترام للقانون وأدمية الإنسان فلربما أخرجه من الملة!

في سياق متصل بالتكفير الوهابي، قرأ للشيخ عبد اللطيف آل الشيخ في رده على برجس العراقي الذي قال بإسلام زوّار القبور، والذي يصنّف الوهابيون على تسميتهم (عباد القبور)، فهو يلزم العراقي بتقديم الدليل على إسلامهم بقوله: (فإن دعوى العراقي لإسلام عباد القبور تحتاج دليلاً قاطعاً على إسلامهم فإذا ثبت إسلامهم منع من تكفيرهم..). متجاهلاً أصلاً لدى عامة المسلمين بقبول إسلام المرأة والأصل صحة إسلام من يدعيه ولا يجوز التحقيق في نوايا المسلمين، بل الأصل براءة ذمة المسلم، بحسب العز بن عبد السلام، وبرأته من الأقوال والأفعال كلها. ولكن الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ يعتقد بأنّ ثمة معايير عقديّة وضعت من قبل من يعتبرهم (أئمة الهدى ومشايخ الدين مثل شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب...) للحكم على إيمان أو كفر شخص بعينه مثل فخر الدين الرازي، أو ابن عربي، أو الزمخشري، وغيرهم وأحياناً جماعة يعينها الكفردية والمرجئة والأشاعرة والمعتزلة والجهمية والشيعة والصوفية.. وكل ذلك بإسـم الكتاب والسنة: (وإنما يكفّر من نطق بتكفيره الكتاب العزيز وجاءت به السنة الصحيحة) وأجمعت على تكفيره الأئمة.. كمن بدّل دينه وفعل فعل الجاهلية الذين يعبدون الأنبياء والملائكة والصالحين ويدعونهم، فإن الله كفرهم وأباح دماءهم وأموالهم وذرياتهم بعبادة غيره نبيّاً أو وليّاً أو صنماً.. لا فرق في الكفر بينهم كما دل عليه الكتاب العزيز والسنة المستقضية..). ولا ريب أن من يدخلون تحت طائلة هذه التهمة غالبية المسلمين.

لنتأمّل طبيعة الجدل الدائر بين الوهابي والوهابي هنا لأنّه يعكس خطّين عقديين متباينين، بل ورؤيتين متقابلتين، فبينما يرفض العراقي تسمية زيارة القبور (عبادة ودعاء) ويضعها في خانة أخرى هي (التوسّل والدعاء) ويراه مستحباً، يصنّف الوهابي على أنّه عبادة وتأنّيه وعلى حدّ قوله (وهيهاث أين المعرف والإله الطالب)، ولذلك يصنّف على (أنّها من الشرك المكفّر)، بحسب رؤية الشيخ ابن تيمية. وما يثير الدهشة أنّ هذه القضية الخلافية (زيارة أو عبادة القبور) رغم أنّها تنطوي على بعد سرّاني، قد حسم فيها الشيخ ابن تيمية من موقعه في بلاد الشام ولم يحضر العراق حتّى يقرر معانيته ما إذا كانت زيارة الشيعة أو الصوفية للقبور والأضرحة هي من باب الزيارة أو العبادة، ولكنه خلص إلى الحكم القاطع (يستتاب) فإن تاب وإلا قتل بضرب عنقه).

## إجماع الأئمة.. أيّ أئمة؟

ثمة صورتان متقابلتان، الأولى تفيد بأنّ غالبية الأئمة لم تفهم

معنى التوحيد الخالص كما نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجاء في كتاب الله عزّ وجل، وبالتالي لا يصدق عليها، أي الأئمة، إسـم الإسلام أو أهل السنة والجماعة، أي أنّها عادت إلى الجاهلية (كما تكشف بوضوح شروحات كتاب التوحيد للشيخ العثيمين والشيخ الفوزان)، وفي الثانية نجد غالباً ما تتكرر عبارة (أجمعت أو اجتمعت الأئمة عليه) أو على الحكم بتكفيره.. فأيّ أئمة تلك المعنية في أدبيات الوهابية؟ هل هي الأئمة الجاهلية أو الأئمة الوهابية؟ أم أنّ الأئمة تصبح مطلوبة حين يراد حشدّها في أي حكم وهاهي بتكفير المسلم المختلف، وتصبح غائبة تماماً حين يراد عرض النظام العقدي الوهابي؟

في نصّ صريح يقول: (وإنما يكفّر الشيخ محمد من نطق الكتاب والسنة بتكفيره واجتمعت الأئمة عليه، كمن بدّل دينه وفعل فعل الجاهلية الذين يعبدون الملائكة والأنبياء والصالحين ويدعونهم، فإنّ الله كفرهم وأباح دماءهم وأموالهم وذرياتهم بعبادة غيره، نبيّاً أو وليّاً أو صنماً لا فرق في الكفر بينهم كما دل عليه الكتاب العزيز والسنة المستقضية..).

ثمة تناقضات غير مفهومة في نصوص التكفير الوهابية، من ذلك قول الشيخ اسحاق آل الشيخ: (أنّ الله تعالى لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه بالرسول، هذا في الجملة، والتعيين سوكل إلى علم الله، وحكمه هذا في أحكام الثواب والعقاب وأما أحكام الدنيا فهي جارية على ظاهر الأمر، فأطفال الكفار ومجانبتهم كفار في أحكام الدنيا لهم حكم أوليائهم..). فالى جانب مخالفة هذا الرأي النصوص الشرعية في الشريعة فيما يرتبط بشرط الإيمان والكفر، فإنه يوكل الأمر إلى الله في الآخرة فحسب ويمتنع عنه في الدنيا مع أنّه هو سبحانه من أنزل الكتب والرسالات والأحكام للدنيا والآخرة. حتّى القول بأنّ أحكام الدنيا موكولة للبشر وأحكام الآخرة موكولة لله سبحانه وتعالى، فإنه جلت قدرته لم يمنح بشرّاً سلطة الحكم على مافي قلوب الناس.

أما الآيات التي يستدل بها فلا صلة لها بمبادرة بالإيمان والكفر، فهي تصدق على المسلم والكافر.. كقوله تعالى (وما كنّا مذميين حتّى نهب رسولاً)، وقوله تعالى (رسلاً مبشرين ومُنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) أو قوله تعالى (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين). وإنّ الإعراض عن الحجة أو العناد فهما ينطبقان على المسلم والكافر. وأما القول بأنّ حجة الله تقوم على الكفار في زمان دون آخر، وفي بقعة وناحية دون أخرى فإنّ الحجة تلزم أهل الزمان الذي تبلغهم والمنطقة التي تصلها، وكذا الحال بالنسبة للشخص.

من المقارقات المثيرة، أنّ الشيخ اسحاق آل الشيخ يعتبر مجانين الكفار كفّاراً، ولكنه يعذر في مكان ما الصغير والمجنون (لعدم عقله وتمييزه) فهما من الأربعة الذين (يدلون على الله بالحجة يوم القيامة)، بحسب حديث الأسود وأبي هريرة، فهل يختلف مجنون عن آخر، كما العقلاء، أم أنّ المعايير الوهابية في الجنون تختلف عمّا أجمعت عليه شرائع السماء والأرض؟

ثمة أدلة مستفيضة ومصنّعة واجتهادات مفتوحة ومطلقة تتيح مثل هذا التساهل في إطلاق الأحكام ذات الطبيعة الإجمالية، كالقول بناءً على رأي جازم لابن القيم مثلاً (بكفر المقلدين لمشايخهم في المسائل المكفّرة إذا تمكّنوا من طلب الحق ومعرفته وتأملوا لذلك وأعرضوا ولم يلتفتوا..). فهنا يصبح الحكم بكفر الجماعات جائزاً، لا عكس كما لا يمكن من طلب الحق ومعرفته ولم يتأهّل لذلك (وكلا النوعين لا يحكم بإسلامهم ولا يدخلون في مسمى المسلمين حتّى عند من لم يكفر بعضهم).

في رسالة بعث بها الشيخ إسحق بن عبد الرحمن آل الشيخ سالف الذكر (إلى من يراه من الإخوان وكافة الرؤساء في ساحل عمان ومن يليهم من أهل فارس وجعلان، من المنتسبين إلى السنة والإيمان، يقول



فيها بأن نجد باتت هي دار الاسلام. وخاطبهم قائلًا (حتى صار دياركم معقل الاسلام ومهاجر السادات والأعلام...). ووصف فيها الجهمية بـ (المتبعة للمحدثين)، وتوقف عند (أهل المل عندنا لما سمعنا بمن جاسوا خلال الدين، وهُمُوا باخلاص عقائد المسلمين، وأدخلوا الشبه ليصدوا بها الناس عن الحق الواضح المستبين، من أحسانني ذي غل وفارسي مضل، فتقربوا إلى الله تعالى بالبعد عن داعي الشبهات، واطلبوا علم التوحيد بدليله من البيئات).

وهنا نقطة جديرة بالتأمل وتعلق بالهجرة، وتعني مفارقة البلد أو الجصاعة المشركة والكافرة في تعبير احتجاجي غير مباشر، وتنطوي في الوقت نفسه على موقف عقدي، وهي أحد صور البراءة من المشركين، والتي تقوم على فكرة الاعتزال والانتهاز قصيًا. وتبني الوهابيون الحكم العقدي القائل بأن (تارك الهجرة عاص مرتكب محرماً على ترك الهجرة)، إذ لا يكفي مجرد الموقف القلبي ولا بد من إظهار العداء والبلغضاء للمشركين..

وتوقف هنا أيضاً عند بعض الآراء المستمدة من الآباء المؤسسين للخط التكفيري الوهابي، وكيف أصبحت مادة ثقافية شعبية يجري تداولها بوصفها جزءاً من الدعوة، حيث لم يجد كثير من الدعاة ما يبثونه بين أتباعهم ولعموم الناس سوى الإسهاب في تقويم معتقدات الآخرين. فقد أجاب الشيخ حامد العلي على سؤال عن تكفير المعين وشروط إقامة الحجة، فأجاب ابتداءً (من لم يدخل في دين الإسلام فهو كافر بلا خلاف سواء بلغته الحجة أم لا). وحول ردة أهل الشهادتين، فيقول بعد أن ينفي دليل المعذرية يقول (على هذا تجتمع الأدلة التي تدل على أن الجهل معتبر في الحكم بالردة، والتي تدل على أنه غير معتبر).

من بين صور الردة الاعتقاد بوحدة الوجود، واتخاذ قبور الصالحين آلهة معبودة، ونحو ذلك، فمن يصدق ذلك عليه: (فهو ليس بمسلم أصلاً). وحين نفلك هذا المقطع، نجد أن له في الأدبيات الوهابية تأصيلاً وتعبيراً، وعلاوة على ذلك مصاديق وإحالات، فوحدة الوجود يحال فيها إلى الشيخ محي الدين ابن عربي، وعبادة قبور الصالحين يحال فيها إلى الصوفيّة والشيعة وقد تشمل غالبية المسلمين.

هذا الرأي العقدي نجد ملامحه في النص التالي: (وكون بعض هؤلاء لم يتلق غير التصور المناقض لأصل الإسلام في بيئته ليس بعذر لأنه أصلاً لم يعرف الإسلام، وإنما عرف ديناً آخر يظنه الإسلام، فالواجب دعوته إلى الإسلام حينئذ، لا أن يقال هو مسلم ولا يكفر حتى تقام عليه الحجة). بل يزيد على ذلك توضيحاً وبلغاً جازمة (بل هو مثل الكافر الذي لم يعرف الإسلام أصلاً، فيُدعى إليه، وغاية ما يقال: أنه إن مات ولم تبلغه الحجة ليعلم أن ما هو فيه، ليس هو الإسلام الذي بعث به محمد صلى الله عليه وسلم، فإنه يكون له حكم أهل الفترة في الآخرة).

يقتفي العلي المنطق العقدي الوهابي الذي ينطلق من رؤية كونية خاصة ليصل في نهاية المطاف إلى حكم إيجابي يخرج غالبية المسلمين من دائرة الاسلام، ولذلك بإمكان المرء أن يقرأ النتيجة من التأسيس العقدي للرؤية الكونية الوهابية. فهو حين يضع معياراً محدداً وصارماً للتوحيد، بل ولمعنى الاسلام عموماً، يؤول إلى قسمة العالم الكلي بكل أديانته، والعالم الفرعي، أي عالم الاسلام بكل مذاهبه، إلى مؤمنين وكفار، ومن بين هؤلاء يصبغ هذا الرؤية: (الذين يعتقدون على القبور ركعاً وسجداً، قد تعلقوا بها قلوبهم توكلاً وتعظيمًا، وامتلأت أفئدتهم من خشيتها ورجاها وسلموا لها تسليمًا، فهؤلاء كفار ليسوا بمسلمين أصلاً، ولم يعرفوا أصل معنى الشهادتين، فكيف يطلق عليهم اسم الاسلام، وعلى أي أساس يرفعون إلى هذا المقام، فلا يقال عن هؤلاء لا يكفرون حتى تقام عليهم الحجة، بل هم كفار، وكون هؤلاء وأمثالهم لم يجدوا غير

هذا الدين فدانوا به، لا يمنع إطلاق اسم الكفر عليهم). وأنكر في الوقت نفسه مقولة ابن الوزير في أحد مفاسد التكفير وما تؤدي إليه من فرقة وتوهم للمسلمين وهذه المفردة حري دفعها بمزيد من التحري والتدقيق والتوقف عن إطلاق حكم التكفير، وقال بالرأي نفسه الشيخ أبو حامد الغزالي.

وعارض العلي من امتنعوا عن تكفير من لم تقم عليه الحجة أو نطق بالشهادتين مهما فعل حتى بعد إقامة الحجة، وتكفير من لم يبلغه الإسلام في الدنيا حتى اليهود والنصارى.. الخ. ويزعم العلي بأنه في الطائفة الوسط (الذين يجعلون شرط قيام الحجة في موضعه المشروع دون غيره، ولا يعطون أحكام التكفير عن مواضعها الشرعية). وقد رأينا حال الوسطية المزعومة كيف أنها لا تكاد تدخل في الإسلام إلا من سار على نهج الوهابية. من أمثلة الوسطية ما قاله (ولبيان أن ما لا يفيق معه أصل الإسلام، مثل عبادة القبور، ونحو ذلك، فإنه لا يكون من مسائل العذر بالجهل).

ما يدعو للتأمل وفي الوقت نفسه الإنكار أن العلي وهب السائل سلطة لا تصح إلا لله عز وجل، وفي أقصى الحالات لكبار العلماء والمجتهدين، وهي الحكم على إيمان الناس. يقول العلي ما نصه: (أما قولك بم تنصحن، فأنصحك بأن لا تقدم على تكفير المعين ممن نطق بالشهادتين إلا إذا علمت أنه وقع في مكفر متصوص على أن به يخرج من الملة. فإن تردت في كون المكفر يشترط له إقامة الحجة أم لا، أو وجدت العلماء تنازعاً في مسألة معينة، هل هي مما يشترط له البيان قبل تكفير المعين أم لا؟ ولم يتبين لك الصواب، ولم يمكنك أن تقيم الحجة لتخرج من الخلاف، فالسلامة لا يعدها شيء، لاسيما إن كان المحكوم عليه ممن لا تتعلق به أحكام أنت مخاطب بها، لكن هذا لا يمنع من إطلاق حكم الكفر على ما قاله أو فعله، وأن الواقع فيه يكفر على سبيل العموم<sup>(١)</sup>).

ولنتخيل كيف سيكون حال مجتمع ما بل والأمة بأسرها وهي تطبق نصيحة العلي، بحيث يصبح كل شخص يرى نفسه على الدين الحق وغيره على الباطل المحض، وكيف سيقع التكفير فعلة في البيت الواحد، والعائلة الواحدة، والبلدة الواحدة، والمنطقة الواحدة، والبلد الواحد. أليس مثل هذه التصانح ما تؤسس لحروب أهلية، وتوترات إجتماعية مرشحة لأن تأخذ شكل المصادمات العنيفة بين الأفراد والجماعات.. ثانياً، أليس التكفير حكم شرعي، يقوم على الأدلة الشرعية المعتمدة بحسب عقيدة علماء الوهابية، فكيف يتم تفويض حكم شرعي خطير حذر من استماله رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قال بأن (من ذف مؤمناً بكفر فهو كقتله)، وقال (ص): (لا يرمي رجل رجلاً بالفسوق، ولا يرميه بالكفر، إلا ارتدت عليه، إن لم يكن صاحبه كذلك)، فكيف قبل العلي أن يضع هذا السلاح الخطير في يد سائل من عامة الناس؟

صورة أخرى في التكفير، وفي موقف عقدي بإلحاء واضح للدلالة والإشارة، يقتفي الشيخ عبد الرحمن البراك بتكفير ما يصفه (المستهزئ بالدين) وهو وصف يمتلك البراك وحده حق تطبيقه. ففي سؤال جاء: (من المعلوم أن الإستهزاء بالدين أحد نواقض الإسلام، وكفرٌ مخرجٌ من الملة، ولكن هل يقال بأن هذا المستهزئ - بعد إقامة الحجة عليه وأصراره على ذلك - كافراً؟ أي هل يكفر بعينه؟ أفيدونا مأجورين). أجاب البراك قائلاً: (..من استهزأ بشيء مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم من القرآن ومن السنة الصحيحة أو شرائع الإسلام، كالصلاة والصيام والحج فإنه يكفر بذلك بعينه، ومثل هذا لا يجهل تحريمه وقبحه من كان عانثاً بين المسلمين، فإن الله تعالى قال في المنافقين الذين سجدوا من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم فأنزل الله فيهم: ﴿قل أبائهم وآبائهم ورسولهم كنتم تستهزئون﴾ لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم

[التوبة: ٦٥-٦٦]، فحكم عليهم سبحانه وتعالى بالكفر بأعيانهم، فمن استهزأ بالله أو بالرسول صلى الله عليه وسلم أو بالقرآن أو بشرائع الإسلام عالماً عامداً مختاراً فإنه كافر بعينه، فنقول هو كافر، يعني أنه يصير مرتدّاً عن الإسلام، يجب استنابته، فإن تاب وإلا قتل<sup>(١٢)</sup>.

وكان البراك قد أفتى برّد كاتبتين سعوديين بتهمة الإستهزاء بالدين، بما استوجب، وفق رؤية البراك، ردتهمما وبذلك يستتابا وإلا يقتلا. والسبب في ذلك هو مقاتلتين قارب فيهما الكاتبان قضايا إجتهادية تختلف عن طريقة البراك وعلماؤه الوهابية عموماً، ولم تتضمن ما ينبغي عن استهزاء بالدين في صغيرة منه أو كبيرة، وإنما هو اجتهدا في تقويم أمور ذات صلة بالدين ولا علاقة لها بالأصول الاعتقادية في الإسلام.

### التكفير على قاعدة سياسية

لا ينحصر التكفير في الحقل العقدي، فقد يكتسب بعداً سياسياً، بل ثمة من أهل العلم وأهل الحكم من يريد توظيف التكفير في السجال السياسي، في سياق نزاع مشروعية أي حراك سياسي بطابع مطلبوي وحقوقى، كالذي يعتبر من يخرج على الحاكم ولو بطريقة سلمية خارجاً عن الإسلام، وأنه يموت ميتة جاهلية. عبد المحسن بن حمد العباد البدر كتب في مقالة بعنوان (خطورة الإفساد في بلاد الحرمين بعد إصلاحها)، في ٣ ربيع الثاني ١٤٣٢ هـ للتعليق على الثورات العربية ومحاولات نقل التجربة إلى المملكة، واعتبر دعاة التظاهر (جناة)، والسبب: (لأن الدولة في هذه البلاد قائمة على تحكم شرعية الإسلام). وحمل على مؤسسي (حزب الأمة الإسلامي) وأسبغ عليهم مسمى (حزب التسعة الرهط) ليتطابق مع الآية الكريمة (وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض ولا يصلحون)، بل اعتبر مطالبة النساء بحقوقهن السياسية والاجتماعية (إنفلاتاً)، وتقليداً للغرب الكافر!

البدر الذي يبيد منافحة واضحة عن النظام السعودي يميل إلى خلط الأوراق، فهو من جهة يوجه سهاماً إلى التيار الليبرالي المختلف معه والذي يحمله مسؤولية الدعوة للتظاهر والخروج على الدولة، وفي الوقت نفسه يلمح إلى ما فعله التيار في مؤسسات الدولة التعليمية خصوصاً لجهة علمنة الحياة الاجتماعية.

يقول ما نصّه: (وما حصل في الآونة الأخيرة من انفلات النساء وكذا إنشاء كليات حقوق وقانون وزيارات الجامعات الإسلامية وإضعافها في مجالات اختصاصها وغير ذلك من الأمور التي لا تنبغي ليس مرده إلى ولي الأمر لما فيه خير وصالح، بل مرده إلى البطانة، وقد كان في رئاسة الديوان الملكي رجل فاضل مدة تزيد على ثلاثة عقود في عهود الملوك فيصل وخالد وفهد... وكان همزة وصل بين الملك وأهل الخير ولاسيما شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز وبعد إقالته قبل عدة سنوات ومجيء غيره تغيرت الحال والله المستعان). من الواضح، أن البدر يحتفظ على عهد الملك عبد الله، الذي قرب أبناء الشيخ عبد العزيز للتويعري، وخصوصاً مستشار الملك خالد التويعري، والبدر يعتقد بأن التيار السلفي والعلماء خسروا في عهد الملك عبد الله، ولكن ذلك قبل ١٧ آذار (مارس) الماضي حيث أعاد الملك الاعتبار لعلماء الوهابية بحظر توجيه نقد لهم وإنزال عقوبات قاسية ضد من يتعرض لهم في وسائل الإعلام!

حمل البدر أيضاً على المجموعة التي تقف وراء دعوة (نحو دولة الحقوق والمؤسسات)، والتي وقع عليها جمع من الرجال والنساء وجاءت عقب انفجار الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا وطالوا

فيها بالإستماع لصوت الشباب وتطلعاتهم وطموحاتهم ومطالب الشعوب في الإصلاح والتنمية والحرية والكرامة ورفع الظلم ومقاومة الفساد.

وعارض البدر دعوة المجموعة إلى انتخاب أعضاء مجلسي الوزراء والشورى واعتبر ذلك تقليداً للغرب الكافر ولدولة الإستعمار الأولى، يقصد بريطانيا. وكان البدر قد صنف سنة ١٤٢٦ هـ كتاباً بعنوان (العدل في شريعة الاسلام وليس في الديمقراطية المزعومة). يقول البدر ما نصّه: (كل من يريد التغيير في هذه البلاد بما يتفق مع ماكان عليه الغرب إما أن يكون إبتلي بمرض الشبهات وهو يريد الحرية في الرأي ولو كانت إنحلالاً، أو ابتلي بمرض الشهوات في النساء وغيرها أو يريد الوصول إلى شيء من الولايات).

### التكفير بشروط غير ملزمة

غالباً ما يتحدث علماء ودعاة الوهابية عن شروط صارمة في التكفير، ولكن حين التأمل نجد بأنها شروط غير ملزمة لهم، بل قد يكون خلافها.

في الجانب الوردى من المشهد: نشرت رابطة العالم الاسلامي رسالة مختصرة بعنوان (التكفير وضوابطه)، للدكتور منذ بن محمود السقار، الباحث في ادارة الدراسات والبحوث في الرابطة. استعرض فيها الكاتب قصص التكفير في تاريخ المسلمين وبين اتباع المذاهب والفرق حتى غدت سمة غالبة. يقول ما نصّه: (من أهم الأسباب التي غدت فكر التكفير في واقعنا المعاصر ما تلقاه من توقف الكفريين عن تكفير من لا يسع مسلماً إلا تكفيره، إذ وصل الأمر ببعضهم إلى التوقف في إطلاق الكفر على اليهود والنصارى...). ثم يقول (فمثل هذا التفريط بهذا الطريق لظهور المخالف الذي يكفر النصارى ومن وافقهم في أعيادهم ومناسبتهم...)<sup>(١٣)</sup>. وفي المجلد الكتاب يشتمل على آراء جديرة بالتأمل في توضيح أبعاد الرويات والاحاديث الواردة في الكفر ومغازيها، والحاجة إلى التريث في استعمالها كأدلة بمفردها دون النظر إلى الأبعاد الأخرى، خصوصاً وأن حكم التكفير ليس عقلياً وإنما شرعي، أي يستند على أدلة سمعية ليس القياس من بينها.

يقول بأن الراسخين في العلم من علماء الإسلام (لا يعتبرون الوقوع في الكفر مسوغاً للحكم بكفر المسلم قبل تبين حاله، فإنهم يفرقون بين وصف الفعل بالكفر وسم فاعله بهذا الحكم)<sup>(١٤)</sup>. وقد أورد أيضاً من الآراء لعلماء المذاهب الاسلامية فاطية يتوقعون فيها عن تكفير شخص بعينه فيما الاحتمالات واردة بأن يكون ما يعنى صديق الحكم عليه وأن الله سبحانه وتعالى قد يعلم منه غير ما يعلم منه من يطلق الحكم. ومن ذلك وجوب الاكتفاء بالحكم على ظاهر المسلم والاعراض عن السران، وهذه قاعدة شرعية متينة.

في المقابل، ثمة صورة مناقضة تماماً يعرضها رئيس مجلس القضاء الاعلى السابق وعضو هيئة كبار العلماء الشيخ صالح اللحيدان في محاضرة له بعنوان (فضل دعوة الامام محمد بن عبد الوهاب). يبدأ اللحيدان محاضرته بما نصّه: (عاد إلى الجزيرة في غالب ربوعها ألوان من الإشراك، وقشت فيها بدع متنوعة... ومن الضلالات وجود الشرك الأكبر في هذه الجزيرة... فالإشراك متفشى والحدود مهجورة... فكان قلب الجزيرة قد خيم عليه إبلاط قاتم، وكان الله جل وعلا إنيخراً لأعداء هذه الجزيرة من يحمل راية التوحيد، وينادي بدعوة الرسول فتفتش دعوتهم ظلمات الباطل ويقضي بها على معالق الشرك والضلال)<sup>(١٥)</sup>.



ويتسلسل اللحيان في تقديمه تصوّره الديني الراديكالي القائم على تكفير الآخر: (..فهما صلى الإنسان وصام، وفهما تصدّق وبذل، فهما رفق بالناس وأحسن، إذا كان باقياً على شيء من الشرك الأكبر لم ينفعه شيء..)<sup>(٩١)</sup>. أين هذا الجواب من كلام شقيق بن عبد الله العقيلي التابعي المتفق على جلالته حين قال: (كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة) رواه الترمذي وإسناده صحيح.

وفي رؤيته الكونية الصارمة المشتملة على تكفير ضمني لبلاد المسلمين يقول ما نصّه: (لم يكن في بلاد العالم الإسلامي كله شيئاً للتوحيد وانتشاراً لإخلاص العبادة واستنكار البدع بسمة عامة كما في هذه البلاد..)<sup>(٩٢)</sup>. ويمزج من الإيضاح: (إن الناس إذا نسوا ما كانت عليه البلاد قبل الدعوة طنوا أن هذا الشيء الذي تعيشه وهذا الخير الذي تنفعونه وهذه النعم التي تلقاها صغارنا عن كبارنا وأحبابنا عن أمواتنا وقت حياتهم أنها كانت من ثرات البلاد وكانوا عليها من قديم الزمان، بينما مبدؤها من حدود المائة والخمسين بعد الألف (١٥٠ هـ) ونشأة سلطانتها بعد ذلك في عشر أو قريب من ذلك..)<sup>(٩٣)</sup>. أليس في هذا النص حكم غير مباشر بتكفير من كان يعيش قبل هذا التاريخ، أي قبل ظهور الشيخ ابن عبد الوهاب؟

في سؤال مباشر للشيخ اللحيان: هل الآباء والأبناء الذين وقعوا في الشراكيات دون علمهم في العصور القديمة قبل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، هل هم مشركون.. أفقنونا ماجورين؟  
اجاب: (تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون) البقرة ١٣٤. والأمر الآخر: إن الشرك الأكبر لا يعذر به أحد.<sup>(٩٤)</sup>

ويتبين من هذا الجواب أن اللحيان يرى بأن كل من سبق دعوة ابن عبد الوهاب مشركون.

وفي سؤال عن كتاب (الدرر السنية في الأجوبة النجدية) والموقف منه أجاب اللحيان متهمًا على كل من ينال من كتب علماء الوهابية (..إذا رأيتم أحداً يغمزها فاتهموه في عقيدته..)<sup>(٩٥)</sup>.

وفي سؤال عن موقفه من الدولة العثمانية وخروج ابن عبد الوهاب عليها، قال اللحيان: (..فلا شك أن نجداً ومن سار على المنهج الذي سارت عليه أول إقليم في ذلك الوقت خرج عن سلطان الدولة العثمانية، لأن الشرك الأكبر لا يستنكر في وقتها والأضرحة تشيّد على الأموات، ولا يقتل إنسان دعا بالشرك الأكبر أو يلزم)<sup>(٩٦)</sup>. وكل تلك الأحكام تصدر بتساهل مفرط، ولكن حين تخرج بنتيجة: أن الوهابية مذهب تكفيري، يقال لك بأن ذلك بهتان عظيم وعداؤون أقيم على الوهابية، وفرية، فإن لم يكن هذا الكلام تكفيرياً فما هو التكفير إذن؟

هنا نرى ما يعني التكفير لدى اللحيان وأهل دعوته. في سؤال: هل صحيح أن دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومنهجها تتحمل جريمة الشهاب التكفيريين؟ فأجاب: (..التكفير الذي وجد في هذه الفترة هو في الحقيقة جلب لنا بعد حرب الأفغان والإتحاد السوفييتي واختلاط الشهاب بأناس آخرين هناك وسماح بعض دعايات المعتزسين، وإلا فجميع المتعلمين في المملكة من قبل عام التسعين (١٣٩٠ هـ) ومن عام التسعين ومن عام الأربعينات (١٤٠٠ هـ)، إنما تملأوا على منهج كتب الشيخ وأبنائه وتلاميذه ولم يكن هناك تكفير ولا تضليل ولا دعايات منهجية، ولم يكن عندنا في نجد وفي المملكة دعوة تبليغ ولا دعوة لإخوان ولا دعوة سروريين..)<sup>(٩٧)</sup>.

وهذا الكلام يسترعي التأمل في كلام اللحيان نفسه قبل ذلك، ثم استدعاءً مكثفاً لنصوص مستفيضة في رسائل الشيخ محمد بن عبد

الوهاب وأبنائه وأحفاده والتي تنطوي على تكفير مناطق وأعيان، وما يقال عن الإخوان الذين خرجوا على ابن سعود في ١٩٢٧، وحجّتهم في ذلك أن ابن سعود عطل الجهاد، وكذلك حركة الإخوان الثانية التي قادها جهيمان العتيبي وتحصّنوا بالحرم المكي في نوفمبر ١٩٧٩، ومشايخ الصحوة الذين كتبوا (مذكرة النصيحة) والتي اشتملت على إعادة أسلمة للدولة السعودية. وفوق ذلك، فإن من يعود إلى الأدبيات العقيدية لتنظيم القاعدة يجدها مبنية على كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الشرك والولاء والبراء والهجرة والجهاد..

حول التقارب مع الشيعة، يقول اللحيان: (أما التقارب بحيث يترك الراضة عقيدتهم ويولون من يوالي أبا بكر وعمر وعثمان وصحابة محمد صلى الله عليه وسلم ويشهدون لعائشة بالبراءة ويؤمنون بأن القرآن لم يحرف وأن من قال بتحريفه كفر، وأن من اتهم عائشة بالزنا كفر.. إن أرادوا أن يتقاربوا إلينا بترك هذه الأمور كلها، فنحن نفرح بهم. وأما أن تقرب فنسكت عن بيان الحق ونقول: نحن إخوان. فلا شك أن هذا هو الضلال المبين، ومن يدعو إلى السكوت عن بيان الحق والسكوت عن رد الباطل، هذا لا يدعو إلى خير وإنما يدعو إلى ضلال)<sup>(٩٨)</sup>.

فهنا لا يكفي اللحيان بإخراج الشيعة من دائرة الإسلام، بل يفترض أن الإتهامات واقعة بالقطع، ولا حاجة للتريث، وإذا وجدت في كتاب أو عدة كتب هل هي متبنيات عامة لدى الشيعة، كما ينسحب الحال على كل المذاهب الإسلامية الأخرى؟

سئل اللحيان عن حكم المشاركة في الحوار الوطني الذي يضم، حسب السائل، (علمانية ورافضية وقبورية صوفية وأهل سنة حركيين وغيرهم)، فأجاب: (لا شك أنه بادرة غير محمودة وأنه عمل غير مناسب، والناس مضت عشرات السنين ولم يوجد هذا، وكان من سبقنا خير منا من علماء وحكام)<sup>(٩٩)</sup>. فهل بحسب المنطق الوهابي يعتبر ذلك خروجاً على ولي الأمر، باعتبار أن مبادرة الحوار الوطني هي من الملك عبد الله نفسه، فإذا كانت غير محمودة، فهل ذلك يعتبر خروجاً على النظام؟ وأليس رفضه الحوار دليل على نفيه لإسلام كل تلك الجماعات؟

سئل عن صحة الرواية القائلة بأن الشيخ أبا حامد الغزالي مات تائباً وعلى صدره (صحيح البخاري)، فأجاب: لم أطلع على هذا، لكن لن نحاسب عنه. ولم ينكر على السائل حكمه على الشيخ الغزالي بخروجه عن الإسلام، حتى يحتاج إلى وضع صحيح البخاري على صدره في إشارة إلى تخليه عن خطه الفكري.

## التكفير يستثني الحكام

ثمة معذرية غير متناهية يوفّرها علماء الوهابية للحكام، تمنع تكفيرهم في كل الأحوال وما يترتب على ذلك من تدابير: نزع الطاعة، والخروج على الحكام. يمثل سعيد بن وهف القحطاني من أبرز المنافحين عن الحكام، بمن فيهم حكام الجور. بل ثمة في كتاباته ما يلفت إلى أنه ما كتب في التكفير إلا ليدافع عن الحكام ويؤصل لحرمة الخروج عليهم. من الواضح أن القحطاني ينزع إلى الدفاع عن الحاكم في بيان خطر التكفير، كما يظهر في تشديده على طاعة ولاه الأمر وإن طغوا. فهو يصدر عن رؤية سياسية وليس ثيولوجية، ولا يتطرق من جهة ما إلى تكفير المسلم الآخر، مع أنه ينطلق في خطبته حول خطر التكفير من موقف يعتبر تساميحاً: (ولا يجوز تكفير المسلم إلا إذا تحققت الشروط في كفره وانتفتح الموانع ويكون ذلك من الراسخين في العلم)<sup>(١٠٠)</sup>.

ولكن ما يلفت أن يدور الحديث برمته حول تكفير الحكام والعلماء



المتماهين معهم، وانعكاسات ذلك. ويذكر من المفاسد التي تحصل بسبب التكفير: إحتقار العلماء وإهانتهم والوقوع في أعراضهم. ومن آثارها قتل الإنسان نفسه بالتفجير أو غيره، وقتل المعاهدين والمتأمنين، والذميين، والرحبيين الذين يتطلب قتالهم إذن الامام<sup>(١٧)</sup>.

هنا تتوضع رؤية الشيخ ناصر الدين الألباني بطابعها النمطي المتوارث كقولهِ: (ولا شك بأن واقع أولئك العرب في عصر الجاهلية مماثل لما عليه كثير من طوائف المسلمين اليوم)<sup>(١٨)</sup>. ويشرح ذلك على النهج النبولجي الوهابي (وأما غالب المسلمين اليوم الذين يشهدون بأن لا إله إلا الله فهم لا يفقهون معناها جيداً، بل لعلهم يفهمون معناها فهماً معكوساً ومقلوباً تماماً)، فمثل هؤلاء في نظر الألباني (فهم والمشركون سواء، عقيدة، وإن كان ظاهره الاسلام)، ثم يقدم رأياً حازماً بما نصه: (فإني أقول كلمة - وهي تاديرة الصدور مني - وهي: إن واقع كثير من المسلمين اليوم شرّ مما كان عليه عامة العرب في الجاهلية الأولى من حيث سوء فهمهم لمعنى هذه الكلمة الطيبة، لأن المشركين العرب كانوا يفهمون ولكنهم لا يؤمنون - حقاً - بمعناها). ليختم بالقول: (أنا أقول اليوم: لا فائدة مطلقة من تكثير المسلمين ومن تجميعهم، ثم تركهم في ضلالهم دون فهم هذه الكلمة الطيبة، وهذا لا يفيدهم في الدنيا قبل الآخرة) لأن في الآخرة، حسب رأيه (فلا يفيد شيئاً إلا إذا كان قانلاً لها وهو فاهم معناها أولاً، ومعقداً لهذا المعنى ثانياً)<sup>(١٩)</sup>. وهذا الرأي تجده يتكرر لدى أكثر من رمز وهابي معاصر من الذين لا يفهم كثرة المسلمين، بل يرون مبادرات التقريب والتوحيد بين المسلمين عبثية وبلا طائل، لأنها مبادرات لا تستند على معنى موحد للتوحيد.

شأن كل علماء المدرسة الوهابية، فإن الألباني يرى بأن من مصادر توحد المسلمين وإفتراقهم هو توحيد الأسماء والصفات، أي إثبات كل الصفات المادية الواردة حول الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم. يقول الألباني: (أنا أعرف بالتجربة أن كثيراً من إخواننا الموحدين السلفيين يعتقدون معنا أن الله على العرش استوى دون تأويل، ودون تكيف، ولكنهم حين يأتيهم معتزليون معاصرون أو جهميون معاصرون أو ماتريدي أو أشعري ويلقي إليه شبهة قائمة على ظاهرية لا يفهم معناها السوسوس ولا المؤسوس إليه فيجأ في عقيدته ويضل عنها بعيداً، لماذا، لأنه لم يتلق العقيدة الصحيحة من كل الجوانب..). بكلمات أخرى (أن عقيدة التوحيد بكل لوازمها ومتطلباتها ليست واضحة - للأسف - في أذهان كثير من أمثال بالعقيدة السلفية نفسها، فضلاً عن الآخرين الذين اتبعوا العقائد الأشعرية أو المتريديّة أو الجهمية..). يقول بأن أكثر المسلمين المعاصرين اليوم حين يقولون كلمة لا إله إلا الله لا يفهمون معناها الصحيح وهذا الفرق الجوهرى هو الآن متحقق في مثل هذه العقيدة، وأعني بها علو الله على مخلوقاته كلها<sup>(٢٠)</sup>.

وفي السياق، حمل الألباني على علماء الأزهر واتهمهم بطريقة غير مباشرة بأنهم أجعل من رابعة غنم، وقال بأن الكثير ممن يدعون العلم بالكتاب والسنة لا يعرفون أين الله<sup>(٢١)</sup>.

عوداً إلى مقارنة سعيد بن علي بن وهف القحطاني في التكفير، فمن الواضح أن المؤلف مسكون بهوى الدفاع عن الحكماء، حتى أنه حين بدأ في الباب الأول الموسوم (أصول وضوابط وموانع في التكفير) لم يجد مفتاحاً للباب إلا مبحث تحريم الخروج على أئمة المسلمين وجوب طاعتهم في المعروف، دون أن يكلف نفسه عناء الربط بين هذا المبحث وأصول وضوابط وموانع التكفير، ما لم يكن المؤلف ينزع إلى الدفاع عن السلطة في ضوء حملة التكفير التي واجهتها منذ ظهور تيار الصحوة السلفية بعد غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠.

وكرر ذلك في المبحث الثاني بعنوان (تحريم الخروج على الإمام

المسلم) ونقل عن الطحاوي تحريمه الخروج على الحكماء، أو بحسب اصطلاحه لالة الأمر (وإن جاروا، ولا ندعوا عليهم، ولا ننزع يداً من طاعة، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة، ما لم يأمرأو بمعصية)<sup>(٢٢)</sup>، ولا ندري هل الجور معصية أم طاعة؟

وقد أسهب القحطاني في التحذير من الخروج على الحكماء، وجمع مآهب ودب من أحاديث ضعيفة وموضوعة دعماً لفكرة عدم الخروج على الحكماء. وحمل على الشيعة والخوارج والمعتزلة وقال بأن (قلوبهم متلثة غلاً وغشاً، ولهذا تجد الرفضة أبعد الناس من الإخلاص وأعشهم للأئمة والأئمة وأشدهم بعداً عن جماعة المسلمين)<sup>(٢٣)</sup>.

يقدم القحطاني صورتين متقابلتين للتكفير: الأولى تقول بالحكم بالظواهر إن الله يتولى السرائر ويورد القصة المشهورة عن أسامة الذي قتل رجلاً بعد أن قال لا إله إلا الله، وإنكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله وقال له (أفلا شققت عن قلبه.. الخ الرواية). الصورة المقابلة، وتحت عنوان (الإحتياط في تكفير المعين)، يقول (فإن مذهب أهل السنة وسط بين من يقول: لا تكفر من أهل القبلة أحداً، وبين من يكفر المسلم بكل ذنب دون النظر إلى توفر شروط التكفير)<sup>(٢٤)</sup>.

والسؤال أين يمكن وضع الحكم بالظواهر مقابل وسطية السنة كما يزعمها القحطاني، لحاظ أن كل المسلمين يصدق عليهم الحكم بالظواهر، وقد يقتلون بطريقة أسامة في حال تبني أحد ما الرأي القائل بأن ليس كل من يقول لا إله إلا الله هو مسلم حقاً، كما هو مذهب الوهابية، وبالتالي فالمسلمون جميعاً عرضة للقتل على طريقة أسامة، أليس كذلك؟ سيقال لك: السلف متفقون على عدم تكفير المعين إلا بعد قيام الحجة، والدرد هو: ألا يتعارض قيام الحجة مع الحكم بالظواهر، وإذا قيل لا: فهل مطلوب من المسلم التفتيش في عقائد المسلمين حتى يتثبت من صحة إسلامهم، كيما يقيم الحجة؟ هذا وقد قرأنا في موانع التكفير أن الجهل والخطأ والإكراه والتأويل والاجتهاد لا تعذر في كل حال.

وفيما يجد القحطاني كل عند الجور، فإنه في تكفير المسلمين يرى بأن ثمة نوعاً من الكفار وهم من (ينتسبون لدين الاسلام، ويزعمون أنهم مؤمنون بمحمد صلى الله عليه وسلم، ثم يصدر منهم ما يناقض هذا الأصل، ويزعمون بقاءهم على دين الاسلام، وأنهم من أهله، فهؤلاء لتكفيرهم أسباب متعددة ترجع كلها إلى تكذيب الله ورسوله، وعدم التزام دينه)<sup>(٢٥)</sup>. فإين هذا التشدد إزاء المسلمين من تسامحه المفرط إزاء حكام الجور؟

عارض القحطاني موقف المرجئة القائل بعدم تكفير أحد من أهل القبلة على أساس أن (في أهل القبلة المنافقين الذين فيهم من هو أكفر من اليهود والنصارى، بالكتاب والسنة، والجماع، وفيهم من قد يظهر بعض ذلك حيث يمكنهم، وهم يتظاهرون بالشهادتين)<sup>(٢٦)</sup>. فكيف عرف المنافقين من أهل القبلة؟ وكيف أنكّر ظاهر المسلمين وقد أمر في بداية كتابه بالحكم بالظواهر؟

على المتوال نفسه، يقدم خالد بن أحمد الزهراني في كتابه (الغلو في التكفير) رؤية لاوهوتية في التكفير متماهية مع الرؤية الكونية لدى المدرسة الوهابية. وبخلاف موضوع التوحيد الذي يصر علماء الوهابية على مقارنته من منظور وهابي محض، تستدعي على الدوام أدبيات ابن تيمية، ولكن في موضوعة التكفير، بطابعه الدفاعي، يتم استحضار أهل السنة والجماعة، ليس لكون الوهابية تقر بصحة إسلام الطوائف السنية من غير الوهابية، ولكن لأن الأخيرة تدرك تماماً بأنها خاسرة في مناظرة التكفير حين تكون منفردة في الميدان، خصوصاً وأن فتاوى التكفير الصادرة عن علماء هذه المدرسة ضد بقية المذاهب الإسلامية السنية والشيوعية، وكذا علماء وأقطاب كبار فيها، لا تحصى ما يجعلها

في موقف واهن ومغزول. فالزهراني يرد على الدعوى القائلة بأن (أهل السنة والجماعة يكفرون المسلمين)<sup>(٣٦)</sup>.

وهذا النص يبعث أسئلة جمة حول المقصود بأهل السنة والجماعة، وكذا المسلمين. فإن كان المعنى بأهل السنة والجماعة غالبية المسلمين فتلك دعوى باطلة إذ كيف يكفر المسلمون أنفسهم، وإن كان المقصود بأهل السنة والجماعة هم أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب أو ابن تيمية فقد بطل الإحتجاج من أصله.

ومع ذلك فهو ينقل عن ابن دقيق العيد قوله: (وهذا وعيد عظيم لمن كفر أحداً من المسلمين وليس كذلك، وهي ربطة عظيمة وقع فيها خلق كثير من المتكلمين، ومن المنتسبين إلى السنة وأهل الحديث لما اختلفوا في العقائد، فغلطوا على مخالفتهم، وحكموا بكفرهم)<sup>(٣٧)</sup>.

في رده على (شبهة التكفير والقتال المثارة حول دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب) يقول بأن (هذه الشبهات التي يفيها أعداء الحق هي أقوى سلاح لديهم...)<sup>(٣٨)</sup>. والحال أن ما يعتبره شبهة يستند، في الأصل والخاتمة، على فائض من الأدلة المستمدة من كتب ورسائل ابن عبد الوهاب نفسه، سوى أن مناصري الوهابية يعتبرون تكفير علمائهم للمسلمين عموماً ومعينين يستند زعماً على حجة!

لكن حين يعود الزهراني إلى تصوص الشيخ محمد بن عبد الوهاب يغفل المضمون للتكفير في كلامه، وتجريده أهل زمانه والأزمنة التي سبقته بعد الشيخ ابن تيمية، لا يتوقف ولو لبرهة للتأمل في أبعادها التكفيرية، فمثلاً حين يقول بأن (التوحيد الذي أظهره هذا الرجل، يقصد نفسه - هو دين الله ورسوله، لكن الناس لا يطيعوننا، وأن الذي أنكره هو الشرك...)<sup>(٣٩)</sup>، فهذا نص واضح على إخراج أهل زمانه من الاسلام، وأنه جاء لهم بالتوحيد وعصوه، وبذلك عصوا أمر الله ورسوله بحسب مضمون هذا النص.

لا بد هنا من الإضاءة على الأمثلة التي أوردتها الزهراني في رده كيما يشارك القارئ في تقييم مثل هذه المواقف التي لم تصدر عن شخصيات عادية أو كونها تنتمي إلى مدرسة فكرية واحدة، بل هي أقرب إلى المدرسة الوهابية، وأمثلة ذلك:

- الشيخ محمد بن علي الشوكاني: يقول عن الشيخ ابن عبد الوهاب وأتباعه (ولكنهم يرون أن من لم يكن داخلًا تحت دولة صاحب نجد، وممثلاً لأوامره يعتبر خارجاً عن الإسلام) - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج ٢ ص ٥

- الشيخ محمد بن ناصر الحازمي: ذكر خصلتين في الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الأولى: تكفير أهل الأرض بمجرد تلفيقات لا دليل عليها، والأخرى التجاري في سفك الدماء المعصوم بلا حجة ولا برهان. أنظر أبجد العلوم، ج ٣ ص ١٩٤

- الشيخ محمد صديق حسن خان، أعلن في كتابه (ترجمان الوهابية) براءة أهل الحديث من الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه، لأنهم يعرفون بإرادة الدماء.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن الزهراني إكتفى بذكر أمثلة أو، بتعبيره (شبهات) المقربين من المدرسة الوهابية، وغفل آراء العشرات من علماء المدارس الإسلامية الأخرى في مصر وشمال أفريقيا وبلاد الشام والعراق واليمن، وسعترض لبعضها في محطات من البحث.

وكان أول من نبه إلى خطر ما جاء به ابن عبد الوهاب من تكفير للمسلمين الشيخ محمد بن عبد الرحمن ابن عفالق، وقد كتب ابن عبد الوهاب رسالة له مؤتورة، خرج فيها عن حدود اللياقة في التخاطب مع المختلف، وربما بالكفر والفسوق، وقد أوردنا سابقاً طرفاً من رسالة ابن عبد الوهاب إليه. وقد قال ابن عفالق عن الأخير (وهذا الرجل كفر الأمة..).

وهذا واضح في تصوص رسائله التي ذكرنا طرفاً منها في الجزء الأول من البحث. مثل ذلك قول أحمد بن علي القباني أن الشيخ ابن عبد الوهاب (كفر هذه الأمة بأسرها، وكفر كل من لم يقل بضلالها وكفرها). أنظر:

فصل الخطاب في رد ضلالات ابن عبد الوهاب، ص ٣٦  
وأسهب سليمان بن أحمد بن سحيم في الإنكار على تكفير ابن عبد الوهاب للمسلمين، وبعث برسالة إلى علماء المناطق وقال عن دعوته: (ومنها: أنه ثبت أنه يقول: الناس من ستمائة سنة ليسوا على شيء)، فصل

الخطاب في رد ضلالات ابن عبد الوهاب، ص ١٦٥  
ويضيف: (ومن أعظمه أنه من لم يوافقه في كل ما قاله، ويشهد أن ذلك حق، يقطع بكفره، ومن وافقه، ونحى نحوه وصنّقه في كل ما قاله قال: أنت موحد، ولو كان فاسقاً..) فصل الخطاب، ص ١٦٨. وقال مثل ذلك، الشيخ علوي بن أحمد بن الحسن الحداد.

أما حسن بن عمر الشطي فذكر في ذيل كتاب (رسالة إثبات الصفات)، حيث ذكر صفات ابن عبد الوهاب ومنها (تكفيره المسلمين واعتقاده حل دمانهم، وأمواهم، وسمي ذرايرهم)، مصباح الأنام وجلاء الظلام في رد شبه البدعي النجدي، أضل بها العوام، ص ١٦٤، ٥

وقال العالم الحجازي الكبير الشيخ أحمد بن زيني دحلان عن الوهابيين (فلا يعتقدون موحدًا إلا من تبعهم فيما يقولون، فصار الموحدون على حد زعمهم أقل من كل قليل..). الدرر السنية في الرد على الوهابية ص ٤٣، ٤٢

وفي رأي أسعد رضا خان عن الشيخ ابن عبد الوهاب جاء (والذي يسعده أن يكفر أجداده ومشايخه وهو لا يكتفي بهذا، بل يكفر سائر المسلمين، ومن بينهم الأئمة والمشايخ، إن ابن عبد الوهاب قد أعلن عقب ظهور دينه الجديد أن الأمة الإسلامية منذ ستمائة سنة تتخبط في ظلام الشرك وقد ردد الوهابيون قول زعيمهم فيما بعد)<sup>(٤٠)</sup>. وقال محمد بن نجيب سوقية (إن مذهبهم تكفير أئمة، ورمي الأحياء بالشرك من الموحدين)، تبين الحق والصواب، ص ٨

ما يبعث على الدهشة هي الردود التي ساقها الزهراني لتفتيد ما يعتبره شبهات وإفتراءات، ويقول بأن الشيخ ابن عبد الوهاب تولى بنفسه الرد عليها، ومنها هذا النص المملوغم والمستقطع من رسالته لأهل الرياض ومتفوحة (وقولكم: إننا نكفر المسلمين، كيف تفعلون كذا؟ فإننا لم تكفروا المسلمين، بل ما كفرنا إلا المشركين)<sup>(٤١)</sup>.

من يتعامل مع النص دون قراءة عميقة لعقيدة ابن عبد الوهاب يعتبره نصاً عادياً، ولكن قليل من التأمل يظهر أن الرجل لا يعترف بإسلام أهل الرياض ومتفوحة، ولذلك هو لم يكفر مسلمين بل كفر مشركين، لأنهم كذلك بحسب عقيدته، وأن مواصفات المسلم لا تنطبق إلا على من طابق المواصفات والمعايير الوهابية في التوحيد!

بل كل ما سيأتي بعد ذلك من آراء يندرج في السياق نفسه. على سبيل المثال، إن قوله بعدم تكفير أحد لمجرد الظن، وتكفير الجاهل الذي لم تقم عليه الحجة، فذاك واضح بأنه يتعامل مع أناس لم يدخلوا الإسلام حتى يصيبهم بالظن السيء أو برمي الجاهل دون علم وحجة، ولذلك يختم محاجته بهذا القول (فهذا بهتان عظيم، يريدون به تكفير الناس من دين الله ورسوله) ودين الله ورسوله ليس سوى ما جاء به هو دون غيره! ونقرأ في رسالة له إلى محمد التويرجي يذكر فيها بعض الرد على

إبن أسعد (وكذلك توصيه على العوام، أن ابن عبد الوهاب يقول: الذي ما يدخل تحت طاعتي، كافر، نقول سبحانه هذا بهتان عظيم؛ بل نشهد الله على ما يعلمه من قلوبنا بأن من عمل بالتوحيد وتبرأ من الشرك وأهله قهر المسلم، في أي زمان وأي مكان، وإننا نكفر من أشرك بالله في ألوهيته بعد ما تبين له الحجة على بطلان الشرك)<sup>(٤٢)</sup>. وفي رده على



التكفير بالعموم وأمره أتباعه بالهجرة إليه (يقولهم: إنا نكفر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وأنا نكفر من لم يكفر ولم يقاتل...) (٣٤).

وقد سئل مفتي السعودية الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ: ظهرت بعض المزاعم التي تقول: إن التكفير في العالم اليوم هو نتاج دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ويزعمون أن بعض الكتب هي كتب تأصيل لمنهج التكفير، ككتاب كشف الشبهات، والدرر السنية؟ فأجاب بالقول بأن كتاب كشف الشبهات (كتاب وضعه الشيخ لبيان شبهة المشركين في زمانه.. ليبين فيها شبهة المشركين قديماً وحديثاً.. فمن تأمل كشف الشبهات التأمّل الصحيح رأى العقيدة السليمة الواضحة فيه)، وقال عن كتاب الدرر السنية فقال بأنها (رسائل مشايخ نجد وأئمة الهدى، كلها عدل، وكلها خير، وكلها توضح الحق، وكل الدرر السنية وما فيها من رسائل لمن درسها صادقاً خالياً من الهوى يرى فيها الحق الواضح، أما من عميت بصيرته فقد يقرأ القرآن ولا يفهمه...) (٣٥). والتعليق على كلام المفتي: إن لم يكن في ذلك تكفير لأهل زمان ابن عبد الوهاب، وما قبله وربما ما بعده لمن لم يفهم معنى التوحيد، فما هو التكفير إذا؟

في تعريف الزهراني لأهل السنة والجماعة على ضوء مبدأ التكفير (أهل السنة والجماعة وسط بين من يقول: لا نكفر أحداً من أهل القبلة، وبين من يكفر المسلم مباشرة بكل ذنب دون النظر في توفر شروط التكفير وانتفاء موافقه). ويقول في مكان آخر (فأهل السنة يقولون: من استحل ما هو معلوم من الدين بالضرورة ككفر، ومن قال: القرآن مخلوق أو أن الله لا يرى في الآخرة، كفر...) (٣٦). وتتوقف هنا عند هذا التعريف لأن ذلك يرسم حداً فاصلاً وقاطعاً بين الوهابيين وبين أهل السنة والجماعة التي ينزع الوهابيون إلى احتكارها، ونفها عن غيرهم من خلال القول مثلاً بأن من لا يكفر أحداً من أهل القبلة، وهو الحال الذي عليه غالبية أهل السنة والجماعة، يصبح خارجها، ومن ثم من قال بأن القرآن مخلوق، وهم غالبية أهل السنة في بداية ظهور المسألة، وكذلك من يقول أن الله لا يرى في الآخرة، وهم كل الشيعة، وبعض أهل السنة فهم في نظر الزهراني كفار! وما يلتفت في عرض الزهراني للأراء في موضوعة التكفير، فإنه يكتفي، برصد آراء خط مدرسي واحد مثل الإمام أحمد، وابن تيمية، وابن القيم، وابن عبد الوهاب، أو الموقرّبين منهم.

ذكر الزهراني موانع للتكفير منها: العذر بالجهل في حالات، وليس على سبيل الإستمرار، والخطأ، والإكراه، والتأويل وهو الذي يقصد به التلّيس والوقوع في الكفر من غير قصد لذلك، بل مع اعتقاد أنه على صواب، وهو ناشيء عن قصور في فهم الأدلة الشرعية دون تعمد المخالفة (٣٧). وفي مانع التأويل كلام طويل لأن أحكام التكفير التي أصدرها إبن عبد الوهاب وأهل دعوتة تدرج في هذا الباب ويعذر من نالهم التكفير بهذا العامل.

وفي مقالة بعنوان (رواسب الكفر عند المسلم الجديد)، وهي بحسب محتوى المقالة لكاتب وهابي، ينطلق ما نصّه (قرب عهد المسلم الجديد بالكفر يجعله يقع في بعض المخالفات القولية والفعلية، وشواهد ذلك كثيرة في القديم والحديث). وبعد أن يصف مشاهد الكفر والشرك في القديم، ينتقل إلى الحديث ويصفه بما نصّه (..وإن الإنسان قد يقع في الشرك بسبب الجهل..). ولذلك ينصح صاحب المقالة (على تعلم العقيدة ومعرفتها والتجسّد فيها، خشية أن يقع الإنسان في مثل ما وقع فيه هؤلاء ولذلك كان على الداعية إلى الله أن يهتم كثيراً بمسألة العقيدة في دعوة المسلمين الجدد).

وعاب على أولئك الذين يقومون بتخفيف اللهجة المتطرفة بقوله: (حتى بلغ الأمر إلى تبديل كلام الله والدعوة إلى خلافه، ومن ذلك الدعوة

إلى تغيير كلمة الكافر إلى (الآخر)، ونسوا أن الإسلام إسلام والكفر كفر..). ويمثّل لذلك بكلمات أوضح بما نصّه (وقد فهم كُفَّار قريش التوحيد أفضل مما فهمه بعض المنتمين للإسلام في عصرنا من دعاة التقريب بين الأديان، وحوار الحضارات...) (٣٨).

## تكفير الصوفية

ليس حكماً جديداً تكفير الوهابية للصوفية، فقد أصدر علماءها ومشايخها الكبار والصغار فتاوى تخرج الفرق الصوفية من دائرة الاسلام، وتشعّع عليها بأقذع الألفاظ التي يربأ خلق المسلم عن الاستماع إليها.

من بين تلك الكتابات المضادة للصوفية، ما أنكر فهد بن سليمان الفهيد في حملته المناوئة للصوفية على ماجاء في كتاب الباحث الحجازي د.عمر عبد الله كامل (التصوف بين الإفراط والتفريط)، وقال: (والعجب الذي لا ينقصي أنهم يعيدون طباعة هذه الكتب التي دس فيها الكفر والشرك ثم يوزعون هذه الكتب ويمدحون أصحابها) (٣٩).

ولأنه ينطلق من رؤية سلبية إزاء التصوف، فقد اعتقد بأن كل ما يصدر عن شيوخ الصوفية ورموزها وأتباعها هي (شريكيات). فقد أورد ما اعتبره ضلالات الصوفية، منها هذا الرأي للشيخ أبو العلاء العففي: (التصوف هو المظهر الروحي الديني الحقيقي عند المسلمين، لأنه المرأة التي تنعكس على صفحتها الحياة الروحية الإسلامية في أخص مظاهرها فإذا أردنا أن نبحت عن العاطفة الدينية الإسلامية في صفاتها ونقائنها ونعفيها وحرارتها وجدناها عند الصوفية). نقلاً عن التصوف الثورة الروحية في الإسلام، ص ٩٦.

فحين نقراً هذا النص بتجرد تام، لا نجد فيه ما يعيب خصوصاً حين يصدر عن رجل يعتقد جازماً بأن التصوف هو الجوهر الروحي للإسلام، وله مطلق الحق في الاعتقاد بذلك، سيما وأنه لا ينطوي على اعتداء على حق الآخر المسلم في الإعتقاد بما يراه ضمن اجتهاد داخل المجال الاسلامي.

ونقل المؤلف آراء أخرى لمؤلفين ومشايخ للصوفية ليس فيها ما يعطل عدواناً أو إختراقاً لمختور ديني، بل هي تأملات خاصة في التصوف الاسلامي، كاقوال عبد القادر عطا، وعبد الرحمن عميرة، ومحمد أمين الكردي النقشبندى.

وحين أجمل ما اعتقده (أعظم بدع المتصوفة) حصرها في: قصد القبور، وتبعية أماكن الأنبياء والصالحين وزيارتها، والذكر، والإحتفال بالمولد النبوي، والزهد عن المباحات، وشعائر التصوف (٤٠).

ويمثّل كتاب عبد الرحمن عبد الخالق الموسوم بـ (الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة)، نموذجاً للتكفير النمطي الذي يقوم على سوابق إزاء الآخر. فقد بدأ كتابه بمقدمة تاريخية جاء فيها (فإن أعظم فتنة أبليت بها المسلمون قديماً وحديثاً هي فتنة التصوف.. هذه الفتنة التي تلبّست للمسلمين بجرء الطهر والعفة والزهد والاخلاص، وأبطنت كل أنواع الكفر والمروق والزندقة، وحملت كل الفلسفات الباطلة ومبادئ الإلحاد والزندقة.. وهم يوجه عام من الزنادقة المبتدعين والكفار المستترين...) (٤١).

ولا يمكن لرؤية بهذا التحامل والشناعة إلا أن تتوّل إلى أحكام في غاية القسوة، فقد حمل عبد الخالق التصوف كل ظاهرة إحصادية وإفسادية (وكان التصوف هو المعبرة التي عبر عليها المفسدون والزنادقة والمفسدون في الأرض والعبادة التي تستر بها كل من يريد التخريب



والتمهيد لأمة الإسلام ورسالة القرآن- فقد تحول الزنادقة ومن لا أصول لهم معروفة من الأعاجم والملاحدة فدخلوا في التصوف<sup>(١٧)</sup>.

## رؤية ابن باز للمسلمين

يخرج الشيخ عبد العزيز بن باز، المفتي السابق للمملكة، المسلمين من دائرة الإسلام ويضعهم في دائرة الجهل والجاهلية على أساس أنهم لم يفهموا معنى لا إله إلا الله أي لا معبود بالحق سواه. يقول ما نصه: (أن الله خلق الثقلين لهذا الأصل الأصيل وأمرهم به، وأرسل به رسله وأنزل به كتبه فتأمل ذلك جيداً وتدبره كثيراً ليتضح لك ما وقع فيه أكثر المسلمين من الجهل العظيم بهذا الأصل الأصيل حتى عبدوا مع الله غيره، وصرفوا خالص حقه لسواه)<sup>(١٨)</sup>، أي أن أكثر المسلمين مشركون!

واعتبر الشيخ ابن باز أن (أهل السنة والجماعة) هم فقط من يثبتون الصفات لله سبحانه وتعالى بظاهرها، كاليد والساق والوجه، والاستواء والرؤية يوم القيامة، ومن خالف ذلك يخرج ككماً من مسمى (أهل السنة والجماعة)، ولذلك اعتبر الجهمية والمعتزلة ومن سلك سبيلهم من أهل البدع وأدخل الأشاعرة فيهم لأنهم نفوا بعض الصفات وأنفقوا البعض<sup>(١٩)</sup>. فلم يبق من (أهل السنة والجماعة) إلا من قال بمقولة الحنابلة والوهابية حيث (أثبتوا لله سبحانه ما أثبتت لنفسه أو أثبتت له رسوله محمد صلى الله عليه وسلم من الأسماء والصفات)<sup>(٢٠)</sup>.

وفي نواقض الإسلام تحدث الشيخ ابن باز عن أنواع الردّة، ومن بينها بطبيعة الحال زيارة قبور الأنبياء والأولياء والدعاء عندهم والذي يعتبره الوهابيون (وسائط)، ما يجعلهم كفاراً، لينتقل إلى مرحلة أخرى وهو تكفير الكافر: (من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم أو صحّح مذهبهم كفى)<sup>(٢١)</sup>.

ومن نافذة القول فإن ثمة نوعاً من الردّة ذكره الشيخ ابن باز واستغلّه أعضاء القاعدة وغيرهم من المنتمين للتيار السلفي المعارض (هو) مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين<sup>(٢٢)</sup>. وقد ثبت مظاهرة آل سعود ومعاونتهم على المسلمين في مواطن عديدة في أفغانستان وباكستان وفلسطين ولبنان وغيرها، فضلاً عن قضايا التسلح والتجارة التي باتت مصدراً رئيساً لمعاونة غير المسلمين على المسلمين.

## المصادر:

١ - خالد بن أحمد الزهراني، الغلو في التكفير بين أهل السنة والجماعة وغلاة الشيعة الاثني عشرية، تقديم الشيخ الدكتور محمد بن إبراهيم السعيد، طبع خاص ١٤٢٦هـ، ص ١٧  
موقع الشيخ حامد الحلبي

http://www.h-alali.net/f\_open.php?id=f30d6a9e-dc1d-1029-a62a-0010dc91cf69

٢ - طريق الاسلام

http://www.islamway.com/?iw\_s=Fatawa&iw\_a=view&fatwa\_id=9326

٣ - الدكتور منقذ بن محمود السقار، التكفير وضوابطه، رابطة العالم الاسلامي، ص ٣٠

٤ - المصدر السابق، ص ٤٧

٥ - الشيخ صالح اللحيدان، محاضرة بعنوان (فضل دعوة الامام محمد بن عبد الوهاب)، أعدّها سالم الجزائري، ص ٣

٧ - المصدر السابق، ص ٤

٨ - المصدر السابق، ص ٦

٩ - المصدر السابق، ص ٦

١٠ - المصدر السابق، ص ٨

١١ - المصدر السابق، ص ٩

١٢ - المصدر السابق، ص ١١

١٣ - المصدر السابق، ص ١٤

١٤ - المصدر السابق، ص ١٦، ١٥

١٥ - المصدر السابق، ص ١٧

١٦ - د. سعيد بن علي بن وهف، خطر التكفير والإفساد والتقبيح، الخطبتان الأولى والثانية، مختارات من خطب د. سعيد بن علي بن وهف، طبع خاص (د.ت)، ص ١

١٧ - المصدر السابق، ص ٤٣

١٨ - محمد ناصر الدين الألباني، التوحيد أولاً يا دعاة الإسلام، (أصل هذه الرسالة شريط مسجل ثم كتب وطبع في مجلة السلفية، العدد الرابع عام ١٤١٩هـ)، ص ٤

١٩ - المصدر السابق، ص ٧ - ٩

٢٠ - المصدر السابق، ص ١١ - ١٢

٢١ - المصدر السابق، ص ١٣

٢٢ - الدكتور سعيد بن علي بن وهف القحطاني، قضية التكفير بين أهل السنة وافرقت الضلال في ضوء الكتاب والسنة، سلسلة رسائل سعيد بن علي بن وهف القحطاني (١٥)، تقديم الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، طبع خاص، سنة ١٤١٧هـ، ص ١٤

٢٣ - المصدر السابق، ص ١٩

٢٤ - المصدر السابق، ص ٣٥

٢٥ - المصدر السابق، ص ٥٨

٢٦ - المصدر السابق، ص ١١٦

٢٧ - خالد بن أحمد الزهراني، الغلو في التكفير.. بين أهل السنة والجماعة وغلاة الشيعة الاثني عشرية (د.ت)، نسخة بي دي إف على الانترنت، تقديم الدكتور محمد إبراهيم السعيد، ١٤٣١هـ، ص ٧

٢٨ - المصدر السابق، ص ١٣ - ١٢: انتظروا إحصاء الأحكام شرع عدة الأحكام، الجزء الرابع ص ٧٦

٢٩ - المصدر السابق، ص ١٥

٣٠ - المصدر السابق، ص ١٨

٣١ - أعز النكات بجواب سؤال أركات (باللغة الأوردية) عن الزهراني، الغلو في التكفير بين أهل السنة والجماعة وغلاة الشيعة الاثني عشرية، مصدر سابق ص ٢٤

٣٢ - مجموع مؤلفات الشيخ، مصدر سابق الجزء ٥، ص ١٨٩

٣٣ - مجموع مؤلفات الشيخ، ج ٥ ص ٦٠

٣٤ - مجموعات مؤلفات الشيخ، ج ١١ ص ١١

٣٥ - الغلو في التكفير، الزهراني، مصدر سابق، ص ٤٤ عن فتاوى الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ - هل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب تكفيرية؟ موقع: www.alifta.net

٣٦ - الزهراني، المصدر السابق، ص ٥١

٣٧ - المصدر السابق، ص ٥٧

٣٨ - توحيد الكلمة على كلمة التوحيد، ص ١ - ٣ من موقع شبكة الألوكة (www.alukah.net)

٣٩ - نشأة بدع الصوفية، إعداد: د. فهد بن سليمان القهيد، (د.ت)، ص ١٦

٤٠ - المصدر السابق، ص ٣٢

٤١ - عبد الرحمن عبد الخالق، الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، الطبعة الثانية ١٩٨٤، مكتبة ابن تيمية، النقرة - الكويت، ص ٦٠، ٦٥

٤٢ - المصدر السابق، ص ٧

٤٣ - الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، العقيدة الصحيحة وما يضادها ونواقض الاسلام، طبع خاص، الرياض، ٢٠٠٠، ص ٨

٤٤ - المصدر السابق، ص ١١، ٢٥

٤٥ - المصدر السابق، ص ٢٥

٤٦ - المصدر السابق، ص ٢٦

٤٧ - المصدر السابق، ص ٢٧

# هل تخون الولايات المتحدة المملكة؟

مي يمانى

بشباطين الشيعة.

والواقع أن غالبية العراقيين يشعرون باستياء عميق إزاء السعودية. ولأسباب وجيهة. فقد كان الجهاديون السعوديون في قلب الغوضى التي راح ضحيتها مئات الآلاف في السنوات التي أعقبت الغزو الذي قاده الولايات المتحدة للعراق في عام ٢٠٠٣. حتى أن السعودية تنفق المليارات من الدولارات من أجل بناء جدار أمني على طول الحدود السعودية الشاسعة مع العراق. في محاولة لاحتواء العنف الذي كان العراق يصدره إليها.

بيد أن الدرع الواقية الحقيقية التي تحمي حكام الخليج تتلخص في تواجد القوات الأميركية في العراق. لأن المخططين الاستراتيجيين التقليديين في المملكة فسّلوا في إدراك حقيقة مفادها أن الامتناع عن التعامل مع العراق في مرحلة ما بعد صدام من شأنه أن يترك المجال مفتوحاً أمام إيران. ولكن الحلم السعودي المتمثل في إعادة الزمن إلى الوراء وتمكين أقلية سُنّية من حكم العراق يجعل الدبلوماسية الواقعية في حكم المستحيل.

وعلى الرغم من هذا الفشل فإن دول المنطقة التي يهيمن عليها السُنّة لا تزال مصدرة على التعامل مع العراق بكل جفاء. والواقع أن العراق حاول الاضطلاع بدور سياسي داخل العالم العربي من خلال المشاركة في القمم العربية، ولكن عندما جاء دوره للقيام بدور المضيف تأجلت القمة لمدة عام، ويرجع هذا جزئياً إلى الربيع العربي، ولكنه راجع أيضاً إلى رفض بعد دول الخليج المشاركة في اجتماع يقعد في بغداد.

من منظور السعودية، يعني خروج الجيش الأمريكي من العراق تسليم البلد بالكامل لإيران. ولعل السعوديين على حق: ذلك أن رحيل القوات الأميركية سوف يمثل انتصاراً ساحقاً لإيران، التي ليس لها وجود عسكري في العراق حتى الآن، ولكنها رغم ذلك اللاعب الأقوى هناك. ولا قبل لأي دولة أخرى تحالفت مع الولايات المتحدة، ولا حتى تركيا، بمعادلة النفوذ الإيراني في العراق.

إن الانسحاب العسكري من العراق سيكون خطأ بمثابة الهدية لإيران. ولكن هذا يرجع بالكامل إلى حقيقة مفادها أن السعوديين تصرفوا منذ عام ٢٠٠٣ وكأنهم يخشون الشيعة في العراق - وفي السعودية - أكثر من خشيته من النظام الإيراني.

المتحدة تحت السعودية على الاستثمار سياسياً واقتصادياً في العراق. ولكن ما حدث بدلاً من ذلك هو أن السلطات السعودية تعاملت مع زعماء العراق بازدراء وتغاضت عن الفتاوى الوهابية التي حرضت المتطوعين الجهاديين على القتال ضد الشيعة "المرتدين". وبمجاورة العراق الذي يهيمن عليه الشيعة، لم يعد للغالبية السُنّية في السعودية والأردن ودول الخليج أي نفوذ تقريباً في بغداد، وبالتالي أصبح المجال مفتوحاً أمام إيران. إن المخاوف السعودية بشأن العراق تحركها مخاوف أمنية. فعلى الرغم من الحرب الأهلية الدامية التي أعقبت الإطاحة بصدام حسين، لا يزال العراق يعتقد أنه لديه حق في الزعامة الإقليمية. ولكن الممالك في المنطقة استبعدت العراق من مجلس التعاون الخليجي. أما السعودية، التي تخشى أن يتسبب أي دور للعراق في تحديد مصير الأمن الإقليمي في تساؤل الهيمنة السعودية على الصعيدين السياسي والعسكري بين دول الخليج، فلم تفتح سفارة لها في بغداد حتى الآن.

وتخشى السعودية أيضاً أن يستعيد العراق حصته النسبية في إنتاج النفط داخل منظمة الدول المصدرة للبترو (أوبك)، والتي لم يتمكن العراق من تلبيتها بسبب الأوضاع الأمنية السيئة والقيود التي تفرضها البنية الأساسية المتضررة. كما يخشى السعوديون أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى إضعاف اقتصاد العراق، واقتصاد إيران، فيتعزز بالتالي نفوذهم في المنطقة. وهذا يفسر حرص المملكة على زيادة إنتاجها من النفط، وهو ما من شأنه أن يضعف الاقتصادات المنافسة لها (روسيا والغرب).

لذا فإن حكام السعودية والخليج السُنّة يريدون أن تبقى القوات العسكرية الأميركية جزئياً في العراق بهدف تحجيمه. بل إن الكويت ترفض إعفاء العراق من الديون المستحقة عليه منذ عهد صدام. وتقوم الآن ببناء ميناء في منطقة مبارك الكبير، وهو ما ينظر إليه العراقيون باعتباره محاولة صريحة لخنق العراق الذي يعاني بالفعل من قدرته المحدودة على الوصول إلى الخليج. كما ردت البحرين على الانتقادات العراقية للقمع السياسي الذي تمارسه بوقف رحلات شركة الطيران الوطنية في البحرين إلى بغداد وبيروت وطهران، التي يرى حكام البحرين أنها مسكونة

عندما نتحدث عن ملك السعودية عبد الله فإن المقولة القديمة "وحيد من يضع التاج على رأسه" تكتسب حرفياً معنى جديداً. فهو لم يشهد حليفه الإقليميين المقربين، الرئيسين المصري حسني مبارك واليمنّي علي عبد الله صالح، وقد أطيح بهما فحسب، بل إن رفاقه من أصحاب الرؤوس المتوجة في البحرين والمغرب والأردن شعروا أيضاً بعروشهم وقد زلزلت تحت دوي الاحتجاجات الشعبية.

والآن تستعد الولايات المتحدة التي وفرت الحماية للملكة لفترة طويلة، والتي خذلت عبد الله عندما احتضنت الربيع العربي (على مضض)، تستعد لسحب قواتها من العراق المجاور. ويتساءل عبد الله، من سيمتص الذنب الإيراني الآن من اقتحام أبواب المملكة.

فمن المفترض وفقاً لاتفاق أمني تم التوصل إليه مع حكومة العراق أن تسحب الولايات المتحدة قواتها بحلول نهاية هذا العام. وتشعر السعودية، فضلاً عن جيرانها من بلدان الخليج التي يحكمها السُنّة، بالقلق الشديد خشية ألا تترك الولايات المتحدة بعض قواتها في العراق للمساعدة في منع إيران من الاعتداء عليها. والواقع أن حكومة الولايات المتحدة لا تحتاج لمن يقنعها بهذا، ولكن الشبب الأمريكي - والعراقيين العاديين - يريد أن يعيد القوات إلى الوطن. ولا يريد أي فصيل سياسي عراقي أن يتحمل اللوم عن إطالة أمد الاحتلال، ولكن أغلب الساسة العراقيين، باستثناء حركة مقتدى الصدر، لن يترددوا في الموافقة على تمديد بقاء الوجود العسكري الأمريكي لخمس سنوات أخرى.

وعلى الرغم من اشتراك الولايات المتحدة وممالك الخليج في الخوف من إيران، فإن الكثير فيما يتصل بالعراق والمنطقة غير هذا الخوف أصبح محل خلاف الآن. فالسعودية لا تزال راضية لفكرة العراق الديمقراطي تحت حكم الأغلبية الشيعية. والشيعة الذين تعتبرهم المؤسسة الوهابية في المملكة مرتدين يُنظر إليهم بوصفهم تهديداً لشرعية الدولة السعودية. ويوجدوا، ليس فقط بسبب قوة إيران، بل وأيضاً بسبب القطاع الضخم في المملكة من السكان الشيعة، والذي يتركز حول حقول النفط في البلاد.

منذ سقوط صدام حسين، ظلت الولايات

# السعودية: دموع تماسيح تسكب على سورية

د. مضاوي الرشيد



بحثة. النظام السعودي كغيره من الانظمة القمعية في المنطقة ينظر للحراك العربي بمنظور امته اولاً وثانياً بمنظور هوسه وارتعاده من ايران. ففي الشأن السوري كانت السياسة السعودية قائمة على مبدأ التعجيل بقطع علاقات سورية بإيران تحت مظلة امريكية تتطلب اعادة سورية الى محيطها العربي بزعامة السعودية وقد فشل المشروع في تحقيق اهدافه بالطرق الدبلوماسية والمؤامرات من خلال النافذة اللبنانية لذلك جاءت الثورة السورية الحالية كفرصة لتحقيق الهدف المرجو وما تصريح الملك الاخير الا محاولة يائسة للتسلق على اكتاف هذه الثورة من اجل تحقيق هيمنة سعودية جديدة تأكلت في لبنان وفشلت في تحجيم حزب الله ضمن المخطط الامريكي الصهيوني. يخطئ النظام السعودي عندما يخوض المعركة الطائفية في سورية فيصور الصراع القائم حالياً انه صراع بين الطائفة العلوية والاكثرية السنية ويستعرض كتابه على صفحات الاعلام التسلط العلوي والاستئثار بالسلطة على حساب الاكثرية ويفتح هذا النظام الملف الطائفي وهو بذلك يجعل الساحة العربية بمجملها مهياً لمذابح ينفذها اصحاب الميول الضيقة ويدفع ثمنها الابرياء بل هو يمهّد لاعادة صياغة الجغرافيا العربية على اسس ومنطق الدويلات الطائفية حيث تصدر سورية بعد العراق قائمة المساحات المنقسمة والمجزأة ويجب على النظام السعودي

جاء خطاب الملك عبدالله حول الشأن السوري متأخراً وباهتاً لن يقدم ولن يؤخر في مسيرة حراك الشعب السوري ولن يطيح بنظام الاسد ولن يعيد الحياة لشهدهائه الذين يسقطون كل يوم في شوارع المدن فيبعد اكثر من خمسة اشهر على اندلاع الثورة السورية يطلع النظام بنصوص تدين وتشجب وتندد بل تسمح بمظاهرات سورية في الرياض وجدة.

وهو النظام الذي يعتقل مواطنيه ان هم فكروا بالاعتصام او التظاهر مطالبين بحقوق شرعية كتمثيلتها في الدول العربية التي شهدت حراكاً سياسياً انبهر به العالم وكيف بنظام لا يزال يسجن ناشطين دعوا الى التظاهر نصرة لغزة ان يتصدر قائمة الانظمة المدافعة عن حقوق الشعوب العربية ولا يزال يستضيف اثنين من الزعماء العرب الفارين من عدالة شعوبهم ويؤمن لهم كافة وسائل الرفاهية والرعاية الصحية وهو يعلم مصيرهم ان هم عادوا الى بلادهم. وليس بمقدور نظام يرسل قواته لمساندة ونصرة نظام فتوي قمعي بحريني قتل اكثر من ثلاثين شخصاً في مواجهات كانت سلمية وفي ساعات الفجر الاولى ان يؤتمن على مصير الشعب السوري وثورته التي قدر لها ان تكون دموية منذ يومها الاول وكيف بنظام لا يزال يعرقل حراك الشعب اليمني ويستقطب زعاماته بأموال النفط ان يكون منادياً بوقف العنف ومناصرة لقضية سورية

ان يسأل نفسه كيف سيكون مستقبله في ظل الكانتونات الطائفية والخطاب المتأزم الذي ينشره تحت ذريعة نصرة السنة والكل يعلم ان النظام السعودي يتصدر قمع الحركات الاسلامية وفي سجنه آلاف المعتقلين الذين يصفهم بالارهابيين ولا يتردد في اقتناصهم ان هم كبروا في المساجد نصرة لقضية اسلامية.

وهل هزيمة المشروع الايراني في المنطقة تتطلب تفكيك سورية وتقسيمها رغم ان الشعب السوري قد اثبت خلال محنته الحالية تماسكاً يحسده عليه المجتمع السعودي نفسه. لسورية باع طويل في المجتمع المدني وتماسك عميق الجذور التاريخية لن يقوضها الخطاب السعودي الطائفي الذي أربك العالم العربي بل الاسلامي اجمع وان تلاعب النظام السعودي بالامن السوري وتسلق على ظهر



وعلى حساب الشعب السوري لكن الأنظمة العنيفة هي فقط من يلجأ إلى مساحة ثالثة من أجل تصفية حساباته مع منافسيه والنظام السعودي ليس بمقدوره مواجهة إيران على ضفاف الخليج ووجها لوجه من أجل تصفيات حسابات العراق ولبنان لذلك جاءت الثورة السورية كفرصة تاريخية يقتنصها ليبعد سورية عن إيران وتتم له زعامة العرب البعيدة المنال.

هذه الزعامة لن تتم مهما صرفت عليها الاموال لانها مرهونة بعوامل لم تتوفر في النظام السعودي وصفات بعيدة عنه تماما منها.

اولا: وجود قيادة تتمتع بكاريزما مدعومة بفكر حي يثبت في عرب الجوار روحا جديدا وارادة قوية.

ثانيا: تغلغل اقتصادي قوي يجعل الهامش العربي مرتبطا ارتباطا حيويا بمركز ثقل اقتصادي سعودي لا يقوم فقط على صناعة بترولية او على استيراد اليد العاملة العربية بل على مشاريع تنموية توفر فرص العمل لملايين من العرب العاطلين وان كان النظام السعودي قد فشل في توفير ذلك لشعبه فليس من المتوقع ان يستطيع فعل ذلك تجاه العرب الآخرين. فقط عندما تجتمع السياسة وتلتحم بالاقتصاد نستطيع ان نجزم ان للسعودية مكانة محورية في العالم العربي تستطيع تحجيم ايران ومشروعها المزعوم في المنطقة. ولن تنهض السعودية بالامة العربية رغم تشدقها بمركزية ورمزية المعالم الاسلامية على أرضها اذ ان هذه المعالم تظل رهينة القيادة السعودية ومشروعها الذي يختلف عن المشروع الاسلامي الكبير وتظل ارادتها السياسية مرهونة للارادة الامريكية وحليفها اسرائيل في المنطقة.

ثورته سيحصد ما يزرع ولن تمر فترة طويلة قبل ان تصل الشرارة القاتلة الى العمق السعودي ذاته فكيف سينظر النظام الى احتمال تفكك السعودية ذاتها واعادة صياغة خارطتها على اسس مناطقية وطائفية. ولا مجال هنا للتذكير ان دمشق ومركزيتها ورمزياتها في مشروع الدولة السورية هي اقدم بكثير من مشروع الرياض الهش الذي فرض على الجزيرة العربية تحت المظلة البريطانية واستطاعت دمشق ان تحفظ الوحدة السورية دون براميل نطف بل بقدرتها على صياغة هوية لدولة لم تستطع الرياض حتى هذه اللحظة ان تنجزها الا باستخدام عائدات النفط كوسيلة لكسب الشرعية المفقودة تاريخيا. لا نخاف على سورية من التفكك والتجزؤ بل نخاف على السعودية والتي فشلت حتى هذه اللحظة في صياغة هوية قومية بعيدا عن المنظومة النفطية وعائداتها وبقيت هذه الهوية رهينة للربح النفطي ومدى استفادة المجتمع منه. ونستطيع ان نجزم ان النظام في السعودية لم ينجح الا في تثبيت علاقة ميكانيكية مع شعبه على حساب علاقة عضوية مبنية على هوية قومية مشتركة تعتمد على جذور تاريخية عميقة. وهو حتى هذه اللحظة يعتبر نظاما فئويا عمق الهوة بين مناطق المملكة بدلا من صهرها في بوتقة وطنية مشتركة.

وعندما يتخذ النظام السعودي موقفا من الثورة السورية ينبثق من سردياته الطائفية هو بلا شك يفتح الباب على مصراعيه امام انماط التشرذم التي قد تكون من نصيبه في اي لحظة من لحظات الربيع العربي. وليس من المعقول ان تكون الجبهة السعودية الايرانية مفتوحة في سورية

وبعد تصارع الاقطاب الاقليمية على الساحة السورية ودخول السعودية على الخط فقط من اجل حريها غير المعلنة مع ايران لا يسعنا الا ان نقول ان الحل السوري هو بيد شعبه فقط وان كان لبشار الاسد فرصة تاريخية فهي تتمثل بوقف حمامات الدم فوراً وتلبية مطالب شعبه قبل ان تختطفهم السياسة السعودية فتتجزأ سورية تحت ضغط الخطاب والدعم الطائفي السعودي الذي يزج بالسنة في معاركه السياسية عند كل لحظة لانه نظام مفرغ من محتواه يدغدغ مشاعر الضعفاء اصحاب الهويات الضيقة الذين صنعهم وجندهم لحروبه السياسية واجندته الخفية وان كان النظام قد نجح في التلاعب بعواطف شعب الجزيرة.

فعلى بشار الاسد ان يفوت الفرصة على النظام السعودي في الوصول الى العمق السوري وهو بذلك يؤدي اكبر خدمة لبلاده والعرب اجمعين وتفويت الفرصة لا يتم عن طريق قتل الشعب السوري بل ببث روح الحياة فيه من جديد بتغيير سياسي ثوري يطوي صفحة التصفيات السياسية وسياسة الحزب الواحد وقمع الحريات ويفتح الباب امام تنازلات سياسية فعلية يستحقها الشعب السوري كغيره من الشعوب العربية.

ان انتقال سورية الى حكم ديمقراطي هو اكبر صفقة يقدمها بشار الاسد للنظام السعودي الذي سيبدو بعدها يتيما وحيدا في محيط عربي يغلي بطموحات كبيرة عندها سيموت النظام السعودي ويلفظ انفاسه الاخيرة ان خنقته ديمقراطية عربية تأتيه من كل صوب. افعلها يا بشار قبل فوات الاوان.

عن القدس العربي، ١٤/٨/٢٠١١

# وجوه حجازية

(١)

محمد الزمزمي

(٨٤٦ - ٨٧٣هـ)

هو محمد بن عبدالعزيز بن عبدالسلام بن موسى بن أبي بكر الشيرازي المكي الزمزمي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وحفظ القرآن الكريم، وصلى به التراويح في المسجد الحرام، وحفظ مجموعة من المتون في الفقه وغيره، وأخذ بمكة الفلك عن نور الدين الزمزمي. قدم القاهرة سنة ٨٦٥هـ فأقام بها مدة، واشتغل بالفرائض والحساب والميقات والهندسة وغيرها، حتى برع وتميز في بعضها، وحضر في الفقه عن المناوي وغيره، وتردد على الشمني وأئمة عصره. كتب عن السخاوي عدة أسالي، وسمع عليه غير ذلك. وطلب الحديث يسيراً، ودار على شيوخ الزاوية. ارتحل إلى الشام وأخذ بها عن الخيصري. ونظم الشعر. توفي رحمه الله في القاهرة في مرض الطاعون (١).

(٢)

أحمد السواهاني

(١٢٦٨ - ١٣٥٥هـ)

أحمد بن حامد بن الحسن بن محمد

بن عبدالله بن محمد المرزوقي السواهاني، شهاب الدين، أبو العباس الشافعي. ولد بسرابايا. جاوا، ونشأ بها، ثم رحل إلى مكة المكرمة سنة ١٢٧٥هـ، فطلب العلم وكان في سن صغيرة على بعض العلماء وكبار طلبة العلم، وجد في التحصيل، فحفظ القرآن الكريم، ومجموعة من المتون في النحو والصرف والبلاغة والفقه وغيرها، وتمكن في العربية خاصة علم النحو الذي اشتهر فيه. لازم السيد أحمد زيني دحلان أكثر من عشر سنين، وأخذ عنه سائر علومه ودروسه وبه تخرج وأجاز له إجازة عامة، وأذن له في الإفتاء والتدريس. وأخذ عن الشيخ عبدالحميد الشرواني، والشيخ عابد بن حسين المالكي، والشيخ محمد بن عمر بن عبدالكريم العطار، والشيخ عبدالجليل برادة، ولقي بمكة المكرمة جماعة من القادمين إليها لأداء المناسك، منهم: أبو جيدة بن عبدالكبير الفاسي وشعيب بن عبدالرحمن المغرب الدكالي، وبرهان الدين إبراهيم بن حسن السقا، وغيرهم وأجازوه. تصدر السواهاني للتدريس بالمسجد الحرام فدرس وأخذ عنه النحو عدد من

(٣)

أبو بكر ابن ظهيرة

(..... - ١١٢٩هـ)

أبو بكر بن أحمد بن ظهيرة الحنبلي المكي. مفتي الحنابلة بمكة المكرمة. أخذ العلم عن جماعة من علماء البلد الحرام، منهم: الشيخ حسن العجيمي والشيخ عبدالله ابن طرقة والشيخ عبدالله بن سالم البصري، وأجازوه إجازة مطلقة وأذنوا له بالتدريس، فدرس وأفاد، وتولى منصب إفتاء الحنابلة بمكة المكرمة، فأفتى وأجاد، ولازم الورع والزهد. توفي رحمه الله بمكة المكرمة (٣).

(١) محمد بن عبدالرحمن السخاوي، الضوء اللامع، ج٤، ص ٦١. وانظر عمر بن قهد، اتحاف الوري، ج٤، ص ٤٩٨.

(٢) محمود سعيد أبو سليمان، تشنيف الأسماع، ص ٤٠.

(٣) محمد كمال الدين بن محمد الغزي العامري، الثغث الأكمل، ص ٢٧٥. وعبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٦٧. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٧٥.

## استئصال الأورام الملكية!

ستبقى متخلّفة - حين المقارنة - بغيرها. لن تكون الأنظمة الملكية بمعزل عن التغيير والتأثر، وأمامنا نماذج المغرب والأردن والبحرين، فيما الشرر تطاير ليصيب بعضه سلطنة عمان التي شهدت العديد من الإحتجاجات والتظاهرات.

لا زالت السعودية تروج بأن الأنظمة الملكية هي الأكثر استقراراً، وهي النموذج الذي يحتذى به. وهي قد شجّعت على تحول الجمهوريات الى ملكيات، كما في مصر مبارك، ومحاولة تخليف علي صالح لابنه، والقذافي لابنه، وحتى وصول الأسد الابن الى السلطة في سوريا، وجدته السعودية دلالة على أن النموذج الملكي للحكم هو الأرقى، وأنه هو لا غيره سيكون قدر المنطقة العربية.

لكن ما بعد ربيع الثورات العربية تغيّر الحال، وتغيّرت الرؤية. من الواضح أن الشعوب العربية ليست في وارد العودة الى الملكية، بل أن فكرة الإستخلاف والوراثة كانت موجّبة للثورة كما في مصر واليمن، فضلاً عن حقيقة أن الملكيات العربية لازال عددها يتقلّص، فقد انتهت الملكية في العراق، وفي ليبيا، وفي مصر، وفي اليمن، ولا يمكن أن تعود هذه الملكيات الى الحياة مرّة أخرى، خاصة بعد ربيع الثورات.

في كل الأحوال، سيبقى النظام الملكي الوراثي متخلّفاً من الناحية السياسية، وبقاء الملكيات واستمرارها مرهون بتحوّلها الى ملكيات دستورية: عوائل مالكة تملك ولا تحكم. ومن يعاند من هذه الملكيات التحوّل كما في السعودية، فإنه يعيش خارج التاريخ، وسيجبر مواطنيه الى التخلص من الملكية الحاكمة والى الأبد. قوّة الملكيات رهين بمرورتها السياسية، وتماشيتها مع المعطيات السياسية المحلية والإقليمية (قد يكون المغرب نموذجاً). وإذا ما وجدنا العائلة المالكة في السعودية مغالية في التشدد وعدم التنازل حتى في تغيير الديكور السياسي دون الجوهر، فهذا لا يعدّ دلالة على صحّة، فالورم ليس دلالة نشاط وعافية، ومصيره الإستئصال.

تساءلت صحيفة أيديعوت أحرنوت الإسرائيلية عن سرّ الحماسة السعودية لإسقاط النظام السوري، وقالت بأن ذلك جاء ضمن الصراع الإقليمي المتسع بين طهران والرياض. وأشارت الى أن السعودية المحافظة لا تؤمن بالثورات، وهي لم تتبنّ يوماً دعم أية ثورة، إلا هذه المرّة، واعتبرت ذلك مغامرة سعودية، لأن تغيير النظام السوري - حسب رأيها - قد يحدث تموّجاً يؤثر على استقرار السعودية نفسها، وهي التي ترفض الإصلاحات السياسية. وتابعت بأن مواطني السعودية سيطالبون بقيادتهم بأن تنتهج الإصلاح، الذي تدعو الأسد المستبد الى تطبيقه (انتهى).

بعض السعوديين قالوا بأن الأموال السعودية التي تذهب لإسقاط النظامين في سوريا وليبيا كتغطية لحملة الناتو أو لتمويل عمل المعارضة السورية (وهو أمرٌ دأبت عليه الرياض منذ زمن، حسب الصحيفة الإسرائيلية) ذهبت في مكانها الصحيح، بعكس الأموال الأخرى التي ضاعت نهياً وسرقة من قبل الأمراء وغيرهم. وبخلاف الأموال التي بذلت بلا فائدة على جماعة ١٤ آذار في لبنان، وعلى الباكستان وأفغانستان، وعلى الحرب العراقية الإيرانية، وعلى جماعة الكونترا الشهيرة، وغيرها.

سعوديون آخرون يعتقدون بأنه لم تعد هناك ثورات عربية حقيقية، وأن الغرب وبدعم دول الخليج اختطفها وحولها الى صراعاته الإقليمية الخاصة للإطاحة بالأنظمة التي لا يريدها، في حين أنه - أي الغرب - يحاول المحافظة على الأنظمة الموالية له في اليمن والبحرين مثلاً، كما ويحاول - كما في مصر - القيام بثورة مضادّة عبر السعودية وأموالها وإعلامها وسفليها هناك.

في كل الخطوات السعودية، وسواء سقط الأسد أم لم يسقط، ففي نهاية المطاف، قد تتحسن نماذج الأنظمة السياسية العربية بفعل الثورات، وستتأثر الأنظمة التي لم تقع فيها، ومن بينها السعودية. الأخيرة



## حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجن السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

## الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبية، خاصة وأن طريقة الاعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الاتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

## خالد العميز... (الداخلية) مازالت في غيابها وهي العلو!

مرة أخرى أفيد د/ متروك الفالح من وسط مكنته في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغرفة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسجبه على الأرض سحياً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخاً عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزأه هو ورقاقه السجن.

## وداعاً مكة!

لم يتبق إلا الكثير من مكة.. التراث والتاريخ والحق الديني.

لقد امتحننا الله امتحانات شتى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى الحجة، وجماعة مثقفة غفلة عن

## شكراً قطر) يغضب السعوديين صانعة الحروب تثار لنفسها في حكومة السنيرة

من برقب مأمج وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومة التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسربت الى إبتسامته الغائصة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعهد في إظهار فرحته الفامرة بنجاح الدور الفكري وإطراله المنكر على الشيخ حمد، الذي حياه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطرأ مسمرة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).

## (الحجاز) انفردت بكشف قصة الانقلاب في سوريا بتمويل سعودي هل تقوم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تتناول طبيعة التحركات السعودية العربية إزاء الحكومة السورية والتي بدأت يدعوا نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، حقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إساحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الأسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).

من يشار على الآخر!!

## أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن السعودية.. قلعة إستراتيجية أمريكية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة أمنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، فوالها ألف عنصر امثلي. وقّال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 أغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة اللاحقة). وبحسب الصحيفة فإن:

- الحجاز الميسري
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أطب وشعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- أثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب ومخطوطات

Adobe PDF  
النسخة المطبوعة



Adobe PDF  
أرشيف المجلة

إتصل بنا





لوحة للفنانة صفية بن زقر